المقدّمة

ليس بخافٍ على أحدٍ ما للسُّنَّة النَّبوية من منزلة، في التَّشريع الإسلامي، فهي المصدر الثَّاني من مصادر الشريعة، وليس لأحد غنى عنها، إذا أراد أن يفهم القُرآن الكريم، على مُراد الله، ومُراد رسُوله ρ، وفق منهج السَّلف الصالح.

ولقيت السُّنَّة المُطَّهرةُ عنايةً عظيمة من الرعيل الأول، من الصَّحابة والتَّابعين، ومَنْ بعدهم، خلال القُرُون المُفضَّلة.

غير أنَّ أعداء الله وأعداء الدِّين والمُسلمين من ذوي النُّفُوس المريضة، أبوا إلاأن يدُّسُوا في السُّنَّة مالم يقله الرسُول ρ، غيرمُبالين بالوعيد الشديد، من مثل قوله ρ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"(1).

وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ"(2). ووضعوا الأحاديث المكذوبة المُختلقة على لسان الرسُول ρ، لأغراض خبيثة معروفة، منها الحِقد والكيد للإسلام وأهله، ومنها إيثار الدنيا على الآخرة، ومنها التعصُّب للجنس والشُعُوبية والعصبية البغيضة، وغيرذلك من الأغراض الخبيثة (3).

وقد أضرَّت تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة جوانب عديدة من أمور الدِّين الإعتقادية والعملية، وكدَّرت صفاء السُّنَّة المُطهرة. لكن بحمد الله فقد

---

(1) أخرجه مسلم، (4)، والإمام أحمد (9316)، وغيرهما من حديث أبي هريرة، τ.

(2) أخرجه مسلم، (7)، والإمام أحمد (20221)، وابن ماجه (39)، وغيرهم من حديث سَمُرَة بن جُنْدُب τ.

(3) انظر: الباعث الحثيث (238/1)، وتدريب الراوي (357/1)، والسنة ومكانتها (ص: 78).

واجه علماء السُّنَّة وحراسها، وذبّوا عنها، بكل غالٍ ونفيس، فقيض الله لها الجهابذة من المُحدِّثين للذَّب عنها. قيل لعبد الله بن المُبارك: "هذه الأحاديث الموضُوعة فَمَنْ لها"؟، فقال: "تعيش لها الجهابذة"[1].

فبحقٍّ عاش لها الجهابذة من علماء الحديث، فصنفوا المصنفات العديدة المختلفة، في الأحاديث الضعيفة والموضوعة المُختلقة، تحذيراً للأمَّة من الإغترار بها[2]. قال العلامة ابن كثير: "وقد انتقد الأئمةُ كُلَّ شيئ فعلُوه من ذلك، وسَطَّرُوه عليهم في زُبُرِهم، عاراً على واضعي ذلك في الدنيا، وناراً وشَنَاراً في الآخرة"[3].

فوضعوا قواعد النَّقد العلمي الدَّقيق، وعلم الإسناد ومصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، ونقد الرِّجال وغيرذلك.

فمن أولئك المُحدِّثين الذين لهم باع طويل في الحديث في هدا العصر، سماحة الشيخ الإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رحمه الله، حيث وُجد في كتابه، "مجموع فتاوى ومقالات مُتنوِّعة"، أحاديث ضعيفة وموضوعة لا أصل لها، جاءت إمَّا سؤالاً من سائل يريد أن يعرف حكم الشيخ، رحمه الله

(1) انظر: تدريب الراوي (358/1)، والباعث الحثيث (264/1).

(2) فمن ذلك الكتب الخاصة بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة، والمشهورة الدائرة على الألسنة، منها كتاب الموضوعات لابن الجوزي، والعلل المتناهية له أيضاً، واللآلئ المصنوعة للسيوطي، والمقاصد الحسنة للسخاوي، والمنار المنيف لابن القيم، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وهي: الموضوعات الكبرى، لعلي القاري، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع، وهي: الموضوعات الصغرى، لعلي القارى أيضاً، وتمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع، والفوائد المجموعة للشوكاني، وكشف الخفاء للعجلوني,وتنزيه الشريعة لابن عراق، وغيرها الكثير في كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

(3) انظر: الباعث الحثيث (240/1).

على الحديث، أو يذكره الشيخ، رحمه الله تحذيراً للقارئ من أن يغترَّ به، أويذكره الشيخ لأسباب أخرى[1].

فاتجهت همَّتي إلى استخراج الأحاديث الضعيفة والموضوعة الواقعة في "مجموع فتاوى ومقالات مُتنوِّعة"[2][3]، ويتلخص عملي في الآتي:

(1) قراءة فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مرتين لإستخراج المادة العلمية، موضوع البحث.

(2) استخرجتُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة الواردة في الكتاب، مماحكم عليها سماحة الشيخ، سواءً كان الحكم عليها من سماحته، أونقله سماحته عن غيره، من العلماء.

(3) ضبطتُ الأحاديث الواردة في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة

(1) وكان لي ولله الحمد والمنة شرف التتلمذ على سماحته، رحمه الله، وشرف العمل على بعض كتبه ورسائله، واطلعت على بعض كتبه المخطوطة، وبعض تعليقاته النافعة في مكتبته العامرة، حيث لاتجد كتاباً الا وللشيخ رحمه الله تعليقات وتعقبات واستدراكات نافعة، وجمعت بعض تلك التعلقات الحديثية من خلال اطلاعي على المكتبة، وهي تعليقات وتعقبات مفيدة جداً، ولعلها تجد من يتتبعها وينسقها ويخرجها لطلاب العلم خاصة، وطلاب الحديث الشريف على وجه الخصوص.

(2) للشيخ رحمه الله رسالة مخطوطة في الأحاديث الضعيفة بإسم" التُّحفة الكريمة في بيان بعض الأحاديث الموضوعة والسَّقيمة"، وقد وقفت على أصل المخطوط، وهي رسالة جيدة، ذكر فيها سماحته جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ورتبها على حروف المعجم، وأنا الآن أعمل في تحقيقها، وقد طبعت ضمن مجموع مقالاته، في المجلد(26)، كما لسماحته، رسالة أخرى في الأحاديث الصحيحة، ولعل الله ييسر لي تحقيقها إن شاء الله.

(3) بلغت مجموع فتاواه ومقالاته المتنوعة – رحمه الله – حتى إعداد هذا البحث (29) مجلداً، وسوف أتابع إن شاء الله تخريج الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مقالات سماحته، حتى نهاية مجموع فتاواه ومقالاته.

لسماحته، بالشكل قدر الإمكان، وكذا ما يشكل من الرُّواة.

(4) إجتهدتُ ما أمكن من أن لاأتصرف في عبارات الشيخ، رحمه الله، حيث صدرتُ ما كان من سؤال للشيخ، عن حكم الحديث بقولي: سُئل الشيخ رحمه الله، وما كان من حكم الشيخ، دون سؤال من أحد، بقولي: قال الشيخ رحمه الله.

(5) اعتمدتُ على طبعة دار القاسم، وذلك في المجلدات، من(1-20)، أما المجلدات من (21-29)، فمن طبعة رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، مع الإحالة إلى رقم المجلد، ورقم الصفحة.

(6) إذا كرر الشيخ رحمه الله الحديث في أكثر من موضع، فإني أحيل إلى رقم المجلد والصفحة في كل المواضع الذي كرر فيها الحديث.

(7) خرجتُ الأحاديث من مصادرها الأصلية من كتب السُّنَّة المُختلفة، من كتب السنن، والمسانيد والمصنفات والمعاجم، وغيرها من دواوين السُّنَّة المُختلفة، بقدر الإمكان.

(8) يذكر الشيخُ رحمه الله أحياناً علَّة ضعف الحديث، ويذكر بيان سبب ضعفه، وكثيراً ما يشير إلى ضعف الحديث، ولايذكر علته وسببه، وكان عملي في الحالة هذه، بيان سبب وعلَّة ضعف الحديث، مع خلاصة ما قيل في الرَّاوي سبب العلَّة.

(9) أدَّعم حُجَّة الشيخ رحمه الله في تضعيفه للحديث، وذلك بنقل أقوال علماء الحديث، ممن وافقهم الشيخ رحمه الله، سواءً كانوا من القدماء أو المعاصرين، مع الإحالة إلي المصادروالمراجع في ذلك.

(10) جعلتُ كلام الشيخ، رحمه الله في أعلى الصفحة، بخط عريض، والتخريج والحكم على الحديث أسفله، بخط يختلف عن الأول.

(11) وختمتُ البحث بذكر الخاتمة، وأهم النَّتائج التي توصلتُ إليها، مع ذكرفهرس للأحاديث الواردة في البحث، مع بيان درجته، وفهرس آخر لمصادر البحث، والله الهادي إلى سواء السبيل.

(1) قال الشَّيخُ– رحمه الله –: "ومن البدع التي أحدثها بعضُ النَّاس، بدعة الإحتفال بليلة النِّصف من شعبان، وتخصيص يومها بالصِّيام، وليس على ذلك دليل يجوز الإعتماد عليه، وقد ورد في فضلها أحاديث ضعيفة، لايجوز الإعتماد عليها، وأما ما ورد في فضل الصَّلاة فيها، فكله موضوعٌ، كما نبَّه على ذلك كثيرٌ من أهل العلم... وأنَّ الأحاديث الواردة في فضلها، كلها ضعيفة، وبعضها موضوعٌ". (1/186، 187)، (11/427).

تخريجه: الأحاديث الواردة في ليلة النِّصف من شعبان، كلها دائرة بين ضعيف وموضوع، كما قال الشَّيخُ رحمه الله.

فمن ذلك ما أخرجه ابن ماجه، من طريق ابن أبي سبرة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن عليٍّ بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ρ: "إذَا كانت ليلةُ النِّصف من شعبان، فقُومُوا ليلها، وصُومُوا نهارها، فإنَّ الله ينزلُ فيها لغُرُوب الشَّمس إلى سماء الدُّنيا، فيقُولُ: ألا من مُستغفرٍ لي، فأغفر له، ألا مُسترزق فأرزقه، ألا مُبتلى فأعافيه، ألا كذا، ألا كذا، حتَّى يطلعَ الفجرُ". أخرجه إبن ماجه في إقامة الصلاة، باب ماجاء في ليلة النصف من شعبان (1388).

ومن طريق إبن أبي سبرة به، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (3822)، وفي فضائل الأوقات (24).

وإسناده ضعيف جداً، إبن أبي سبرة، قال فيه الإمام أحمد: كان يضع الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، ليس حديثه بشئ، وقال النسائي:

متروك الحديث، وضعفه البخاري، وعلي ابن المديني، والجوزجاني، وجماعة. انظر: الجرح والتعديل (7/298)، وتهذيب الكمال (33/105)، والميزان (4/504).

قال البوصيري: هذا إسناد فيه إبن أبي سبرة، وإسمه: أبوبكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة، قال أحمد وإبن معين: يضع الحديث، وذكر الذهبي هذا الحديث من منكراته، انظر: مصباح الزجاجة (2/10)، وميزان الإعتدال (4/504).

ومن ذلك أيضاً، ما أخرجه إبن حبان، من حديث معاذ بن جبل، مرفوعاً: "يَطَّلِعُ اللهُ إلى خلقه في ليلة النِّصف من شعبان، فيغفرُ لجميع خلقه إلا لمُشركٍ، أو مُشاحنٍ". أخرجه ابن حبان (5665)، من طريق مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل، ومن طريق مكحول به، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (512)، والطبراني في الكبير(20/215)، والأوسط (6772)، ومسند الشاميين (203، 205)، وأبونعيم في الحلية (5/191)، وفي إسناده إنقطاع، مكحول لم يلق مالك بن يخامر.

قال العلامة ابن القيم: "وحديث مَنْ صام من رجب كذا وكذا "الجميعُ كذبٌ مُختلَقٌ... وأحاديث صلاة ليلة النِّصف من شعبان ". إلى أن قال: "والعجب ممَّن شمَّ رائحة العلم بالسُّنن أن يغترَّ بمثل هذا الهذيان ويصلِّيها ". انظر: المنار المنيف (ص79).

وقال العراقي: "حديث ليلة النصف باطل ". انظر: تخريج الإحياء (2/518)، وقال الحافظ ابن حجر: "لم يرد في فضل شهر رجب ولا في صيامه، ولا صيام شيئ منه معين، ولا في قيام ليلة مخصوصة حديث صحيح، يصلح للحجة". انظر: تبيين العجب (ص6).

وقال الشوكاني: "وقد رُويت صلاة هذه الليلة–أعني ليلة النصف من شعبان– على أنحاء مختلفة، كلها باطلة موضوعة " انظر: الفوائد المجموعة (51).

وللمزيد، انظر: لطائف المعارف لإبن رجب الحنبلي، وكتاب الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي، وتبيين العجب للحافظ ابن حجر، وغيرها.

(2) قال الشَّيخُ– رحمه الله–: "قال ابن جرير في تفسيره: حَدَّثنا عبد الأعلى، قال: حَدَّثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أنَّه قال: "إنَّ الشَّمسَ والقمرَ وُجُوههما قِبَلَ السَّمواتِ، وأقفيتهما قِبَلَ الأرضِ". انتهى. وفي إسناده انقطاع، لأنَّ قتادة لم يدرك عبد الله بن عمرو..". (261/1).

تخريجه: أخرجه ابن جرير الطَّبري في تفسيره (300/23)، وعبد الرزاق أيضاً في تفسيره (319/3)، وعبد بن حُميد، وابنُ المُنذر، وأبوالشيخ في العظمة، كما في الدر المنثور (291/8).

وفي إسناده إنقطاع، فإنَّ قتادة لم يلق عبد الله بن عمرو بن العاص، كما قال الشيخ، رحمه الله. قال أبوحاتم: "لم يلق قتادة من أصحاب النَّبيِّ ρ، إلا أنساً، وعبد الله بن سَرْجس". انظر: الجرح والتعديل (133/7).

(3) قال الشَّيخُ – رحمه الله –: وهنا شُبهة أخرى، وهي قول بعضهم،[1] أنَّه رُوي عن النَّبيِّ ρ، أنَّه قال: "إذا ذَلَّ العربُ ذَلَّ الإسلامُ "، ورواه بعضهم بلفظ: "إذا عزَّ العربُ عزَّ الإسلامُ "... فأوضح للقارئ أنَّ الحديث المذكور، ضعيف الإسناد، ولايصح عن النَّبيِّ ρ.

قال الحافظ أبوالحسن الهيثمي في "مجمع الزوائد "،"... رواه أبويعلى

---

(1) يعني: بعض دعاة القومية العربية.

وفي إسناده مُحَمَّد بن الخطّاب، ضعَّفه الأزديُّ وغيره، ووثَّقه ابن حبان ". وقال الحافظ الذَّهبيُّ في "الميزان " في ترجمة مُحَمَّد المذكور: "قال أبوحاتم: لاأعرفه، وقال الأزديُّ: مُنكر الحديث ". قلتُ: وفي إسناده أيضاً علي بنُ زيد بنُ جُدعان، وهو ضعيف عند جمهورمن المُحدِّثين، لايُحتَّجُ بحديثه، لوسلِم الإسناد من غيره، فكيف وفي الإسناد مَنْ هوأضعف منه، وهومُحَمَّد بن الخطّاب المذكور. وأمَّا توثيق ابن حبان له، فلا يُعتمد عليه، لأنَّه معروف بالتساهل، وقد خالفه غيره...". (294/1، 295).

تخريجه: أخرجه أبو يعلى الموصلي (1881، 2096) من طريق مُحَمَّد بن الخطّاب البصريُّ، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن مُحَمَّد بن المُنكدر، عن جابربن عبد الله رضي الله عنه.

ومن طريق محمد بن الخطّاب به. أخرجه أبونعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (340/2)، وإسناده ضعيف كما قال الشيخ رحمه الله.

مُحمَّد بن الخطّاب قال أبوحاتم: "لاأعرفه "، وقال الأزدي: "مُنكر الحديث". انظر: الجرح والتعديل (246/7)، والميزان (537/3).

وعلي بنُ زيد بن جُدعان، ضعيف الحديث، كما في التقريب (4734).

قال أبوحاتم: "هذا حديث باطل، ليس له أصل ". انظر: العلل له، (214/3). ولضعف الحديث انظر أيضاً مجمع الزوائد (53/10)، والميزان (537/3)، ولسان الميزان (118/7)، والسلسلة الضعيفة (163)، وضعيف الجامع (495).

(4) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –: هل ثبت التكّبير، من سُورة الضُّحى، إلى آخر القرآن؟ فأجاب رحمه الله: "لم يثبت ذلك عن النَّبيِّ ρ، كما صرَّح بذلك الحافظ ابن كثير، في أول تفسير سُورة الضُّحى، ولكن ذلك عادة جرى

عليها بعضُ القُّراء، لحديث ضعيف ورد في ذلك، فالأولى ترك ذلك، لأنَّ العبادات لاتثبت بالأحاديث الضعيفة". (440/1)، (415/24).

تخريجه: أخرجه الحاكم في المستدرك (5325)، والبيهقي في شعب الإيمان (2078، 2079)، والفاكهي في أخبارمكة (1744)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (319/14)، (27/57)، والبغوي في تفسيره (500/4)، والذَّهبي في الميزان (144/1)، وابن مردويه كما في الدر (359/8)، كلهم من طريق أحمد بن مُحَمَّد البزِّي.

وهوضعيف الحديث، قال أبوحاتم: "ضعيف الحديث، لاأحدِّث عنه "، وقال العُقيلي: "مُنكر الحديث، يوصل الأحاديث ". انظر: الجرح والتعديل (71/2)، والضعفاء الكبير (127/1).

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ". وتعقَّبه الذَّهبي بقوله: "البزِّيُّ قد تُكُلِّم فيه "، وقال في السير (51/12): "وصحح له الحاكم حديث التكبير، وهومُنكر".

وقال أبوحاتم: "هذا حديث مُنكر "، انظر: العلل (329/2).

قال الحافظ ابن كثير (456/4): "فهذه سُنَّة تفرَّد بها، أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن البزِّي، من ولد القاسم بن أبي بزَّة، وكان إماماً في القراءآت، فأما في الحديث فقد ضعَّفه أبوحاتم الرازي...، وكذا أبوجعفر العُقيلي، قال: "هُومُنكر الحديث...".

(5) قال الشَّيخُ، – رحمه الله –: "فكان نُوح عليه الصَّلاة والسَّلام أول رسُول أرسله الله إلى أهل الأرض بعد ماوقع الشرك فيها، أمَّا آدم فجاءت أحاديث ضعيفة تدل على أنَّه نبيٌّ ورسُولُ مُكَلَّم، لكنها لايُعتمد عليها لضعف أسانيدها...". (65/2).

تخريجه: انظر: الحديث الآتي:

(6) قال الشَّيخُ، – رحمه الله –: "وجاء في حديث أبي ذرعند أبي حاتم بن حِبَّان وغيره، أنَّه سأل النَّبِيَّ ρ عن الرُسُلِ، وعن الأنبياء، فقال النَّبِيُّ ρ: "الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفاً، والرُسُل ثلثمائة وثلاثة عشر".

وفي رواية أبي أُمامة: "ثلثمائة وخمسة عشر"، لكنهما حديثان ضعيفان عند أهل العلم، ولهما شواهد، ولكنها ضعيفة أيضاً، كما ذكرنا آنفاً.

وفي بعضها، أنَّه قال عليه الصّلاة والسَّلام: "ألفُ نبيٍّ فأكثر"، وفي بعضها "أنَّ الأنبياء ثلاثة آلاف"، وجميع الأحاديث في هذا الباب ضعيفة، بل عدَّ ابن الجوزيّ حديث أبي ذر من الموضوعات، والمقصود أنَّه ليس في عدد الأنبياء والرُسلِ خبر يعتمد عليه...". (66/2، 67)، (30/3، 31).

تخريجه: حديث أبي ذر: أخرجه الإمام أحمد (21546، 21552)، من طريق المسعُودي، عن أبي عُمر الدِّمشقي، عن عُبيد بن الخشخاش عنه.

ومن طريق المسعُوديِّ به، أخرجه ابن سعد في الطبقات (32/1)، والطيالسي (478)، وابن أبي شيبة (36944)، والحاكم (3115)، والبيهقي في شعب الإيمان (3576)، وإسناده ضعيف جداً، المسعُوديُّ، إسمه: عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عُتبة، إختلط كما في التقريب (3919).

وأبوعُمر الدِّمشقيُّ ضعيف، كما في التقريب (8265)، وعُبيد بن الخشخاش، ليِّن الحديث، كما في التقريب أيضاً (4371).

وأما حديث أبي أُمامة: فأخرجه أيضاً الإمام أحمد (22288) من طريق معان بن رفاعة، عن علي بن يزيد الألهاني، عن القاسم أبي عبد الرحمن عنه.

ومن طريق معان به أخرجه الطبراني في الكبير (7871)، وإسناده ضعيف أيضاً، معان بن رفاعة، ليِّن الحديث، كما في التقريب (6747)، وعلي بن يزيد

الألهاني، ضعيف كما في التقريب أيضاً (4817)، والقاسم أبو عبد الله، صدوق يغرِب كثيراً، كما في التقريب (4570).

قال الهيثمي في المجمع، (159/1): "ومداره على علي بن يزيد، وهو ضعيف "، وقال الحافظ ابن كثير تفسيره (503/1): "معان بن رفاعة السلامي ضعيف، وعلي بن يزيد ضعيف، والقاسم أبو عبد الرَّحمن ضعيف أيضاً.

وللحديث طرق أخرى، كلها ضعيفة كما قال الشيخ رحمه الله، انظر: مجمع الزوائد (159/1)، والكامل لإبن عدي (107/9).

(7) قال الشَّيخُ، – رحمه الله –: وأخرج التِّرمذيُّ بإسناد فيه ضعف، عنه ρ، أنَّه قال: "مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُباهِي بِه العُلماءَ، أو لِيُمارِيَ بِه السُفهاءَ، أولِيصْرفَ بِه وُجُوهَ النَّاسِ إليهِ، أدخلهُ اللهُ النَّارَ". (322/2).

تخريجه: أخرجه الترمذي، في كتاب العلم، باب ماجاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، (2654)، والحاكم في المستدرك، (293)، والطبراني في الكبير (100/19)، والبيهقي في شعب الإيمان (1772)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (177/51)، وابن مندة في الفوائد (280)، من طريق إسحاق بن يحيى ابن طلحة، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه.

وإسناده ضعيف، كماقال الشيخ، رحمه الله، إسحاق بن يحيى، ضعيف الحديث. قال الإمام أحمد: "مُنكر الحديث، ليس بشيئ "، وقال أبوحاتم: "ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولايمكننا أن نعتبر بحديثه "، انظر: تهذيب الكمال (490/2)، والجرح والتعديل (237/2).

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، لانعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تُكُلِّم فيه مِنْ قِبَلِ حِفظه ". لكن للحديث شاهد من حديث أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وحذيفة بن اليمان، وأم سلمة.

فحديث أنس: أخرجه الطبراني في الأوسط (5704)، والضياء المقدسي

في المختارة (2480، 2481)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (315/22)، وفيه سليمان بن زياد الواسطي، انظر: مجمع الزوائد (184/1).

وحديث جابربن عبد الله: أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب الإنتفاع بالعلم، (254)، والحاكم في المستدرك (290، 291)، وابن حبان (77)، والبيهقي في شعب الإيمان (1771)، وإسناده صحيح، إلا أن فيه ابن جُريج، وهومُدلِّس، مشهور بالتدليس، وقد عنعنه.

وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه أبوداود في العلم، باب في طلب العلم لغير الله (3664)، و ابن ماجه في المقدمة، باب الإنتفاع بالعلم، (252)، والإمام أحمد في المسند (8457)، والحاكم في المستدرك (288، 289)، وابن حبان (78)، وابن أبي شيبة (26530)، وأبويعلى (6373)، والبيهقي في الشعب (1770)، وفيه فيلح بن سليمان الخزاعي، فهو صدوق كثير الخطأ، كما في التقريب (5443).

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه أيضاً ابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم، (253)، وفيه أبوكريب الأزدي، وهو مجهول كما في التقريب (8326).

وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه الدارمي (371)، وفيه راوٍ لم يُسم.

وأما حديث معاذ بن جبل: فأخرجه الطبراني في الكبير (66/20)، وفيه عمرو بن واقد، انظر: مجمع الزوائد (184/1).

وأما حديث حذيفة بن اليمان: فأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب الإنتفاع بالعلم، (259)، وابن قانع في معجم الصحابة، (191/1)، وفي إسناده أشعث بن سوار الكندي، وهو ضعيف الحديث، كما في التقريب (524).

وأما حديث أم سلمة: فأخرجه الطبراني في الكبير (284/23)، وفي مسند الشاميين (1216)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (145/54)، وفيه

عبد الخالق بن زيد، وهو ضعيف، انظر: مجمع الزوائد (184/1).

وهذه الطرق كما ترى، لم تخل بعض أسانيدها من ضعف يسير، فهي تتقوى بها إلى درجة الحسن، إن شاء الله، وانظر: صحيح الجامع (6158).

(8) قال الشَّيخُ – رحمه الله –: وأمَّا حديث: "الحجر يمين الله" فهو ضعيف، والصواب وقفه على ابن عبَّاس...". (67/3).

تخريجه: أخرجه من حديث جابر بن عبد الله ابن عدي في الكامل (557/1)، وابن عساكرفي تأريخ دمشق (217/52)، والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (326/6)، وابن بشران في الأمالي (12)، وأبونعيم في طبقات المحدثين بأصبهان (293)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (944)، وفي إسناده، إسحاق بن بشر الكاهلي، كذّبه أبوحاتم، وأبوزُرعة انظر: الجرح والتعديل (214/2). وانظر: العلل المتناهية (85/2)، وفيض القدير (43/3)، وكشف الخفاء (349/1)، ومختصرالمقاصدالحسنة(365)، والسلسلة الضعيفة (223)، وضعيف الجامع (2771، 2772).

وأما الموقوف فقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (8919)، من طريق إبراهيم بن يزيد الخُوزي، عن محمد بن عبَّاد بن جعفر عنه.

وأخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث (337/2)، من طريق إبراهيم الخُوزي، وهو: متروك الحديث كما في التقريب (272).

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (8920)، والفاكهي في أخبارمكة (89/1)، والأزرقي في أخبار مكة (322/1)، ومحمد بن عمر العدني، في مسنده، كما في المطالب العالية (1242)، من طريق ابن جُريج، عن محمد بن عبَّاد عنه، وابن جُريج مُدلِّس لكنه صرَّح بالتحديث، وهوصحيح موقوفاً، كما قال الشيخ رحمه الله.

(9) قال الشَّيخُ، – رحمه الله –: ذكر الصابوني في مقاله السادس مانصه: "وفي الحديث الصحيح ثلاثة من أصول الإيمان: الكفّ عمن قال لا إله إلا الله، ولانكفّر مسلماً بذنب، والإيمان بالأقدار " أو كما قال ρ. اهـ

وبمراجعتنا لهذا الحديث في الأصول المعتبرة اتضح أنّه ضعيف جداً، وقد رمز له السيوطي في الجامع بعلامة الضعف، وأخرجه أبو داود من طريق يزيد ابن أبي نُشْبَة عن أنس رضي الله عنه، ويزيد هذا مجهول كما في التهذيب والتقريب..." (3/80، 81).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الجهاد، باب الغزومع أئمة الجور، (2532)، من طريق يزيد بن أبي نُشْبَة، عن أنس بن مالك.

ومن طريق يزيد أخرجه أبويعلى المُوصلي (4311، 4312)، والبيهقي في الكبرى (18480)، وسعيد بن منصورفي سننه (2367)، والضياء المقدسي في المختارة (2741)، وأبوعبيد القاسم بن سلام في الإيمان (27)، واللالكائي في شرح أصول السنة (2301)، والبيهقي في الإعتقاد (ص 243)، والمزي في تهذيب الكمال (32/254)، إسناده ضعيف، يزيد بن أبي نُشْبَة، مجهول كما في التقريب (7785).

وانظر: الجامع الصغير (3434)، وضعيف الجامع (2532).

(01) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وقد تعلل بعض مَنْ سهّل في ذلك، بما جاء في صحيح مسلم، أنَّ النَّبي ρ قال في حق الذي سأله عن شرائع الإسلام: "أفلح وأبيه إن صدق".

والجواب: أنّ هذه رواية شاذة مخالفة للأحاديث الصحيحة، لايجوز أن يتعلق بها، وهذا حكم الشَّاذ عند أهل العلم، وهو: ما خالف فيه الفرد جماعة الثقات...". (3/143)، (23/97).

تخريجه: أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (101)، وأبوداود، في الأيمان، باب كراهية الحلف بالآباء، (3252)، والدارمي (1585)، وابن خزيمة (306)، والبيهقي (4446)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (55/25)، وابن مندة في الإيمان (135)، كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيل، عن أبيه، عن طلحة.

وهي رواية شاذة لمخالفتها رواية الثقات، فقد رواه البخاري(46، 2678)، ومسلم أيضاً(100)، وأبوداود(391)، والنسائي في الصغرى (4581)، وفي الكبرى (319)، وابن حبان (1724)، وابن الجارود(144)، وغيرهم، من طريق مالك، عن أبي سهيل به، دون الزيادة (وأبيه).

ورواه البخاري (1891)، من طريق إسماعيل بن جعفر به، دون الزيادة، فتبين أن هذه الزيادة إنفرد بها إسماعيل بن جعفر، فرواه مالك دونها، فمالك أوثق وأضبط منه، وأن الرواة لم يختلفوا عليه، بخلاف إسماعيل بن جعفر، فقد إختلفوا عليه، فمنهم من رواه عنه، بدونها، كما سبق، كما للحديث شاهد من حديث أنس بن مالك، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم، دون هذه الزيادة.

وانظر: التمهيد (367/14)، والإستذكار (358/6)، وفتح الباري (108/1)، والسلسلة الضعيفة (758/10)، وفيها بحث جيد.

(11) قال الشَّيخُ، رحمه الله: قال الحافظ ابن كثير: "... وأمَّا مايُورده كثير من النَّاس على أنَّه حديث: "تزوَّجُوا فقراء يُغْنِكُم اللهُ".

فلا أصل له، ولم أره بإسناد قوي، ولاضعيف إلى الآن. (329/3).

تخريجه: ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (247/3).

قال في مختصر المقاصد الحسنة (306): "لايُعرف بهذا اللفظ".

وانظر: كشف الخفاء (361/1، 203)، وأحاديث القصاص لإبن تيمية (66)، ومختصرالمقاصد الحسنة (306)،والدرر (164)،وتمييز الطيب من الخبيث (204).

(21) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "أمّا الحديث الذي رواه الترمذيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ρ: "أنَّه كان يأخذ من لحيته، من طُولها وعرضها". فهو حديث باطل عند أهل العلم، لأنَّ في إسناده رجلاً يُدعى عمر بن هارون البلخي، وهو مُتَّهم بالكذب، وقد إنفرد بهذا الحديث، دون غيره من رُواة الأخبار.. ".(373/3)، (443/4)، (475/6)، (370/8)، (62/10، 79، 81، 97)، (296/25، 344، 348)، (331/26)، (35/29، 41).

تخريجه: أخرجه الترمذي في الأدب، باب ما جاء في الأخذ من اللحية، (2762)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (195/3)، وابن عدي في الكامل (60/6)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (1142) كلهم من طريق عمر بن هارون، عن أسامة بن زيد، عن عمروبن شعيب، عن أبيه عن جده، مرفوعاً.

وعمر بن هارون البلخي مُتهم بالكذب، متروك الحديث، كما قال الشيخ رحمه الله. كذّبه يحيى بن معين، والنَّسائي، وجماعة. انظر: الكامل (58/6)، والضعفاء الكبير (194/3)، وتهذيب الكمال (528/21). وقال الحافظ في التقريب (4979): "متروك، وكان حافظاً، من كبار التاسعة".

فالحديث متروك قال النووي في المجموع (343/1): "رواه الترمذي بإسناد ضعيف لايُحتج به"، وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لايثبت عن رسول الله ρ، والمتهم به عمر بن هارون البلخي..".

وانظر: فتح الباري (350/10).

وقدحكم عليه الألباني بالوضع، كما في السلسلة الضعيفة (288).

(31) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "أمّا مايُروى أنَّ أول مّنْ عَمَره[1]، هوآدم، فهو ضعيف، والمحفوظ والمعروف عند أهل العلم، أنّ أول مَنْ عَمَرَه، هو خليل الله إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام...". (379/3)، (185/17).

تخريجه: أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (2/45) قال: "بعث الله جبريل عليه السلام إلى آدم وحواء فقال لهما: أبنيالي بناءً، فخطَّ لهما جبريل عليه السلام، فجعل آدم يحفروحواء تنقل، حتى أجابه الماء، فنُودي من تحته: حسبك يا آدم، فلما بنياه أوحى الله تعالى إليه: أن يطوف به، وقيل له: أنت أول الناس وهذا أول بيت...".

إسناده ضعيف فيه، عبد الله بن لهيعة، فقد اختلط كما في التقريب (3563)، قال البيهقي: "تفرد به ابن لهيعة مرفوعاً".

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (9092)، وعبد بن حميد، وابن المنذر، كما في الدر (6/30) عن عطاء بن أبي رباح قال: "إنَّ أول من عمر البيت، هوآدم عليه السَّلام". وانظر: تفسيرابن كثير (1/152).

(41) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: والحديث الذي فيه: "مَنْ صام في مكة كتب اللهُ له مائة ألف رمضان ". حديث ضعيف عند أهل العلم.... وقد ورد حديث ضعيف لايصح (389/3)، (211/15)، (198/17)، (211/25).

تخريجه: أخرجه ابن ماجه في المناسك، باب صوم شهر رمضان بمكة (3117) من طريق عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس مرفوعاً، بنحوه.

---

(1) يعني: البيت الحرام.

ومن طريق عبد الرحيم العَمِّي به أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، (4149، 3729)، والفاكهي في أخبارمكة (1574)، وقال البيهقي: "تفرد به عبد الرحيم بن زيد، وليس بالقوي".

قلتُ: بل هوكذَّاب متروك الحديث، كذَّبه يحيى بن معين، كما في التقريب (4055). وأبوه أيضاً مثله، كما في التقريب أيضاً (2131)، فالحديث متروك، قال أبوحاتم: "هذا حديث مُنكر، وعبد الرحيم بن زيد، متروك الحديث". انظر العلل (557/1).

وأخرجه البزار بنحوه، كما في مجمع الزوائد (145/3)، من حديث ابن عمر، وفيه عاصم بن عمر العُمري، وهو ضعيف، كما في التقريب (3068)، وانظر: مجمع الزوائد، (145/3)، والسلسلة الضعيفة (832).

(51) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: ففي مسند الإمام أحمد، ومسند عبد الله بن الزُّبيرالحُميديّ، وجامع الترمذيِّ، من حديث أبي أُمامة، والسياق للترمذيِّ، أنَّ النَّبي ρ قال: "لاتبيعُوا القينات، ولاتشتروهن، ولاتُعلمُوهن، ولاخير في تجارة فيهن، وثمنهُنَّ حرام".

وفي مثل هذا نزلت هذه الآية: "وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ". (سورة: لقمان: 6).

وهذا الحديث وإن كان مداره على عُبيد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد الألهاني، عن القاسم، فعُبيد الله بن زَحْر ثقة، والقاسم ثقة، وعلي ضعيف، إلا أن للحديث شواهد ومتابعات سنذكرها إن شاء الله تعالى... ". (405/3)، (122/21).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد في المسند (22280)، من طريق عُبيد

الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أُمامة.

ومن طريق عُبيد الله به أخرجه الترمذي في البيوع، باب ماجاء في كراهية بيع المغنيات، (1282)، وفي التفسير، باب تفسيرسورة لقمان، (3195)، والحميدي في مسنده (910)، وابن جرير الطبري في تفسيره (532/18)، والطيالسي (1134)، والطبراني في الكبير (7805، 7855، 7861)، وفي مسند الشاميين (231، 893)،والروياني في مسنده (1169)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (895)، وابن بشران في الأمالي (1502)، والبيهقي في الكبرى (4290)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (1307).

وعُبيد الله بن زَحْر صدوق يخطئ، كما في التقريب (4290)، وقال ابن حبان في المجروحين (62/2): "مُنكر الحديث جداً، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا رَوى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عُبيد الله بن زَحْر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبوعبد الرحمن، لايكون متن ذلك الخبر إلا مِمَّا عمِلت أيديهم...".

وعلي بن يزيد الألهاني، ضعيف كما في التقريب (4817)، وأما القاسم أبوعبد الرحمن فهو صدوق يغرب كثيراً، كما في التقريب (5470).

فالحديث إسناده ضعيف جداً، قال النووي في المجموع (306/9): "واتفق الحفاظ على أنّه ضعيف، لأن مداره على علي بن يزيد، وهوضعيف عند أهل الحديث...".

وانظر: مجمع الزوائد (122/8)، وجامع العلوم والحكم (448/2)

(61) سُئل الشَّيخُ، "رحمه الله، عن صحة حديث: "نحنُ قوم لانأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لانشبع".

فأجاب رحمه الله: هذا يُروى عن بعض الوفود، وفي سنده ضعف، يُروى

أنَّهم قالوا عن النَّبي ρ: "نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لانشبع "يعنون أنَّهم مقتصدون. هذا المعنى صحيح، لكن السند فيه ضعف.
(122/4)، (273/25).

تخريجه: ذكره برهان الدين الحلبي في السيرة الحلبية (299/3)، قال: وقد قال بعضهم: "إن المقوقس أرسل مع الهدية طبيباً، فقال له النبي ρ: ارجع إلى أهلك نحن قوم لا نأكل..."، ولم أقف له على سند.

(71) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: فقد اطلعتُ على القصة المنقولة من تأريخ ابن جرير الطبري رحمه الله، عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث قال مانصه: "فاتبعته فدخل داراً ثُمَّ دخل حجرة فاستأذنتُ وسلَّمتُ، فأذن لي فدخلتُ عليه، فإذاهو جالس على مسح (بساط)، متكئ على وسادتين من أُدم محشوتين ليفاً، فنبذ إليَّ بإحداهما، فجلستُ عليها، وإذا هو بهْوٌ في صفة فيها بيت، عليه ستيرفقال: يا أم كلثوم غداءنا، فأخرجت إليه خبزة بزيت في عرضها ملح لم يدق، فقال: يا أم كلثوم ألاتخرجين إلينا تأكلين معنا من هذا.

قالت: إني أسمع عندك حس رجل قال: نعم ولاأراه من أهل البلد، قالت: لوأردت أن أخرج إلى الرجال لكسوتني كما كسا ابن جعفر امرأته، وكما كسا الزبير امرأته، وكما كسا طلحة امرأته، قال: أومايكفيكِ أن يُقال: أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب، وامرأة أمير المؤمنين عمر.

فقال: كل فلو كانت راضية لأطعمتك أطيب من هذا".

وهذه القصة باطلة، لاتثبت رواية ولادراية.

أما الرِّواية: فلأن مدارها على جماعة من الضعفاء، وبعضهم مُتَّهم بالكذب، وتنتهي القصة إلى مُبهم لايعرف مَنْ هو ولاتعرف حاله، وهو الذي

روىها عن عمر، وبذلك يُعلم بطلانها من حيث الرِّواية.

وأما من حيث الدراية فمن وجوه:

1/ شذوذها ومخالفتها لما هو معلوم من سيرة عمر رضي الله عنه، وشدته في الحجاب وغيرته العظيمة، وحرصه على أن يحجب النبي ρ نسائه، حتى أنزل الله آية الحجاب.

2/ مخالفتها لأحكام الإسلام التي لاتخفى على عمر، ولاغيره من أهل العلم، وقد دل القرآن والسنة النبوية على وجوب الإحتجاب وتحريم الإختلاط بين الرجال والنساء، على وجه يسبب الفتنة ودواعيها.

3/ مافي متنها من النكارة الشديدة التي تتضح لكل من تأملها.

وبكل حال فالقصة موضوعة على عمر بلاشك للتشويه من سمعته، أوللدعوة إلى الفساد بسفور النساء للرجال الأجانب واختلاطهن بهم، أولمقاصد أخرى سيئة، نسأل الله العافية. (204/4، 205)، (366/26).

تخريجه: القصة بطولها ذكرها ابن جريرالطبري في تأريخه (51/5، 50)، في حوادث سنة (23).

من طريق عبد الله بن كثير العبدي، عن جعفر بن عون، عن أبي جناب، عن أبي المحجل الرَّديني، عن مخلد البكري، وعلقمة بن مرثد، عن سليمان بن بُريدة، قال: إن أمير المؤمنين عمر: كان إذا اجتمع إليه جيش، فذكرقصة، ثم ذكرأن سلمة بن قيس بعث إلى عمر فذكر القصة.

فالقصة بطولها مكذوبة كما قال الشيخ رحمه الله.

أبو جناب واسمه: يحيى بن أبي حيَّة، أبوجناب الكلبيُّ ضعيف، ضعفه ابن سعد، ويحيى القطان، وابن معين، والنسائي، والدَّارقطني. انظر: تهذيب الكمال (286/31)، والميزان (371/4)، وقال الحافظ في التقريب (7537)،

"ضعفوه لكثرة تدليسه ". وأبو المحجل الرَّديني لم أجدله ترجمة، وفي آخر القصة رجل مجهول مُبهم لايُدرى مِنْ هو؟ والله أعلم.

(81) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وأمَّا ما يرويه بعض النَّاس عن عليٍّ رضي الله عنه، أنَّه كان يَقُولُ في الأذان: "حيَّ على خير العمل "، فلا أساس له من الصحة. وأمَّا مارُوي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن عليِّ بن الحُسين زين العابدين رضي الله عنه، وعن أبيه، أنهما كان يقولان في الأذان: "حيَّ على خير العمل"، فهذا في صحته عنهما نظر، وإن صححه بعض أهل العلم عنهما.... لأن ألفاظ الأذان من حين شرع محفوظة في الأحاديث الصحيحة، وليس فيها هذه الجملة، فعُلم بطلانها وأنها بدعة، ثُمَّ يُقال أيضاً: عليُّ بن الحُسين رضي الله عنه من جملة التَّابعين، فخبره هذا لو صَحَّ فيه بالرفع، فهو في حكم المُرسل، والمُرسل ليس بحُجَّة عند جماهير أهل العلم... ". (260/4، 261)، (353/10، 355).

تخريجه: أما ما رُوي عن علي رضي الله عنه، لم أجد عنه رواية، والظاهرأنه لايثبت عنه شيئ، كما قال الشيخ رحمه الله.

وأما عن ابن عمر رضي الله عنهما، فأخرجه عنه ابن أبي شيبة (2252)، وعبد الرزاق (1822)، من طريق ابن عجلان، عن نافع عنه، وإسناده صحيح.

وأخرجه بنحوه عنه ابن أبي شيبة أيضاً (2253)، من طريق أبي أسامة، عن عُبيد الله عن نافع عنه، وأخرجه البيهقي في الكبرى (1991، 1992)، من طرق عنه، وإسناده صحيح أيضاً عنه.

وأما عن علي بن الحسين، فأخرجه عنه، ابن أبي شيبة (2251)، والبيهقي (1993)، وإسناده صحيح عنه أيضاً.

قال ابن حزم في المحلى (211/3): "وقد صحَّ عن ابن عمر، وأبي أُمامة

بن سهل بن حنيف، أنَّهم كانوا يقولون في إذانهم حي على خير العمل، ولانقول به، لأنَّه لم يصح عن النَّبي ρ، ولاحُجَّة في أحد دونه...".

(91) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: أمَّا ليلة الإسراء والمعراج، فالصحيح من أهل العلم أنها لا تُعرف، وماورد في تعيينها من الأحاديث فكلها أحاديث ضعيفة، لاتصح عن النَّبي ρ...". (282/4).

تخريجه: فمن ذلك ما أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (213/1)، عن ابن عباس وغيرهم قالوا: أُسري برسول الله ρ، ليلة سبع عشرة من شهر ربيع الأول قبل الهجرة بسنة، من شعب أبي طالب إلى بيت المقدس.

وإسناده ضعيف جداً، الواقدي إسمه: محمد بن عمربن واقد الأسلمي، متروك الحديث، كما في التقريب (6175).

(02) قال الشَّيخُ– رحمه الله –: قال الشَّارح لهذه العقيدة "يعني الطَّحاوية"، وهو من العلماء المحققين في شرح هذه الجملة، قال ρ: "صلُوا خلف كُلِّ برٍ وفاجرٍ".

رواه مكحُول عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدَّارقطنيُّ، وقال: "مكحُول لم يلق أباهريرة، وفي إسناده مُعاوية بن صالح، مُتكلَّمُ فيه، وقد احتَّجَّ به مسلم في صحيحه".

وخرَّجه الدَّارقطنيُّ أيضاً، وأبوداود عن مكحُول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسُولُ الله ρ: "الصَّلاةُ واجِبةٌ عليكُم مع كُلِّ مُسلِمٍ بَراً كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر، والجهادُ واجبٌ عليكُم مع كُلِّ أميرٍ بَراً كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر". (303/4)، (375/9)، (112/12، 113).

تخريجه: حديث أبي هريرة الرِّواية الأولى:

أخرجه بنحوه الدَّارقطني (1744)، والبيهقي في الكبرى (6832)، وابن

الجوزي في العلل المتناهية (179)، وفي التحقيق (726)، وهو منقطع، كما قال الشيخ رحمه الله، فإنَّ مكحُولاً لم يسمع من أبي هريرة، ولم يسمع من أحد من الصحابة غير أنس بن مالك، كما في الجرح والتعديل (408/8)، و تهذيب الكمال (469/28).

قال البيهقي: "قد رُوي في الصلاة على كل بر وفاجر، والصلاة على من قال لاإله إلا الله، أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف".

وأما الرِّواية الثانية: فأخرجها أبوداود في الصلاة، باب إمامة البر والفاجر (594)، وفي الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور (2533)، والدَّارقطني (1740، 1744)، والبيهقي في الكبرى (6832)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (718)، وفي التحقيق، (725)، وإسناده منقطع أيضاً بالعلة نفسها.

(12) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وعن عبد الله بن عُمررضي الله عنه، أنَّ رسُولَ الله ρ قال: "صلُوا خَلْفَ مَنْ مات مِن أهلِ لاإله إلا الله".

أخرجه الدَّارقطنيُّ من طُرُقٍ وضعَّفها. (304/4)، (375/9).

تخريجه: أخرجه الدَّارقطني (1737)، من طريق عُثمان بن عبد الرَّحمن بن عُمر بن سعد بن أبي وقَّاص، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عُمر.

ومن طريق عُثمان بن عبد الرَّحمن به، أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (172)، وفي التحقيق (733)، وأبونعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (217/2)، وإسناده ضعيف جداً، عُثمان بن عبد الرَّحمن، قال فيه يحيى بن معين: "لايُكتب حديثُه، كان يكذب"، وقال أبوحاتم: "متروك الحديث ذاهب"، وضعَّفه علي بن المديني، وجماعة، كما في تهذيب الكمال (426/19).

وأخرجه أيضاً الدَّارقطني (1738)، وابن الجوزي في العلل المتناهية

(714)، وفي التحقيق (734)، وابن عدي في الكامل (3/478)، والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (6/400)، (11/292)، بنحوه من حديث ابن عمر، وإسناده أيضاً ضعيف جداً، فيه خالد بن إسماعيل المخزومي، وهويضع الحديث كما في الكامل (3/475).

(22) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، عن التَّوسل الجاري على ألسنة كثير من النَّاس، وهو: "اللَّهُمَّ إنِّي أسأَلُكَ بِمعاقِد العِزِّ مِن عَرْشِك".

فأجاب رحمه الله: هذا الدعاء ليس له أصل عن النَّبيِّ ρ، ولاعن أحدٍ من أصحابه رضي الله عنهم فيما نعلم، وقد ذكر العلامةُ الزَّيلعيُّ في كتابه "نصب الراية"، أنَّ الحافظ البيهقي رحمه الله رواه في كتابه الدَّعوات الكبير، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأنَّ الحافظ ابن الجوزي رحمه الله ذكره في الموضوعات على رسول الله ρ، يعني المكذوبات عليه، عليه الصَّلاة والسَّلام، وبذلك يُعلم أنَّه لايُشرع التَّوسل به لكونه مكذوباً على النَّبي ρ، ولأنَّه مجمل محتمل لايُعرف معناه. وقد زاد بعضهم في روايته كما ذكره البيهقي في كتابه بعد قوله: "من عرشِكَ"، مانصه: "ومُنَّتهى الرَّحمة من كتابك، وباسمك الأعظم، وكلماتك التَّامة".

وهذه الزِّيادة ليس لها أصل من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، بهذا اللفظ فيما نعلم. (4/317)، (26/353، 354، 355).

تخريجه: أخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (392)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (2021)، وابن الجوزي في الموضوعات (1209).

وإسناده ضعيف جداً، في إسناده، عامر بن خِداش النَّيسابوري، قال فيه الذَّهبي: "له ماينكر، وحديثه مقارب"، انظر: الميزان (2/359).

وفيه أيضاً، عُمر بن هارون البلخي، فهومتروك الحديث، كما في التقريب

(4979). قال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع بلاشك، وإسناده مخبط".

وانظر: الترغيب للمنذري (1011)، ونصب الراية (272/4).

(32) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، عن حديث: "إذا تَحَيَّرتُم في الأُمُورِ، فاستَعِينُوا بِأهلِ القُبُورِ".

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة على رسول الله ρ، كما نبه عليه ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه....". (327/4)، (303/13)، (344/26).

تخريجه: لاأصل له؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فهذا الحديث كذب مفترى على النبي ρ بإجماع العارفين بحديثه، لم يروه أحد من العلماء بذلك، ولايوجد في شي من كتب الحديث المعتمدة ". انظر: مجموع الفتاى (1356)، وكشف الخفاء (88/1).

(42) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وأمَّا حديثُ ابن عُمر، عن النَّبيِّ ρ، أنَّه قال: "لاتَقرَأُ الحائِضُ، ولا الجُنُبُ شَيئاً مِن القُرْآنِ".

فهو حديث ضعيف، في إسناده إسماعيل بن عيَّاش، عن مُوسى بنُ عُقبة، وأهل العلم بالحديث، يُضعِّفُون رواية إسماعيل، عن الحجازيين ويقولون: إنه جيد في روايته عن أهل الشَّام، أهل بلاده، لكنه ضعيف في روايته عن أهل الحجاز، وهذا الحديث من روايته عن أهل الحجاز، فهو ضعيف ". (384/4)، (453/6، 458) (148/10، 151، 153، 209)، (126/16) (66/17)، (339/24، 345) ، (119/29، 121، 124).

تخريجه: أخرجه الترمذي في الطهارة، باب ماجاء في الجنب والحائض أنهما يقرآن القرآن، (131)، من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن مُوسى بن عُقبة، عن نافع عن ابن عُمر.

ومن طريق إسماعيل بن عيَّاش به أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة، (595، 596) والدَّارقطني (414، 413، 412)، والبيهقي في الكبرى (418)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (90/1)، وابن عدي في الكامل (483/1)، (112/5)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (88/7).

ورُوي أيضاً من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه الدَّارقطني (427)، وابن عدي في الكامل (357/7)، وأبونعيم في الحلية (88)، من طريق محمد بن الفضل بن عطية، عن أبيه، عن طاووس عنه.

وإسناده أيضاً ضعيف جداً، محمد بن الفضل، قال فيه الإمام أحمد: "ليس بشيئ، حديثه حديث أهل الكذب "، وكذَّبه أيضاً يحيى بن معين، والجوزجاني وجماعة، انظر: تهذيب الكمال (282/26).

فحديث ابن عمر، مع شاهده حديث جابر بن عبد الله ضعيف، وانظر: نصب الراية (209/1)، وإرواء الغليل (192).

(52) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، عن حديث: "مَنْ رآني فقد حُرِّمتْ عليه النَّار".

فأجاب: هذا لا أصل له، وليس بصحيح. (445/4)، (126/25).

تخريجه: أخرجه بلفظ: "لاتَمَسُّ النَّارُمُسْلماً رَآنِي، أوْرَأى مَنْ رَآنِي... ". الترمذي في المناقب، باب ماجاء في فضل من رأى النبي ρ، وصحبه، (3858) من طريق مُوسى بن إبراهيم الأنصاري، عن طلحة بن خِراش عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. ومن طريق مُوسى به أخرجه البخاري في التأريخ الكبير (299/4)، وابن أبي عاصم في السنة (1484)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (265/2).

وإسناده ضعيف، مُوسى بن إبراهيم، قال الأزدي: "روى عن جابر مناكير"، انظر: التهذيب (15/4)، وانظر: ضعيف الجامع (6277).

(62) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وأمَّا مارواه أبوداود، عن عائشة رضي الله عنها، أنَّ النَّبيِّ ρ، قال في شأن أسماء: "إنَّ المرأةَ إذا بَلَغتِ المَحِيض، لَمْ يُصْلِحْ أن يُرِى مِنها، إلاَّ هذا وهذا"، وأشارإلى وجهه وكفيه.

فهو حديث ضعيف، لايجوز الإحتجاج به لعلل منها:

انقطاعه بين عائشة والراوي عنها، ومنها: ضعف بعض رواته، وهو سعيد بن بشير، ومنها: تدليس قتادة، رحمه الله، وقد عنعنه، ....". (46/5).

تخريجه: أخرجه أبوداود في اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، (4104)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد بن دُريك، عن عائشة. ومن طريق سعيد بن بشير، أخرجه ابن عدي في الكامل (417/4)، والبيهقي في الكبرى (13496)، وفي شعب الإيمان (7796)، وإسناده ضعيف، للعلل التي ذكرها الشيخ رحمه الله. قال أبوداود: "هذا مُرسل خالد بن دُريك لم يُدرك عائشة، وسعيد بن بشير ليس بالقوي".

قلتُ: سعيد بن بشير، ضعَّفه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، كما في تهذيب الكمال (354/10)، وقال الحافظ في التقريب (2276): "ضعيف". فالحديث إسناده ضعيف، وانظر: البدر المنير (675/6).

(72) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: أمَّا حديث: "مَنْ حَفِظَ القُرْآنَ، ثُمَّ نَسِيهُ لقِيَ اللهَ، وهُوأجْذَم". فهو حديث ضعيف، عند أهل العلم، لايثبت عن النَّبي ρ. (374/6)، (309/9)، (358/24).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد (22456، 22463)، من طريق يزيد بن

أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن رجل، عن سعد بن عبادة.

ومن طريق يزيد بن أبي زياد به، أخرجه أبوداود في الوتر، باب التشديد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه، (1474)، وعبد الرزاق في المصنف (5989)، والدارمي (3341)، وعبد بن حميد (306، 307)، وابن أبي شيبة (10044، 30495)، وسعيد بن منصورفي سننه (87/1)، والطبراني في الكبير (5390، 5391)، والبيهقي في شعب الإيمان (1969، 1970)، والبزاركما في كشف الأستار (1642)، والخطيب البغدادي في الجامع (86، 85)، وأبوعبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (202)، وابن عبد البر في التمهيد (131/14).

وإسناده ضعيف، يزيد بن أبي زياد، ضعيف كما في التقريب (7717)، وضعَّفه يحيى بن معين، وأبوحاتم، والجوزجاني. انظر: الجرح والتعديل (265/9)، وتهذيب الكمال (138/32). وعيسى بن فائد، مجهول كما في التقريب (5319)، وفيه أيضاً انقطاع بين عيسى بن فائد، وسعد بن عبادة.

قال ابن عبد البر: "هذا أحسن إسناد رُوي في هذا المعنى، وعيسى بن فائد لم يسمع من سعد بن عُبادة، ولاأدركه، ولاأحسبه حَدَّث عنه، غير يزيد بن أبي زياد". وانظر: تهذيب الكمال (21/23)، وفتح الباري (86/9)، والسلسلة الضعيفة (1354)، وضعيف الجامع (5153).

(82) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، عن حديث: "مَن كان اسمه مُحَمَّداً، فلاتضربه، ولاتشتمه".

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث مكذوب وموضوع، على الرسول ρ، وهكذا قول من قال: "مَن سمى مُحمَّداً، فإنَّه له ذمة مُحمَّد، ويُوشك أن يدخله بذلك الجنة"، وهكذا من قال: "من كان إسمه مُحمَّداً، فإن بيته يكون لهم كذا

وكذا". فكل هذه الأخبارلاأساس لها من الصحة. (466/6)، (347/26).

تخريجه: الحديث أخرجه بنحوه من حديث ابن عمر، ابن عدي في الكامل (437/3)، وابن الجوزي في الموضوعات (321)، وفي إسناده خالد بن يزيد العُمري المكي، وهومُنكر الحديث، قال ابن حبان: "مُنكر الحديث جداً، ... لايُشتغل بذكره، لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات... " وكذَّبه أيضاً أبوحاتم ويحيى بن معين، وجماعةانظر: المجروحين (280/1)، والكامل (435/3)، والميزان (646/1). وهوحديث ضعيف جداً، وانظر: تنزيه الشريعة لإبن عراق (173/1).

وللحديث طرق من حديث ابن عبَّاس، وواثلة بن الأسقف، وأبي هريرة، وأبي رافع.

فحديث ابن عباس: أخرجه الطبراني في الكبير (11077)، وابن عدي في الكامل (236/7)، وابن الجوزي في الموضوعات (320)، وفيه مُصعب بن سعيد، وهوضعيف الحديث. انظر: مجمع الزوائد (49/8)، والسلسلة الضعيفة (437).

وحديث واثلة: أخرجه الطبراني، كما في المجمع (49/8)، وفيه عُمر بن مُوسى بن وجيه، وهوكذاب، انظر: المجمع (49/8).

وحديث أبي هريرة: أخرجه ابن عدي في الكامل (350/7)، وابن الجوزي في الموضوعات (323)، وفي إسناده، محمد بن عبد الملك الأنصاري، وهومُتهم بوضع الحديث، كما في الكامل (344/7)، وانظر: تنزيه الشريعة (173/1).

وحديث أبي رافع: أخرجه البزاركما في المجمع (48/8)، وفيه غسان بن عُبيد، وهوضعيف الحديث، كما في المجمع (48/8).

(92) سُئِل الشَّيخُ – رحمه الله –، ما صحة حديث: "تَعَلَّمُوا السِحْرَ، ولاتَعْمَلُوا به". فأجاب رحمه الله: هذا الحديث باطل لا أصل له (467/6)، (349/26).

تخريجه: لم أقف عليه، فهو لا أصل له كما قال الشيخ رحمه الله.

(03) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، قرأتُ في كتاب " درة النَّاصحين " في الوعظ والإرشاد لعالم من علماء القرن التاسع الهجري، اسمه: عُثمان بن حسن بن أحمد الخوبري، قرأتُ مانصه: عن جعفر بن مُحَمَّد عن أبيه عن جدَّه، أنَّه قال: إنَّ الله تعالى نظر إلى جوهرة، فصارت حمراء، ثُمَّ نظر إليها ثانية فذابت وارتعدت من هيبة ربها، ثُمَّ نظر إليها ثالثةً فصارت ماءً، ثُمَّ نظر إليها رابعةً، فجمد نِّصفها فخلق من النِّصف العرش، ومن النِّصف الماء، ثُمَّ تركه على حاله، ومن ثم يرتعد إلى يوم القيامة.

وعن عليٍّ رضي الله عنه، أنَّ الذِّين يحملون العرش أربعة ملائكة، لكل ملك أربعة وجوه، أقدامهم في الصخرة التي تحت الأرض السَّابعة، مسيرة خمسمائة عام. أرجو الإفادة.

فأجاب الشَّيخُ رحمه الله: "هذا الكتاب لايعتمد عليه، وهويشتمل على أحاديث موضوعة، وأحاديث ضعيفة، لايعتمد عليها، ومنها هذان الحديثان، فإنهما لاأصل لهما، بل هما حديثان موضوعان مكذوبان على النَّبيِّ ρ، فلاينبغي أن يعتمد على هذا الكتاب، وما أشبهه من الكتب التي تجمع الغث والسمين، والموضوع والضعيف...". (512/6)، (332/26).

تخريجه: لم أقف عليه، والكتاب كما قال الشيخ، رحمه الله، كتاب خرافي، مليئ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبما لا أصل له، ومؤلفه خرافي، يظهر هذا من مقدمة الكتاب، والله أعلم.

(13) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "وماذكرتم حول المظاهرة [1]، فقد فهمته وعلمت ضعف سند الرِّواية بذلك كما ذكرتم، لأنَّ مدارها على إسحاق بن أبي فروة، وهولايُحتَّج به...". (246/8).

تخريجه: أخرجه أبونعيم الأصبهاني في دلائل النبوة (192)، وفي حلية الأولياء (40/1) من طريق إسحاق بن أبي فروة، عن أبان بن صالح، عن ابن عبَّاس. وإسناده ضعيف جداَ، إسحاق بن أبي فروة، متروك الحديث، كما في التقريب (368).

(23) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، ورد في تفسير الجلالين في سبب نزول الآية (52)، من سورة الحج: أنَّ الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو يقرأ: فَرَأَيْتُمْ اللاَّتَ وَالْعُزَّى، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى، أنَّ الشَّيطان ألقى على لسانه: تلك الغرانيق العُلى، وإنَّ شفاعتهن لتُرتجى.

فهل هناك مايدل على صحة هذه القصة، من أحاديث الرسول ρ، أم هي من الإسرائيليات؟ أفيدونا أفادكم الله.

فأجاب رحمه الله: ليس في إلقاء هذه الألفاظ في قراءته ρ حديث صحيح يعتمد عليه فيما أعلم، ولكنها رُويت عن النبي ρ، في أحاديث مُرسلة، كما نبه على ذلك الحافظ ابن كثير في تفسير آية الحج.. ". (301/8)، (282/24).

تخريجه: قصة الغرانيق قصة مكذوبة، مدارها على بعض الكذابين، من أمثال محمد بن السائب الكلبي، وأبوبكر الهذلي، ومحمد بن عمر الواقدي،

---

(1) وذلك في رده على الشيخ: عبد الرحمن عبد الخالق في كتابه "فصول من السياسة الشرعية".

وأضرابهم، قال القاضي عياض: "فيكفيك في توهين هذا الحديث، أنه لم يُخرِّجه أحدٌ من أهل الصَّحة، ولا رواهُ ثقةٌ بسند صحيح سليمٍ مُتصلٍ، وإنَّما أوُلع به وبمثله المُفسِّرين والمُؤرخين المولَعُون بكل غريب المُتلقون من الصحف لكل صحيح وسقيم". وقال أيضاً: "ومَنْ حُكيتْ هذه الحكاية عنه من المفسرين والتابعين، لم يُسندها أحدٌ منهم، ولا رفعها إلى صاحبٍ، وأكثر الطرق عنهم ضعيفةٌ واهيةٌ". انظر: الشفا بأحوال المصطفى (750/2).

وانظر أيضاً: أحكام القرآن لإبن العربي (305/3)، وتفسيرابن كثير (199/3)، ومجمع الزوائد (71/7، 115)، وفتح الباري (439/8)، والإسرائيليات في كتب التفسير والحديث للدكتور الذهبي (ص 149)، وللشيخ الألباني رسالة قيمة، باسم " نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق "، وهنالك كتب أخرى بينت ضعف هذه القصة وكذبها، والله أعلم.

(33) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، ماصحة حديث رُوي عن عليٍّ رضي الله عنه، أنه دخل وفاطمة على رسول الله ρ، فوجداه يبكي، فسُئل عن ذلك، فقال: "ليلة أُسري بي رأيتُ نساءً من أُمَّتي في عذاب شديد، فأنكرتُ شأنهن لما رأيتُ من شدة عذابهن: رأيتُ امرأة معلقةً بشعرها يغلي دماغ رأسها... إلخ الحديث.

فأجاب رحمه الله: هذا الخبر معروف يتداوله كثير من النَّاس، وهو باطل ومكذوب على النَّبي ρ، وليس له أصل، وهومن الموضوعات المكذوبة على النَّبي ρ، وعلى عليٍّ وفاطمة رضي الله عنهما، وما أكثر مايكذبه بعض الشِّيعة على عليٍّ رضي الله عنه. (305/8).

تخريجه: لم أقف عليه، وبطلانه وكذبه بيِّنٌ واضحٌ، والله أعلم.

(43) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –، ماصحة حديث الأعرابي أنَّه

قال: يارسول الله، لم أجد شيئاً أثوبه لأُمِّي؟ قال: "صَلِّ لها".

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث لاأصل له، ولايصح عن النَّبيِّ ρ، فيما نعلم...". (310/8).

تخريجه: لم أقف عليه أيضاً.

(53) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: أمَّا قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، تقرباً إلى الله سبحانه، وطلباً لمغفرته، فقد ورد في ذلك أحاديث فيها لاتخلو من ضعف...... (311/8)، (415/12)، (385/24)، (218/29).

تخريجه: أخرجه الحاكم في المستدرك (3392)، من طريق نُعيم بن حماد، عن هُشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاًبلفظ: "مَنْ قرأ سُورة الكهفِ، يوم الجُمعةِ، أضاء لهُ مِن النُورِ، مابين الجُمعتينِ".

ومن طريق نُعيم بن حماد به أخرجه البيهقي في الكبرى (5996)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: "نُعيم ذومناكير".

قلتُ: وهو، نُعيم بن حماد الخُزاعي، صدوق يُخطئ كثيراً، كما في التقريب (7166). والحديث أخرجه الدارمي (3408)، والبيهقي في الكبرى (5996) موقوفاً على أبي سعيد الخدري.

وأخرجه من حديث ابن عمر ابن مردويه في تفسيره، كما في الترغيب (1087)، وقال المنذري: "بإسناد لابأس به "، وهو كذلك، وصَوَّبَ بعضهم الوقف، انظر: البدر المنير (292/2).

(63) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "أمَّا حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه، الذي فيه أنَّه قال: يارسول الله، كم أجعل لك من صلاتي؟... إلى آخره،

فهو حديث في إسناده ضعف...".

(312/8)، (101/26).

تخريجه: أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتاب الصلاة على النبي ρ (14)، من طريق سعيد بن سلّام العطّار، عن سُفيان الثّوري، عن عبد الله بن عقيل، عن الطُفيل بن أُبي بن كعب عن أبيه.

ومن طريق عبد الله بن عقيل به، أخرجه الترمذي في صفة القيامة، باب، (23)، (2457)، والإمام أحمد (21241، 21242)، وعبد بن حميد (170)، والبيهقي في شعب الإيمان (1499، 517)، وإسناده ضعيف جداً، سعيد بن سلّام العطّار، كذّبه ابن نُمير، وقال البخاري: "مُنكر الحديث". انظر: الكامل (461/4).

وعبد الله بن محمد بن عقيل، قال فيه الإمام أحمد: "مُنكر الحديث"، وقال ابن معين: "لايُحتّجُ بحديثه "، وقال أبوحاتم: "ليِّن الحديث، ليس بالقوي...". انظر: تهذيب الكمال (72/16)، والميزان (455/2).

(73) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "وأمَّا حديث: "مَنْ صلى عليَّ، يومَ الجُمعة مائة مرة، جاء يومَ القيامةِ، ومعه نُورٌ، لوقُسم بين الخلق كلّهم لوسعهم ". فلا نعلم له أصلاً، بل هومن كذب الكذابين. (313/8)، (103/26).

تخريجه: أخرجه بنحوه البيهقي في شعب الإيمان (3036)، وأبونعيم في الحلية (46/8)، وإسناده ضعيف، قال أبونعيم: "غريب من حديث إبراهيم، وابن عجلان، لم نكتبه إلامن حديث محمد بن أحمد البخاري.

(83) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "وأمَّا حديث: "مَنْ صلى عليَّ، في يومٍ مائة مَرَّةٍ، قضى اللهُ لهُ مائةِ حاجَةٍ، سبعُون منها لآخِرته، وثلاثُون مِنها لِدنياه". فلا نعلم له أصلاً، بل هو من كذب الكذابين. (314/8)، (104/26).

تخريجه: أخرجه بنحوه البيهقي في شعب الإيمان (3035)، من طريق علي بن محمد بن علي عن أبيه، عن أبي رافع أسامة بن علي عن محمد بن إسماعيل الصائغ، عن حكَّامة بنت دينار، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ومن طريق حكَّامة بنت عُثمان بن دينار به، أخرجه ابن عساكر في تأريخ دمشق (301/54)، والبيهقي في فضائل الأوقات (276)، وابن المنذر في تأريخه، كما في الدر المنثور (654/6)، وإسناده ضعيف، حكَّامة بنت عثمان بن دينار، قال عنها العُقيلي في الضعفاء، (200/3): "أحاديث حكَّامة تشبه حديث القصاص، ليس لها أصول ". وقال عنها ابن حبان في ثقاته (194/7)، في ترجمة أبيها عُثمان بن دينار: "لاشيئ".

(93) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "أمَّا ماذكرتَ من زيارة القبور لعليٍّ رضي الله عنه، والحسن والحُسين، أوغيرهم، أنَّها تعدلُ سبعين حجة ". فهذا باطل ومكذوب على الرَسُول ρ، ليس له أصل...".

(284/9)، (297/13)، (369/26).

تخريجه: لم أقف عليه، والظاهرأنَّه ليس له أصل كما قال الشيخُ رحمه الله، وهومن كذب الرافضة.

(04) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وهكذا قولهم: "مَن زارأهل بيتي بعد وفاتي كُتِبت لهُ سبعُونَ حجة ". كلُّ هذا لاأصلَ له، وكلّه باطلٌ، وكلّه مما كذَّبه الكذابون...". (284/9)، (297/13)، (370/26).

تخريجه: لم أقف عليه، وأمارات الوضع فيه ظاهر، والله أعلم.

(14) سُئِل الشَّيخُ، – رحمه الله –قال النَّبيِّ ρ: يَقُولُ اللهُ عزوجلَّ: "قُل لأُمَّتِكَ يَقُولُوا: لاحَولَ ولاقُوةَ إلاَّ بالله عشراً عِنَّد الصَّباحِ، وعَشْراً عِنَّد المَساءِ، وعشْراً عِنَّد النَّومِ، يدفعُ عنهُم عِنَّد النَّومِ بَلوى الدُّنيا، وعِنَّد المَساءِ مكائِد

الشَّيطانِ، وعِنَّد الصَّباحِ أسوأ غضبه". مامدى صحة هذا الحديث؟.

فأجاب رحمه الله: " لا أعرف لهذا الحديث أصلاً، ولا أذكره في شيئ من الكتب المعتمدة...". (294/9)، (82/26).

تخريجه: أخرجه الدَّيلمي في مسند الفردوس (8146)، وذكره في كنز العمال (3607)، والاتحافات السنية للمدني (176)، ولايوجد له إسناد، والظاهرأنه لا أصل له، كما قال الشيخ، رحمه الله، والله أعلم.

(24) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: ما صحة هذا الحديث: عن أنس بن مالك τ قال: قال رسول الله ρ: "إنَّ العَبدَ ليَمُوت والده، أو أحدهما، وإنَّه لهما لعاق، فلايزال يدعُولهما، ويستغفِرلهما، حتى يُكتب عند الله باراً".

فأجاب رحمه الله: لا أعرف حال هذا الحديث، ولاأدري عن صحته... ". (368/9)، (370/25).

تخريجه: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (7902)، من طريق يحيى بن عُقبة بن أبي العيزار، عن محمد بن جحادة، عن أنس.

ومن طريق يحيى بن عُقبة به، أخرجه ابن عدي في الكامل (71/9)، وإسناده ضعيف جداً، يحيى بن عُقبة، ضعَّفه أبوزُرعة، وقال البخاري: "مُنكر الحديث"، وقال أبوحاتم: "متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يفتعل الحديث"، انظر: الكامل (70/9)، والجرح والتعديل (179/9).

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (288/3)، من طريق لاحق بن الحُسين المقدسي، وقال: "هذا حديث لا أصل له، والمتهم به لاحق، قال أبو سعد الإدريسي: كان كذاباً، يضع الحديث على الثقات".

وانظر: اللآلئ (297/2)، وتنزيه الشريعة (297/2)، والفوائد المجموعة (ص: 258).

(34) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: وقد رُوي عن النَّبيِّ ρ، أنَّهُ قال: "مَاءُ زَمَزَمُ لِمَا شُرِبَ لهُ ". وفي سنده ضعف، ولكن يشهد له الحديث الصحيح المتقدم[1]...". (28/10).

تخريجه: أخرجه ابن ماجه في المناسك، باب الشرب من ماء زمزم، (3062)، من طريق عبد الله بن المُؤمل، عن أبي الزُّبير، عن جابر.

ومن طريق عبد الله بن المُؤمل به، أخرجه الإمام أحمد في المسند (14849، 14996)، وابن ماجه في المناسك، باب الشرب من زمزم، (3062)، وابن أبي شيبة (14323)، والبيهقي في الكبرى (9660)، وفي شعب الإيمان (4128)، والطبراني في الأوسط (853، 9023)، وابن عدي في الكامل (222/5)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (303/2)، والأزرقي في أخبارمكة (52)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (436/32).

وفيه عبد الله بن المُؤمل المخزومي، وهوضعيف كما في التقريب (3648). لكن للحديث شاهد من حديث ابن عبَّاس، أخرجه الدَّارقطني (2702)، والحاكم في المستدرك (1739)، وفيه عمر بن أبي الحسن الأشناني، قال ابن القطَّان: مجهول لايُعرف.

كما له شاهد آخر من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (4127)، وفيه عبد الله بن المؤمل، وقد عرفت حاله. كما للحديث شاهد آخر، عن مجاهد موقوفاً، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (9124)، ابن أبي شيبة في المصنف أيضاً (72/8ح: 24070)،

---

(1) يعني حديث: "إنَّهَا مُبَارَكَةٌ، إنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ.... "، أخرجه مسلم في الفضائل، باب فضائل أبي ذر τ (6359).

والفاكهي في أخبار مكة (2/10ح: 1056)، والأزرقي في أخبار مكة (2/50)، كلهم من طريق سُفيان بن عُيينة به، وإسناده صحيح.

فالحديث، حسن بطرقه وشواهده، وحسنه أيضاً المنذري في الترغيب (2/166)، وابن القيم في زاد المعاد (4/393)، وانظر: الجامع الصغير، (7758، 7759، 7760)، وصحيح الجامع (5502).

وصححه جماعة من أهل العلم، منهم، سُفيان بن عُيينة ، والحاكم النَّيسابوريُّ، والحافظ شمس الدِّين الذَّهبيُّ، وحسَّنه شرف الدِّين الدمياطيُّ، والحافظ ابن حجرالعسقلانيُّ، والشَّيخ شُعيب الأرناؤط، وجوَّد إسناده الحافظُ السُيوطيُّ، والزَّركشيُّ، والعجلونيُّ. [1].

(44) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: ولِما روى مُعاوية رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ρ، أنَّهُ قال: "العَينُ وِكاءُ السَّهِ، فإذا نامَتِ العَيَّنانِ اسْتَطْلَقَ الوِكاءُ ". رواه أحمد، والطبرانيُّ، وفي سنده ضعف، لكن له شواهد تعضده..". (10/144).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد في المسند (16879)، من طريق ابن أبي مريم، عن عطية بن قيس الكلابي عنه. ومن طريق ابن أبي مريم، أخرجه الدارمي (726)، والدارقطني (587، 586)، والبيهقي في الكبرى (579)، وأبويعلى (7372)، والطبراني في الكبير (875)، وفي مسند الشاميين (1494)، وابن عدي في الكامل (2/208)، وابن عبد البر في التمهيد (18/247)، وابن عساكرفي تأريخ دمشق (40/468) وأبونعيم في الحلية (5/154)، (9/305)، وابن الجوزي في التحقيق (1/165)، وإسناده ضعيف، ابن أبي مريم، وهو: أبوبكربن أبي مريم الغسَّاني، قال فيه الحافظ في التقريب (7974): "ضعيف،

(1) وقد جمعت طرقه وشواهده، في بحث علمي، محكَّم سينشر قريباً إن شاء الله تعالى.

وكان سُرِق بيتُه فاختلط".

قال الهيثمي في المجمع، (247/1): "رواه أحمد، وأبويعلى والطبراني في الكبير، وفيه أبوبكر بن أبي مريم، وهوضعيف لإختلاطه ". وانظر: علل ابن أبي حاتم (254/1)، والتمهيد (248/18).

لكن للحديث شواهد تعضده، كما قال الشيخ رحمه الله، فرواه من حديث علي رضي الله عنه، الإمام أحمد (887)، وأبوداود (203)، وابن ماجه (477)، والدارقطني (589)، والبيهقي في الكبرى (578)، والطبراني في الكبير (656)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (329/4)، وابن عدي في الكامل (376/8) والضياء المقدسي في المختارة (632)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (141/22)، (44/63)، وابن عبد البر في التمهيد (247/18)، وفي إسناده بقية بن الوليد، وهومشهوربالتدليس، لكنه صرَّح بالتحديث في رواية الإمام أحمد، وفيه أيضاً الوَضِين بن عطاء، وهوصدوق سيئ الحفظ كما في التقريب (7408)، فالحديث حسن، وحسنه ابن الصلاح كما في البدر المنير (432/2)، والنووي في المجموع (20/2)، وانظر: تلخيص الحبير (179/1)، وإرواء الغليل (113).

(54) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: أمَّا الحديث الذِّي فيه البناء على مامضى من الصَّلاة، فهو حديث ضعيف، كما أوضح ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في البلوغ. (159/10)، (138/25).

تخريجه: أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ماجاء في البناء على الصلاة، (1221)، من طريق محمد بن يحيى عن الهيثم بن خارجة، عن إسماعيل بن عيّاش، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُليكة، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، بلفظ: "مَنْ أَصَابَهُ قَيءُ، أَوْرُعَافٌ أَوْقَلَسٌ، أَوْمَذْيٌ، فَلْيَنْصَرِفْ،

فَلْيَتَوَضَّأ، ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلاَتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لاَ يَتَكَلَّمُ".

ومن طريق إسماعيل بن عيَّاش به أخرجه الدارقطني (554، 555)، وابن عدي في الكامل (480/1)، والبيهقي في الكبرى (669)، وابن الجوزي في التحقيق (195).

وإسناده ضعيف، إسماعيل بن عيَّاش ضعيف في روايته عن غير الشَّاميين، كما سبق مراراَ، وهذا الحديث من روايته عن الحجازيين، قال البوصيري في الزوائد (428): "هذا إسناد ضعيف، لأنه من رواية إسماعيل عن الحجازيين، وهي ضعيفة ". وضعَّفه الحافظ في بلوغ المرام (73)، وأبوحاتم في العلل (230/1)، وابن الصلاح، كما في البدر المنير (105/4)، والتلخيص (451/2). وله طرق كلها معلولة، انظر: البدر المنير (100/4)، وتلخيص الحبير (452/2).

(64) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: ما صحة حديث: "مَنْ غَسَّلَ مَيِّتاً فلَغْتَسِل، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوْضأ..."؟

فأجاب رحمه الله: الحديث المذكور ضعيفٌ، وقد ثبت عن النَّبيِّ ρ في أحاديث أخرى مايدل على استحباب الغسل من تغسيل الميت. أمَّا حمله فلم يصح في الوضوء منه شيء، ولايستحب الوضوء من حمله، لعدم الدليل على ذلك. (180/10)، (303/26).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد (7689)، والترمذي في الجنائز، باب ماجاء في الغسل من غسل الميت (993)، وابن ماجه في الجنائز، باب ماجاء في غسل الميت (1463)، وعبد الرزاق في المصنف (6011)، والطيالسي (2314)، وابن أبي شيبة (11256)، وابن حبان (1161)، والبيهقي (1435)، والطبراني في الأوسط (989)، والبغوي في شرح السنة (339)،

كلهم من طريق سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأخرجه من طرق عنه، أبوداود في الجنائز، باب في غسل الميت (3161، 3162)، والإمام أحمد (1438، 7770، 7771)، والبخاري في التأريخ الكبير (168/6)، وعبد الرزاق (6110)، والبيهقي في الكبرى (1434، 1437، 1438).

وله طرق من حديث عائشة، وعلي بن أبي طالب، وأبي سعيدالخدري، وحذيفة بن اليمان، والمغيرة بن شعبة، وابن عباس، رضي الله عنهم.

فحديث عائشة: فأخرجه بنحوه الإمام أحمد (25190)، وأبوداود (3160)، والبيهقي في الكبرى (1429)، وابن خزيمة (256)، والبغوي في شرح السنة (338).

فأما حديث علي بن أبي طالب: فأخرجه البيهقي في الكبرى (1457). وأما حديث أبي سعيد الخدري: فأخرجه أيضاً البيهقي في الكبرى (1439).

وأما حديث حذيفة بن اليمان: فأخرجه إبن أبي حاتم في العلل(12/2)، والطبراني في الأوسط(2781)، والبيهقي في الكبرى (1451). وأما حديث المغيرة بن شعبة: فرواه الإمام أحمد في المسند (18146). وأما حديث ابن عباس: فأخرجه البيهقي في الكبرى (1458، 1460).

وهو حديث صحيح بطرقه الكثيرة، وصححه ابن حبان، وحسنه الترمذي، والبغوي. قال الحافظ في التلخيص، (206/1): "وفي الجملة هوبكثرة طرقه أسوأ أحواله، أن يكون حسناً ". وانظر: البدر المنير (524/2)، وإرواء الغليل (144).

(74) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن حديث: "مَنْ تَهاون بالصَّلاةِ عاقَبَهُ اللهُ بِخَمْس عشرة عُقُوبة....". إلى آخر ماجاء في الورقة...".

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث مكذوبٌ على النَّبيِّ ρ، لا أساس له من الصحة، كما بيَّن ذلك الحافظ الذَّهبي رحمه الله في " الميزان"، والحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"، فينبغي لمن وجد هذه الورقة أن يحرقها، وينبه من وجده يوزعها، دفاعاً عن النَّبيِّ صلىالله عليه وسلم، من كذب الكذَّابين. (277/10، 279، 280)، (357/26، 360).

تخريجه: ذكره الحافظ الذَّهبي في الميزان (653/3)، في ترجمة: محمد بن علي بن العبَّاس البغداديُّ العطَّار، وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني، في لسان الميزان (366/7)، وقال: "ركَّب علي ابن أبي بكر بن زياد االنَّيسابُوريِّ، حديثاً باطلاً في ترك الصلاة... وهوظاهر البطلان، من أحاديث الطُرقية". وانظر: تنزيه الشريعة (113/2).

(84) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن حديث: "مَنْ فاتتهُ صَّلاةٌ، ولم يُحْصِها فلَهُ أن يُقِيمَ في آخِرِجُمَعةٍ مِن رَمَضانَ، ويُصَلِّي أربع ركعاتٍ، ويَستغفر اللهَ بعدها".

فأجاب رحمه الله: ليس هذا الحديث بصحيح، ولاأصل له. (315/10)، (179/25).

تخريجه: هذا الحديث لاأصل له كما قال الشيخ رحمه الله، ولم أقف عليه.

(94) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: ورُوِي عنه ρ، أنَّه قال: "لايُؤذِّنُ إلاَّ مُتَوضِّئُ". لكن سنده ضعيف. (339/10).

تخريجه: أخرجه الترمذي في الصلاة، باب ماجاء في كراهية الإذان بغير وضوء، (200) من طريق مُعاوية ابن يحيى الصَّدفي، عن الزُّهري، عن أبي هريرة. ومن طريق مُعاوية بن يحيى الصُّدفي، عن الزُّهري، عن سعيد بن

المُسيِّب، عن أبي هريرة، أخرجه البيهقي في الكبرى (1858)، وإسناده ضعيف، مُعاوية بن يحيى الصُّدفي ضعيف كما في التقريب (6772)، وفي رواية الترمذي انقطاع بين الزُّهري، وأبي هريرة، قال البيهقي: "الزُّهري لم يسمع من أبي هريرة".

ورُوي موقوفاً عليه، أخرجه الترمذي (201)، والبيهقي (1858)، وإسناده ضعيف أيضاً، فالحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً، وضعَّفه البيهقي (583/1)، وانظر: البد المنير (391/3)، والإرواء (222).

(05) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: ورُوِي عنه ρ، أنَّه قال: "مَنْ أذَّنَ فَهُوَيُقِيمُ". ولكن إسناده ضعيف. (340/10).

تخريجه: رُوي من حديث زياد بن الحارث الصُّدفي، وابن عمر، وابن عباس.

فحديث زياد بن الحارث: أخرجه أبوداود في الصلاة، باب الرجل يؤذن ويقيم آخر (514)، والترمذي في الصلاة، باب ماجاء في أن من أذن فهويقيم، (199)، وابن ماجه في الإذان، باب السنة في الإذان، (717)، والإمام أحمد (17537)، وعبد الرزاق (1833)، والبخاري في التأريخ الكبير (291/2)، والبيهقي في الكبرى (1869)، والطبراني في الكبير (5285، 5286، 5287)، وأبونعيم في أخبار أصبهان (266/1)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (346/34)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن زياد بن نُعيم الحضرمي، عن زياد بن الحارث.

وإسناده ضعيف، الإفريقي ضعيف الحفظ، كما في التقريب (3862).

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه الطبراني في الكبير (13590)، والبيهقي في الكبرى (1870)، وابن عدي في الكامل (430/4)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (105/2)، وعبد بن حميد (809)، كلهم من طريق سعيد بن راشد

السماك، عن عطاء بن أبي رباح عنه.

وإسناده ضعيف أيضاً، سعيد بن راشد، قال فيه البخاري في التأريخ الكبير (388/3): "مُنكر الحديث".

قال أبوحاتم في العلل (366/1): "هذا حديث مُنكر، وسعيد ضعيف الحديث"، وقال البيهقي: "تفرد به سعيد بن راشد، وهوضعيف "، وقال الهيثمي في المجمع (3/2): "رواه الطبراني في الكبير، وفيه سعيد بن راشد السمان، وهو ضعيف".

وأما حديث ابن عبَّاس: فأخرجه ابن عدي في الكامل (357/7) من طريق محمد بن الفضل بن عطية، عن مقاتل بن حيان، عن عطاء بن أبي رباح عنه. وإسناده ضعيف جداً، محمد بن الفضل بن عطية، كذَّبه الإمام أحمدوغيره، كما في التقريب (6225).

فالحديث ضعيف، انظر: المجموع شرح المهذب (128/3)، ونصب الراية (344/1)، وإرواء الغليل (237)، والسلسلة الضعيفة (35).

(15) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: أما جملة: "أقامَها اللهُ وَأدامَها"، فقد جاء فيها حديث ضعيف". (365/10)، (142/29، 149).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الصلاة، باب مايقول إذاسمع الإقامة (528)، من طريق سُليمان بن داود العَتكي، عن محمد بن ثابت، عن رجل من أهل الشَّام، عن شهربن حوشب، عن أبي أمامة، أوعن بعض أصحاب النبي ρ.

ومن طريق محمد بن ثابت، أخرجه البيهقي في الكبرى (1940)، والطبراني في الدعاء (491)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (104)، وإسناده ضعيف، محمد بن ثابت العبدي، قال ابن عدي في الكامل، (306/7): "عامة أحاديثه ممالايُتابع عليه".

وفيه الرجل الذي لم يسم، وفيه أيضاً شهر بن حوشب، فهو صدوق كثير الإرسال كما في التقريب (2830).

فالحديث ضعيف، وضعَّفه النووي في المجموع (130/3)، والحافظ في التلخيص (347/1)، وانظر: إرواء الغليل (241).

(25) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: "وأمّا مايُقال "... عندآخر قراءة سُورة التِّين، وآخر سُورة المُرسلات، لأن الحديث في ذلك ضعيف ". (77/11)، (64/26).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود (887)، من طريق سُفيان عن إسماعيل بن أُمية، قال: سمعتُ أعرابياً يقول: سمعتُ أباهريرة يقول: قال رسول الله ρ يقول: "مَنْ قَرَأَ مِنْكُم بالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ، فَانْتَهَى إلى آخِرِهَا (أَلَيْسَ الله بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)، فَلْيَقُلْ: بَلَى وأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ. وَمَنْ قَرَأَ (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)، فَانْتَهَى إِلَى (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ

عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)، فَلْيَقُلْ: بَلى. وَمَنْ قَرَأَ وَالمُرْسَلاتِ فَبَلَغَ (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ)، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بالله".

ومن طريق سُفيان به أخرجه الترمذي في التفسير، باب تفسير سورة التين (3347)، والإمام أحمد (7391)، والحميدي (995)، والبيهقي في الكبرى (3693)، وفي شعب الإيمان (2097)، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة (436)، والبغوي في شرح السنة (623)، وإسناده ضعيف لجهالة الأعرابي الراوي عن أبي هريرة.

قال الترمذي: "هذا الحديث إنما يُروى بهذا الإسناد، عن هذا الأعرابي عن أبي هريرة، ولايُسمَّى". وضعفه أيضاً النووي في المجموع (562/4).

(53) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: ومنها ماذكرتم [1] أنَّه يُقال عند قراءة: (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ): "لاشيئ من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد "، فإنَّه لم يُنقل عنه ρ، أنَّه كان يقول ذلك عند قراءته هذه الآية في الصلاة، أوغيرها ". (77/11)، (403/24)، (64/26).

تخريجه: ليس له أصل كما قال الشيخ رحمه الله، إنَّما صحَّ ذلك عنه ρ، من قول إخواننا من الجنِّ لمَّا قرأ عليهم ρ ليلة الجنِّ، كما أخرجه الترمذي في سننه، في التفسير، باب تفسيرسورة الرحمن (3291)، وانظر: السلسلة الصحيحة (2150)، وصحيح الجامع (5138).

(45) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: ورُوي سكتة ثالثة بعد قراءة الفاتحة، ولكن الحديث فيها ضعيف...". (84/11، 225).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الصلاة، باب السكتة عند الإفتتاح (778،

(1) هذا السؤال والذي قبله كان جواباً لمقال نشر في جريدة البلاد، نُسب للشيخ رحمه الله، وكان جوابه رداً على ما نُسب إليه.

777)، من طريق الحسن عن سمرة.

ومن طريق الحسن عنه، أخرجه الترمذي في الصلاة، باب ماجاء في السكتتين في الصلاة (251)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب في سكتتي الإمام (845، 844)، والإمام أحمد (20166، 20228)، والبخاري في القراءة خلف الإمام (278، 33)، وعبد الرزاق في المصنف (2792)، والدارمي (1245)، والدارقطني (1259، 1260)، والبيهقي في الكبرى (3078، 3079، 3080)، وإسناده ضعيف، سماع الحسن من سمرة مختلف فيه، والتحقيق أنه لم يسمع منه، سوى حديث العقيقة، انظر: تهذيب الكمال (122/6).

وبه أعلَّه الدَّارقطني (689/1)، وانظر: السلسلة الضعيفة (547).

(55) قال الشَّيخُ، "رحمه الله: عن ابن الزُّبير رضي الله عنهما، أنَّه كان يُصلي في المسجد الحرام إلى غيرسترة، والطوّاف أمامه. ورُوي عن النَّبي ρ، مايدل على ذلك، لكن بإسناد ضعيف... ". وقال أيضاً: "وقد ورد بذلك حديث صريح فيه ضعف...". (92/11، 97، 103).

تخريجه: أخرجه أبوداود في المناسك، باب في مكة (2016)، والنسائي في الصلاة، باب الرخصة في ذلك "يعني المرور بين يدي المصلي "، (759)، وابن ماجه في المناسك، باب الركعتين بعد الطواف (2958)، والإمام أحمد (27241، 27242)، والحميدي (578)، وعبد الرزاق في المصنف (2387، 2388، 2389)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (948، 949، 950)، وفي شرح معاني الآثار (2587، 2588، 2589)، والحاكم في المستدرك (933)، وابن حبان (2363، 2364)، وابن خزيمة (815)، والبخاري في التأريخ الكبير (316/7)، والبيهقي في الكبرى (3481)، وأبويعلى (7173)، والطبراني في الكبير (683، 684)، والمزي في تهذيب الكمال (162/24)،

كلهم من طريق كثيربن كثيربن المطلب بن أبي وداعة، عن بعض أهله، عن جده. وإسناده ضعيف لإنقطاعه، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (576/1): "رجاله موثَّقون إلا أنه معلولٌ".

(65) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن حديث: "لَوْيَعْلَمُ المَارُّ بَينَ يَدَي المُصَلِّي ماإذا عَلَيْهِ لَكانَ أَنْ يَقِفَ أرْبَعِينَ خَيراً لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّبَينَ يَدَيْهِ".

فأجاب رحمه الله: الحديث صحيح، رواه البخاري ومسلم في الصحيحين (1)، ولفظه هو كما ذكر السَّائل، وأمَّا مايوجد في بعض الكتب من زيادة " مِن الإثم " بعد قوله (ماذاعليه)، فليست هذه الزِّيادة صحيحة من جهة الرِّواية، ولكن معناها صحيح. (95/11)، (152/25).

تخريجه: قال الحافظ في الفتح (585/1): "زاد الكشميهني "من الإثم"، وليست هذه الزيادة في شيئ من الرِّوايات عندغيره، والحديث في الموطأ بدونها، وقال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في شيئ منه، وكذا رواه باقي الستة، وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيئ من الرِّوايات مطلقاً وانظر: البدر المنير 205/4)، وشرح الموطأ للزرقاني 436/1).

(75) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن وضع اليدين تحت السُرَّة في الصَّلاة.

فأجاب رحمه الله: أما وضعهما تحت السُرَّة، فقد ورد في حديث ضعيف، عن عليٍّ رضي الله عنه". وقال أيضاً: "وفي زيادات المسند من حديث علي، أنه وضعهما تحت السُرة، وإسناده ضعيف " وسبب ضعفه أنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الكُوفيِّ، ويُقال: الواسطيُّ، وهو ضعيف عند أهل العلم، لا يحتج بروايته، ضعَّفه الإمامُ أحمد، وأبوحاتم، وابن معين وغيرهم.

---

(1) أخرجه البخاري في الصلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، (510)، ومسلم في الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي (1132).

وهكذا حديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعاً: "أخذ الأكف على الأكف، تحت السُرة"، لأن في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق المذكور، وقد عرفت حاله. (98/11، 134، 136، 145).

تخريجه: حديث عليٍّ رضي الله عنه: أخرجه أبوداود في الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (756)، وعبد الله بن الإمام أحمد في زيادات المسند (875)، والدارقطني (1087)، والبيهقي في الكبرى (2341)، وابن أبي شيبة (3962)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن زياد بن زيد، عن أبي جُحيفة عنه، وإسناده ضعيف كما قال الشيخ رحمه الله، فإن عبد الرحمن بن إسحاق مجمع على ترك حديثه، كما في تهذيب الكمال (515/16).

وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه أيضاً أبوداود في الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (758)، والدَّارقطني (1083)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن يسارأبي الحكم، عن أبي وائل عنه.

وإسناده ضعيف أيضاً، لضعف عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي.

فالحديث ضعيف لما سبق، قال النووي في المجموع (270/3): "اتفقوا على تضعيفه، لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل". وضعفه أيضاً الدَّارقطني، والحافظ في الفتح (224/2)، وانظرأيضاً: إرواء الغليل (353).

(85) قال الشَّيخُ، رحمه الله: "وورد في بعض الأحاديث مايدل على استحباب الجهربها، ولكنها أحاديث ضعيفة، ولانعلم في الجهر بالبسملة حديثاً صحيحاً، صريحاً يدل على ذلك". (120/11).

تخريجه: من ذلك ما أخرجه الدَّارقطني (1141)، من طريق عيسى بن

عبد الله بن محمد بن عمربن علي ابن أبي طالب قال: حدثني أبي عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب، قال: كان رسُول الله ρ: "يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحمْنِ الرَّحِيمِ في السُورَتَين جَمِيعاً". وإسناده ضعيف، عيسى بن عبد الله، قال الدَّارقطني: "متروك الحديث"، كما في الميزان (315/3).

وبنحوه من حديث علي أيضاً، وعمار بن ياسر، أخرجه أيضاً الدارقطني (1144، 1143)، وفي إسناده، عمرو بن شَمِر، وهومُنكر الحديث، كماقال البخاري، وقال ابن معين: "لايُكتب حديثه"، وقال الجوزجاني: "زائغ كذّاب"، انظر: الميزان (268/3).

وفيه أيضاً جابر الجُعفي، وهوضعيف أيضاً، كما في التقريب (878).

ورُوي نحوه من حديث، جماعة من الصحابة، منهم عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وبريدة وغيرهم، وكلها ضعيفة معلولة، انظر: سنن الدَّارقطني (649/1)، وتلخيص الحبير (383، 382).

(95) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن حكم الإقتصار على التَّسليمة الواحدة في الصلاة.

فأجاب رحمه الله: "القول بإجزاء التسليمة الواحدة ضعيف لضعف الأحاديث الوارِّدة في ذلك...". (166/11).

تخريجه: رُوي في ذلك أحاديث، عن بعض الصحابة، رضي الله عنهم، فمن ذلك حديث لعائشة، وسلمة ابن الأكوع، وسهل بن سعد الساعدي.

فحديث عائشة: أخرجه الترمذي في الصلاة، باب في التسليم في الصلاة (296) من طريق زُهير بن محمد المكي، عن هشام بن عُروة، عن أبيه عنها.

ومن طريق زُهير بن محمد به، أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب

من يسلم تسليمة واحدة (919)، والحاكم (841)، وابن خزيمة (729)، وابن حبان (1995)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1576)، والدَّارقطني (1336)، والبيهقي في الكبرى (2985)، وابن الجوزي في التحقيق (558)، وإسناده ضعيف، قال الترمذي: "لانعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، قال محمد بن إسماعيل–يعني البخاري–: زُهير بن محمد يروون عنه مناكير، ورواية أهل الشام والعراق عنه أشبه وأصح. وقال الحافظ في التقريب (2049): "رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضُعف بسببها".

وأما حديث سلمة بن الأكوع: أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب من يسلم تسليمة واحدة (920)، والبيهقي في الكبرى (2989)، وابن الجوزي في التحقيق (561)، وفي إسناده يحيى بن راشد المازني، وهوضعيف كما في التقريب (7545).

وأما حديث سهل بن سعد الساعدي: فأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب من يسلم تسليمة واحدة (918)، والدَّارقطني (1338، 1339)، وابن الجوزي في التحقيق (559)، وإسناده ضعيف أيضاً، فيه عبد المهيمن بن عبَّاس بن سهل الساعدي، وهوضعيف كما في التقريب (4235)، فالحديث ضعيف، انظر: التحقيق (408/1)، و التلخيص (441/1).

(06) قال الشَّيخُ، رحمه الله: أما الحديث المشهور، أن النَّبيَّ ρ قال: "الصَّلاةَ تَضرُعُ وَتَخَشُعُ، وأنَ تُقْنِعَ، أيَ تَرفع يَديكَ، تَقُول: يَاربِّ يَارَبِّ ". فهو حديث ضعيف، كما أوضح ذلك الحافظ ابن رجب وغيره. (181/11).

تخريجه: أخرجه بنحوه، أبوداود في الصلاة، باب صلاة النهار (1296)، من طريق عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العبَّاس مرفوعاً.

ومن طريق عبد الله بن نافع، أخرجه الترمذي في الصلاة، باب ماجاء في التخشع في الصلاة (385)، والنسائي في الكبرى (615، 1440)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (1325)، والإمام أحمد (1799، 17525)، والطيالسي (1366)، وابن خزيمة (1213)، وأبويعلى (6738)، والبيهقي في الكبرى (4577، 4578)، والطبراني في الكبير (295/18)، والبغوي في شرح السنة (740)، وإسناده ضعيف، فيه عبد الله بن نافع بن العمياء، وهومجهول كما في التقريب (3658)، وانظر: التمهيد (186/13).

(16) قال الشَّيخُ، رحمه الله: أما حديث: "مَن كان لهُ إمامٌ، فَقِراءتُه لهُ قِرَاءة". فهو حديث ضعيف لايحتج به عند أهل العلم. (11/ 218، 224، 227).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (14643)، من حديث جابر بن عبد الله، من طريق حسن بن صالح، عن أبي الزُّبير عنه.

ومن طريق الحسن بن صالح، عن جابر الجُعفي، عن أبي الزُّبيرعنه، أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فانصتوا (850)، وابن أبي شيبة (3819)، وعبد بن حُميد (1048)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1297)، وابن عدي في الكامل (237/7)، والدَّارقطني (1238، 1239)، والبيهقي في الكبرى (2898)، وفي كتاب القراءة خلف الإمام (345، 344، 343)، وإسناده ضعيف، الحسن بن صالح لم يسمع من أبي الزُّبير، بينهما جابر الجُعفي، وهوضعيف كما في التقريب (878). وللحديث طرق كثيرة، عن جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم، وكلها لاتخلوا من كلام، قال الحافظ في التلخيص (380/1): "مشهور من حديث

جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة، وكلها معلولة".

(26) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن صحة حديث: "لاصلاةَ بعد العصر حتَّى تغرب الشَّمسُ، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلُع الشَّمسُ إلا بمكة.. إلا بمكة.. إلا بمكة..".

فأجاب رحمه الله: ضعيفٌ، أما أصل الحديث، فهو ثابت في الصحيحين وغيرهما [1]. (292/11)، (186/25)، (294/26).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد (21462)، من طريق عبد الله بن المُؤمِّل، عن قيس بن سعد، عن مُجاهد، عن أبي ذرمرفوعاً.

ومن طريق عبد الله بن المُؤمِّل عن حُميد مولى عفراء، عن قيس به، أخرجه الطبراني في الأوسط (851)، والدَّارقطني (1553).

ومن طريق حُميد به، أخرجه ابن خزيمة (2748)، وابن عدي في الكامل (224/5)، والبيهقي في الكبرى (4415)، ووابن الجوزي في التحقيق (620)، وإسناده ضعيف، عبد الله بن المُؤمِّل ضعيف الحديث، كما في التقريب (3648)، وفيه أيضاً انقطاع، فإن مجاهداً لم يسمع من أبي ذر، وانظر: التمهيد (45/13)، والتحقيق (145/1)، والمجموع للنووي (82/4)، والبدر المنير (274/3)، وتلخيص الحبير (311/1).

(36) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: ما حكم التَّباكي؟ وعن صحة ما ورد في ذلك؟

فأجاب رحمه الله: ورد في بعض الأحاديث: "إن لم تبكوا فتباكوا "،

---

(1) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب لايتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (585)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (1923).

ولكن لا أعلم صحته، وقد رواه أحمد، ولكن لا أتذكر لأن صحة الزِّيادة المذكورة وهي: "فإن لم تبكوا فتباكوا"، إلا أنه مشهور على ألسنة العلماء، لكن يحتاج إلى مزيد عناية، لأني لا أذكر الآن حال سنده...". (347/11، 346).

تخريجه: أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص، ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب في حسن الصوت بالقرآن، (1337)، وأخرجه أيضاً في الزهد، باب الحزن والبكاء (4196).

ومن طريق الوليد بن مسلم، عن أبي عن ابن أبي مُليكة، عن عبد الرحمن ابن السائب عنه. ومن طريق الوليد بن مسلم به، أخرجه والبيهقي في الكبرى (21058) وفي شعب الإيمان (2051، 2147) وأبو يعلى (689)، والطبراني في مسند الشهاب (1198)، والمزي في تهذيب الكمال (129/17)، وإسناده ضعيف، أبورافع، واسمه: إسماعيل بن رافع، قال الإمام أحمد: "ضعيف الحديث"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وضعَّفه يحيى بن معين، وجماعة، انظر: الكامل (452/1).

فالحديث ضعيف لما سبق، وضعّفه المنذري في الترغيب (2146)، والألباني في ضعيف الجامع (2025)، وفي السلسلة الضعيفة (6511).

وله شاهد من حديث أنس بن مالك، أخرجه أبو يعلى (4134)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (307/3)، وعبد الله بن المبارك في مسنده، (125) وإسناده ضعيف أيضاً، فيه عمران بن زيد العَّمي، قال ابن حبان في المجروحين (123/2): "اختلط حتى كان لايدري ما يُحدِّث به... "، وفيه أيضاً يزيد الرقاشي، وهو ضعيف كما في التقريب (4683)، وانظر: مجمع الزوائد (391/10)، والسلسلة الضعيفة (6889).

(46) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: عن ما ورد من قراءة السُور الثَّلاث الأخيرة من القُرآن في الرَّكعة الأخيرة التي يوتر بها؟.

فأجاب رحمه الله: ما ورد من قراءة السُور الثَّلاث الأخيرة من القرآن، فضعيف، والمحفوظ أن يقرأ بعد الفاتحة سُورة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فقط في الرَّكعة التي يوتر بها". (354/11).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الوتر، باب ما يقرأ في الوتر، (1424)، من طريق خُصيف بن عبد الرحمن الجزري، عن عبد العزيز بن جُريج، عن عائشة. ومن طريق خُصيف به، أخرجه الترمذي في الصلاة، باب ما جاء فيما يُقرأ به في الوتر (463)، وابن ماجه، في إقامة الصلاة، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر (1173)، والبيهقي في الكبرى (4854)، والبغوي في شرح السنة (974)،وفي إسناده خُصيف بن عبد الرَّحمن الجزري، وهو صدوق سيئ الحفظ، واختلط بأَخَرَةِ، كما في التقريب (1718). وفيه أيضاً عبد العزيز بن جُريج، لم يسمع من السيدة عائشة، كما في تهذيب الكمال (118/18).

وأخرجه الحاكم (1143، 1144)، وابن حبان (2432)، والبيهقي (4851، 4852)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1694، 1695، 1696)، والدارقطني (1631، 1657، 1658)، والبغوي في شرح السنة (973)من طريق يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن عنها. وفيه يحيى بن أيوب الغافقي، وهوصدوق رُبَّما أخطأ، كما في التقريب(7511).

وأخرجه بنحوه من حديث علي بن أبي طالب، الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في الوتر بثلاث (460)، والإمام أحمد (685)، وإسناده ضعيف جداً، فيه الحارث الأعور، كذَّبه الشَّعبيُّ، كما في التقريب (1029).

(56) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: هل ورد في تغيير المكان لأداء السُّنَّة بعد الصَّلاة ما يدل على استحبابه؟.

فأجاب رحمه الله: لم يرد في ذلك فيما أعلم حديثٌ صحيحٌ، ولكن كان

ابن عمررضي الله عنهما وكثير من السَّلف يفعلون... وقد ورد في حديث ضعيف عند أبي داودرحمه الله... وقد يعضده فعل ابن عمر.

(379/11، 378)، (167/25، 166).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الصلاة، باب الإمام يتطوع في مكانه (616) من طريق عطاء الخُراساني، عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً بلفظ: "لايُصلِّي الإمامُ في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول".

ومن طريق عطاء، أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ماجاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة (1428)، وإسناده ضعيف، عطاء الخُرساني لم يدرك المغيرة بن شعبة، قاله أبوداود.

وأخرجه أيضاً أبوداود (1006)، وابن ماجه (1427)، وابن أبي شيبة (6062) من طريق ليث بن أبي سُليم عن حجاج بن عُبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة مرفوعاً. وإسناده ضعيف أيضاً، ليث بن أبي سُليم قال فيه الحافظ في التقريب (5685): "صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فتُرِك.

وحجاج بن عُبيد مجهول كما في التقريب (1130)، وفيه أيضاً إبراهيم بن إسماعيل السُّلمي، قال فيه أبوحاتم في الجرح والتعديل (83/2): "مجهول". فالحديث ضعيف لما سبق، قال البخاري في التأريخ الكبير (321/1): "لم يثبت هذا الحديث"، وقال المزي في تهذيب الكمال (51/2): "وهوحديث مُختلف في إسناده".

(66) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن حكم صلاة التَّسابيح؟.

فأجاب رحمه الله: "اختلف العُلماء في حديث صلاة التَّسابيح والصَّواب أنه ليس بصحيح، لأنه شاذ ومُنكر المتن... ولأن أحاديثها كلها ضعيفة ".

(426/11)، (377/26).

تخريجه: أخرجه أبوداود في صلاة التطوع، باب صلاة التَّسابيح (1297) من طريق مُوسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عبَّاس.

ومن طريق مُوسى بن عبد العزيز به، أخرجه ابن ماجه في الصلاة، باب ماجاء في صلاة التسبيح (1387)، وابن خزيمة (1216)، والطبراني في الكبير (11622)، وابن الجوزي في الموضوعات (1031)، والمزي في تهذيب الكمال (103/29)، وإسناده ضعيف، مُوسى بن عبد العزيز اليماني العدني، ضعَّفه علي ابن المديني، كما في الميزان (213/4)، وقال ابن الجوزي في الموضوعات (465/1): "مجهول"، وقال الذَّهبي في الميزان (212/4): "لم يذكره أحدٌ في كتب الضُّعفاء أبداً، ولكن ما هو بالحُجَّة".

فالحديث ضعَّفه الإمام أحمد، كما في مسائل إسحاق بن هاني (105/1)، وابن خزيمة (1216) وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، كما في الموضوعات (465/3)، وقال العُقيلي في الضعفاء (124/1): "ليس في صلاة التَّسبيح حديث يثبت".

ورُوي الحديث أيضاً من طرق من حديث أنس، أخرجه الترمذي (481)، ومن حديث أبي رافع، أخرجه أيضاً الترمذي (482)، وكلها ضعيفة جداً، أحسنها حديث ابن عبَّاس، وقد علمت علته، والله أعلم.

(76) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: عن صحة حديث: لاصلاة لجار المسجد إلا في المسجد".

فأجاب رحمه الله: هذا اللفظ رواه الإمامُ أحمد والدَّارقطنيُّ، والحاكم والطَّبرانيُّ والدَّيلميُّ، كلهم بأسانيد ضعيفة، عن النَّبيِّ ρ، قال الحافظُ رحمه الله: "ليس له إسناد ثابت، وإن اشتهر بين النَّاس ". فهو حديثٌ ضعيفٌ عند أهل العلم. (38/12، 43)، (292/26).

تخريجه: رُوي من طريق جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم أبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة، رضي الله عنهم.

فحديث أبي هريرة: أخرجه الحاكم في المستدرك (898)، والدَّارقطني (1536)، والبيهقي (4945)، كلهم من طريق سُليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عنه.

وإسناده ضعيف جداً، سُليمان بن داود، قال عنه البخاري في التأريخ الكبير (32/4): "مُنكر الحديث"، وقال أبوحاتم: "هوضعيف الحديث، مُنكر الحديث، ما أعلم له حديثاً صحيحاً". انظر: الجرح والتعديل (111/4).

وأما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه الدَّارقطني (1535)والعُقيلي في الضُّعفاء الكبير (81/4)، وفي إسناده مُحَمَّد بن سُكين الشَّقري المُؤذِّن، قال أبوحاتم: "مجهول الحديث مُنكر"، انظر: الجرح والتعديل (283/7).

وأما حديث عائشة: فأخرجه ابن حبان في المجروحين (94/2)، وفيه عمر بن راشد القُرشيُّ، قال ابن حبان: "يضع الحديث... لايحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، فكيف الرِّواية عنه "؟.

فالحديث ضعيف، وضعَّفه الحافظ أيضاً في الفتح (439/1)، والنووي في المجموع (88/4)، وانظر: كشف الخفاء (365/2)، وإرواء الغليل (491).

(86) قال الشَّيخُ، رحمه الله: أما... حديث: "مَنْ عَمَّر مياسِر الصُفُوف فلهُ أجران" فهوحديثٌ ضعيفٌ، أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف. (208/12)، (291/26).

تخريجه: أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب فضل ميمنة الصَّف (1007)، من طريق ليث بن أبي سُليم، عن نافع عن ابن عمرمرفوعاً بلفظ: "مَنْ

عَمَّرَ ميسرة المسجد، كُتِب لهُ كِفلانِ من الأجرِ".

ومن طريق ليث بن أبي سُليم، أخرجه الطبراني في الأوسط (4675)، وإسناده ضعيف، ليث بن أبي سُليم قال فيه الإمام أحمد: "مُضطرب الحديث"، وضعَّفه ابن معين، والنَّسائي كما في الكامل (234/7).

وأخرجه بنحوه الطَّبراني في الكبير (11459)، من حديث ابن عبَّاس، وفيه بقية بن الوليد، وهو مدلِّس كثير التدليس عن الضُّعفاء، كما في التقريب (734). قال الهيثمي في المجمع (94/2): "رواه الطبراني في الكبير، وفيه بقية، وهومُدلِّس، وقد عنعنه، ولكنه ثقة".

فالحديث ضعيف، وضعَّفه البوصيري في الزوائد (362)، والمنذري في الترغيب (709)، والحافظ في الفتح (213/2)، والسيوطي في الجامع الصغير (8865)، والألباني في ضعيف الجامع (5709).

(96) قال الشَّيخُ، رحمه الله: "وليس له أن يجُرَّ أحداً، من الصَّف، لأنَّ الحديث الوارد في ذلك ضعيفٌ.." (226/12، 227، 228)، (160/25).

تخريجه: أخرجه من حديث وابصة بن معبد الأسدي، البيهقي في الكبرى (5211)، وأبويعلى (1588)، والطبراني في الكبير (145/22)، وابن الأعرابي في معجمه (985)، من طريق السَّري بن إسماعيل، عن الشَّعبي عنه.

وإسناده ضعيف جداً، السَّري بن إسماعيل قال فيه يحيى بن سعيد: "استبان لي كذبه في مجلس "، وقال النَّسائي: "متروك الحديث"، وضعَّفه يحيى بن معين وجماعة، انظر: تهذيب الكمال (230/10). قال الهيثمي في المجمع (96/1): "رواه أبويعلى، وفيه السُّري بن إسماعيل، وهوضعيف".

وله شاهد من حديث ابن عبَّاس، أخرجه الطبراني في الأوسط (7760)، وإسناده ضعيف أيضاً، فيه بشربن إبراهيم، قال الهيثمي في المجمع (96/1): "رواه الطبراني في الأوسط... وفيه بشر بن إبراهيم، وهوضعيف جداً".

وللحديث طُرق أخرى، كلها ضعيفة، انظر: العلل لإبن أبي حاتم (429/1)، والبدر المنير (472/4)، وتلخيص الحبير (538/2)، وإرواء الغليل (325/2).

(07) قال الشَّيخُ، رحمه الله: والحديث الوارد في اشتراط الأربعين، ضعيف كما أوضح ذلك الحافظ ابن حجرفي بلوغ المرام. (327/12)، (195/25).

تخريجه: أخرجه الدَّارقطني (1561)، من طريق عبد العزيز بن عبدالرحمن القُرشيُّ، عن خُصَيْف، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: "مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ في كُلِّ ثَلاثةٍ إمَاماً، أَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمُعَةً وَأضْحى وَفِطْراً، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ".

ومن طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن القُرشي به، أخرجه البيهقي في الكبرى (5607)، وابن الجوزي في تنقيح التحقيق (785)، وإسناده ضعيف جداً، عبد العزيز بن عبد الرحمن، اتهمه الإمام أحمد، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن حبان: "يأتي بالمقلوبات عن الأثبات فيُكثر، والمُلزقات بالأثبات فيُفحش.... لايحل الإحتجاج به بحال "، وذكر هذا الحديث من منكراته، انظر: المجروحين (138/2)، والضعفاء الكبير (5/3)، والميزان (631/2).

وفي إسناده أيضاً خُصيف بن عبد الرحمن الجزري، وهو: صدوق سيئ الحفظ، خَلَط بأخَرَة، ورُميَّ بالإرجاء، كما في التقريب (1718).

فالحديث ضعيف جداً لما سبق، قال البيهقي في المعرفة: "هذا حديث ضعيف، لاينبغي أن يحتجَّ به "، وقال ابن الملقن في البدر المنير (595/4): "هذا ضعيف لايصح الإحتجاج به، فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن ضعيف.. وخُصيف ... مُقارب الأمر، ضعَّفه أحمد وغيره ".، وضعَّفه الحافظ في البلوغ (456)، كما قال الشيخ، رحمه الله. وانظر: التلخيص (567/2)، والإرواء (603).

(**17**) قال الشَّيخُ، رحمه الله: أمَّا أثر عليٍّ رضي الله عنه، فهوموقوف عليه، ولايصح مرفوعاً، كما نبه على ذلك غير واحد، منهم النووي، رحمه الله.

مع أنَّ في صحة الموقوف نظر أيضاً، لأنَّ في إسناده عند عبد الرزاق الثوري رحمه الله، ولم يصرِّح بالسماع، وهوموصوف بالتدليس، وجابر الجُعفي، والحارث الأعور، وكلاهما ضعيف.

وفي سنده عند ابن أبي شيبة الأعمش، ولم يصرح بالسماع، وهومُدلِّس معروف، لكن عنعنته وعنعنة الثوري محمولة على السماع فيما خرجه البخاري ومسلم رضي الله عنهما في الصحيحين، أما في غير الصحيحين، فليس هناك مانع من تعليل روايتهما بذلك، إذا لم يصرحا بالسماع.

(**362/12**)، (**193/25**، **194**).

تخريجه: حديث علي المرفوع: فهو حديث لاأصل له، انظر: المجموع للنووي (**355/4**)، والسلسلة الضعيفة (**917**).

وأما حديث علي الموقوف: فأخرجه عبد الرزاق في المصنف (**5175**)، من طريق معمر عن أبي إسحاق عن الحارث الأعورعنه، بلفظ: "لاجُمَعَةَ، وَلاتَشْرِيقَ، إلا فِي مِصْر جَامِع".

ومن طريق أبي إسحاق به، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (**5097**).

وإسناده ضعيف، الحارث الأعور، رافضي كذَّبه الشَّعبي، وهوضعيف الحديث، كما في التقريب (**1029**).

وأخرجه عبد الرزاق أيضاً (**5177**، **5176**)، وابن أبي شيبة (**5096**)، والبيهقي في الكبرى (**5615**)، وعلي بن الجعد في مسنده (**3100**) من طريق الثوري عن جابر الجُعفي، عن سعد بن عُبيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلمي عنه.

وإسناده ضعيف أيضاً، جابر الجُعفي، رافضي ضعيف أيضاً، كما سبق.

فالأثر ضعيف جداً، ضعَّفه الإمام أحمد، وجماعة، انظر: المجموع للنووي (355/4)، والبدر المنير (591/4) والتلخيص (564/2)، والكامل لابن عدي (469/1)، والسلسلة الضعيفة (917).

(27) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: هل قراءة سُورة (يس) عند الإحتضار جائزة؟.

فأجاب رحمه الله: قراءة سُورة (يس) عند الإحتضار جاءت في حديث معقل بن يسار، أنَّ النَّبيَّ ρ قال: "اقرأوا على موتاكُم يس "، صححه جماعة، وظنوا أن إسناده جيد، وأنَّه من رواية أبي عُثمان النَّهدي، عن معقل بن يسار، وضعَّفه آخرون، وقالوا: إنَّ الرَّاوي له ليس هوأبا عُثمان النَّهدي، ولكنه شخص آخرمجهول.

فالحديث المعروف فيه أنَّه ضعيف لجهالة أبي عُثمان، فلايستحب قراءتها على الموتى، والذي استحبها ظنَّ أنَّ الحديث صحيح فاستحبها، لكن قراءة القرآن عند المريض أمرطيب، ولعلَّ الله ينفعه بذلك، أمَّاتخصيص سُورة (يس) فالأصل أنَّ الحديث ضعيف، فتخصيصها ليس له وجه.

(93/13، 94)، (293/26).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الجنائز، باب القراءة عند الميت (3121)، من طريق أبي عُثمان، عن أبيه، عن معقل بن يسار.

ومن طريق أبي عُثمان به، أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب ماجاء فيما يقال عند المريض إذا أُحتضر (448)، والإمام أحمد (20301، 20314)، والطيالسي (931)، والحاكم (2074)، وابن حبان (3002)، وابن أبي شيبة (10949)، والبيهقي في الكبرى (6600)، والنسائي في عمل اليوم والليلة

(**1074**، **1075**)، والطبراني في الكبير (**510**، **511**)، والبغوي في شرح السنة (**1464**)، وإسناده ضعيف لجهالة أبي عُثمان وأبيه، قال النووي في المجموع (**102/5**): "وفيه مجهولان"، وقال الحافظ في التلخيص (**650/2**): "وأعلَّه ابن القطان بالإضطراب وبالوقف، وبجهالة حال أبي عُثمان وأبيه، ونقل أبوبكربن العربي، عن الدَّارقطني، أنه قال: "إنه حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولايصح في الباب حديث ". وانظر: البدر المنير (**193/5**)، وتلخيص الحبير (**649/2**)، وإرواء الغليل (**688**).

(**37**) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله: مامدى صحة الحديث الذي يقول: "مَنْ غسَّل مُسلماً فستر عُيوبه، خرج من ذُنُوبه كيوم ولدته أُمه "؟.

فأجاب رحمه الله: لا أعلم له أصلاً، ولكن يستحب للغاسل الستر على الموتى وعدم افشاء ما قد يظهر من مساوئهم للنَّاس....". (**124/13**).

تخريجه: أخرجه بنحوه الإمام أحمدفي مسنده (**24881**)، من طريق سلّام بن أبي مُطيع عن جابر الجُعفي، عن عامر الشَّعبي، عن يحيى بن الجزّار، عن عائشة مرفوعاً، بلفظ: "مَنْ غَسَّلَ مَيِّتاً، فأدى فيه الأمانة، ولم يفش مايكُون منه عند ذلك، خرج من ذُنُوبه كيوم ولدته أُمُّه...".

ومن طريق سلَّام به أخرجه الطبراني في الأوسط (**3599**)، والبيهقي في الكبرى (**6658**)، وفي شعب الإيمان (**9266**)، وابن عدي في الكامل (**89/9**)، وأبونعيم في الحلية (**192/6**)، واسناده ضعيف، جابر بن يزيد الجُعفي ضعيف الحديث كما في التقريب (**878**)، وفي سماع يحيى الجزّارمن عائشة نظر. قال الهيثمي في المجمع (**24/3**): "رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه جابر الجُعفي، وفيه كلام كثير ". والحديث ضعفه البيهقي في الكبرى (**450/1**)

وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب، أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب غسل الميت (1464)، وابن سعد (503/7)، والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (458/8)، ومن حديث أبي رافع، أخرجه الطبراني في الكبير (929)، والبيهقي في الكبرى (6655)، ومن حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني في الكبير (8077، 8078)، ومن حديث جابر، أخرجه الطبراني في الأوسط (9288)، وعن معاذ بن جبل موقوفاً، أخرجه ابن أبي شيبة (11259)، وعبد الرزاق (6098)، وأسانيدها كلها فيها نظر، ونقل البيهقي عن البخاري، عن الإمام أحمد وعلي بن المديني أنهما قالا: "لايصح في هذا الباب شيئ"، انظر: السنن الكبرى (450/1).

(47) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله عن حديث: "مَنْ غسّل ميتاً فستر عليه، ستر الله عليه يوم القيامة"، ما صحة هذا الحديث؟.

فأجاب رحمه الله: لا أعرفه ولكن عندنا حديث صحيح يغني عنه، وهو قوله ρ: "مَنْ ستر مُسلماً، ستره الله في الدُّنيا والآخرة " أخرجه مسلم في صحيحه [1].، وهوعام في الحي والميت. (124/13).

تخريجه: انظر: الحديث قبله.

(57) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله عن حديث رُوي عن رسُول الله ρ قوله: "ليس للنِّساء نصيبٌ في الجنازة". مارأيكم في هذا الحديث... ؟.

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث الذي ذكرته السائلة: "ليس للمرأة نصيبٌ في الجنازة " لانعلم له أصلاً، ولانعلم أحداً أخرجه من أهل العلم ".

---

(1) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، (2699).

(135/13)، (199/25).

تخريجه: أخرجه الطبراني في الكبير (11309)، والبزار كما في كشف الأستار (793)، من طريق صبَّاح أبي عبد الله الفراء، عن جابر، عن عطاء، عن ابن عبَّاس مرفوعاً. وقال الهيثمي في المجمع (13/3): "رواه البزاروالطبراني في الكبير، وفيه الصبَّاح أبوعبد الله، ولم أجد مَنْ ذَكَرَهُ".

وانظر: فيض القدير (482/5)، وضعيف الجامع (4922)، والسلسلة الضعيفة (381/9).

(67) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله عن حكم تكثير الصُفوف ولو لم تتم؟.

فأجاب رحمه الله: الأصل أنَّ يصُفُّوا في صلاة الجنازة كما يَصُفُّونَ في الصَّلاة المكتوبة، فيُكمِّلُونَ الصَّف الأول فالأول، أمَّا عمل مالك بن هُبيرة رضي الله عنه، ففي سنده ضعف، وهومخالف للأحاديث الصحيحة الدَّالة على وجوب إكمال الصَّف الأول فالأول في الصَّلاة. (139/13).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الجنائز، باب في الصف على الجنازة، (3166) من طريق مُحَمَّد بن عُبيد، عن حمَّاد، عن مُحَمَّد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد اليزني، عن مالك بن هُبيرة مرفوعاً: "مَامِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيُصْلِّى عَلَيْهِ ثَلاثَةُ صَفُوفٍ مِنَ المُسْلِمِينَ إلَّا أوْجَبَ".

فكان مَالِكٌ إذا اسْتَقَلَّ أهْلَ الجَنَازَةِ جَزَّأهُمْ ثَلاثَةَ صُفُوفٍ لِلحَدِيثِ.

ومن طريق مُحَمَّد بن إسحاق أخرجه الترمذي، في الجنائز، باب ماجاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت (1208)، وابن ماجه في الجنائز، باب ماجاء فيمن صلى عليه جماعة من المسلمين (1490)، والإمام أحمد (16724)، والحاكم (1341)، وابن سعد (420/7)، وأبويعلى الموصلي (6831)، والبيهقي في الكبرى (6905)، والبخاري في التأريخ الكبير

(181/7)، وابن أبي شيبة (11735)، والطبراني في الكبير (299/19)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (2816)، والروياني في مسنده (1537)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (509/56، 510، 511)، وابن عبد البر في التمهيد (329/6)، والمزي في تهذيب الكمال (166/27)، وأبونعيم في معرفة الصحابة (2467/5)، وإسناده ضعيف من أجل مُحَمَّد بن إسحاق وهو مُدِّلس معروف بالتَّدليس، وقد عنعنه.

وقال الشيخُ رحمه الله في تعليقه على فتح الباري (187/3): "في إسناده مُحَمَّد بن إسحاق، وهو مُدلِّس، وقد رواه بالعنعنة وهي علة مؤثرة في حق المُدلِّس، وعليه لاتقوم بهذا الحديث حُجَّةٌ حتى يوجد مايشهد له بالصَّحة".

(77) قال الشَّيخُ، رحمه الله: وحديث ابن عبَّاس: "اللَّحْدُ لَنَا والشَّقُّ لِغَيْرِنَا"، ضعيف، لأنَّ في إسناده عبد الأعلى الثَّعلبيُّ، وهوضعيف. (189/13).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الجنائز، باب في اللَّحد، (3208)، من طريق علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن سعيد بن جُبيرعنه.

ومن طريق عبد الأعلى به، أخرجه الترمذي في الجنائز، باب ماجاء في قول النبي ρ اللَّحد لنا والشق لغيرنا (1045)، والنسائي في الجنائز، باب اللَّحد والشق (2011)، وفي الكبرى (2136)، وابن ماجه في الجنائز، باب ماجاء في استحباب اللَّحد (1554)، والبيهقي في الكبرى (6718)، والطبراني في الكبير (12396)، والبغوي في شرح السنة (6718)، وإسناده ضعيف، عبد الأعلى بن عامر الثَّعلبي، ضعَّفه الإمام أحمد، والنَّسائي وأبوزُرعة، كمافي تهذيب الكمال (355/16). وله شاهد من حديث جرير بن عبد الله البَّجلي، أخرجه ابن ماجه (1555)، والإمام أحمد (19158، 19159)، والحميدي (808)، والطيالسي (669)، وابن أبي شيبة (11738)، وعبد الرزاق

(6385)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (294/2)، والطبراني في الكبير (2320، 2321)، والبيهقي في الكبرى (6719)، وابن عدي في الكامل (19/5)، (283/6)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (279/18)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (263/2)، وأبونعيم في الحلية (203/4)، والبغوي في شرح السنة (1512)، وإسناده ضعيف أيضاً، فيه عُثمان بن عُمير البجلي، وهوضعيف، اختلط وكان يُدلِّس، كما في التقريب (4507)، قال البوصيري في الزوائد (554): "هذا إسناد ضعيف، أبواليقظان هذا إسمه: عُثمان بن عُمير، وهومتفق على ضعفه ". وانظر: المجموع للنووي (250/5)، و البدرالمنير (298/5)، وتلخيص الحبير (687/2).

(87) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: عن حكم التَّلقين بعد الدَّفن؟.

فأجاب الشَّيخ رحمه الله: بدعة، وليس له أصل، فلا يُلَّقن بعد الموت، وقد ورد في ذلك أحاديث موضوعة ليس لها أصل، إنَّما التَّلقين يكون قبل الموت. (206/13، 316).

تخريجه: أخرجه الطبراني في الكبير (7979)، وإبن عساكر في تأريخ دمشق (73/24) من طريق سعيد ابن عبد الله الأودي، عن أبي أُمامة مرفوعاً.

وإسناده ضعيف سعيد بن عبد الله الأودي، لايُعرف، قال الهيثمي في المجمع (324/2): "رواه الطبراني في الكبير، وفيه مَّنْ لم أعرفه".

وضعَّفه النووي في المجموع (274/5)، وابن القيم في زاد المعاد (523/1)، وقال في تهذيب السنن: "هذا الحديث متفق على ضعفه "، وضعَّفه أيضاً العراقي في تخريج الإحياء (4437)، وانظر: إرواء الغليل (753).

(97) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله هل يعرف الميت من يزوره؟.

فأجاب رحمه الله: جاء في بعض الأحاديث " إذا كان يعرفه في الدنيا ردَّ

الله عليه روحه، حتى يردَّ عليه السَّلام "، ولكن في إسناده نظر، وقد صححه ابن عبد البر رحمه الله. (335/13).

تخريجه: أخرجه ابن رجب في أهوال القبور (ص: 157)، من طريق الرَّبيع بن سُليمان المؤذن، صاحب الشَّافعي، عن بشربن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عُبيد بن عُمير، عن ابن عبَّاس مرفوعاً.

ومن طريق الرَّبيع بن سُليمان، أخرجه ابن عبد البر في الإستذكار (165/2)، وإسناده ضعيف، فيه عُمير بن عُبيد، قال فيه الحافظ: "عُبيد بن عُمير، مولى ابن عبَّاس، مجهول"، انظر: التقريب (1386).

وأخرجه من حديث أبي هريرة، ابن حبان في المجروحين (58/2)، والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (135/6)، وتمام الرازي في الفوائد (139)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (380/10) وابن الجوزي في العلل المتناهية (1523)، والذَّهبي في السير (590/12)، وإسناده ضعيف أيضاَ، فيه عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم، قال فيه ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار، وهو لا يعلم، حتى كَثُرذلك في روايته، من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحقَّ التَّرك ". قال ابن الجوزي: "هذا حديث لايصح، وقد أجمعوا على تضعيف عبد الرَّحمن بن زيد... "،وقال الذَّهبي: "غريب، ومع ضعفه ففيه انقطاع..".

فالحديث ضعيف بالطريقين، وانظر: السلسلة الضعيفة (4493)، وضعيف الجامع (5208).

(08) سُئِل الشَّيخُ، "رحمه الله " ماصحة حديث: "إذا مررتم بقبر كافر فبشروه بالنَّار "؟.

فأجاب رحمه الله: لاأعرف له طرقاً صحيحة. (337/13).

تخريجه: أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب ما جاء في زيارة قبور المشركين (1573)، من حديث عبد الله ابن عمر ولفظه: "حَيثُما مررتَ بقبر مُشرك فبشره بالنَّار"، وإسناده صحيح، قال البوصيري في الزوائد (564): "هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات...".

وأخرجه بنحوه من حديث سعد بن أبي وقاص، الطبراني في الكبير(326)، والبزار كما في كشف الأستار (1/94)، والضياء في المختارة (1005)، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة (595)، والبيهقي في دلائل النبوة (1/191)، وقال الهيثمي في المجمع (1/118): "رواه الطبراني في الكبير... ورجاله رجال الصحيح" وانظر: صحيح الجامع (3165)، والسلسلة الصحيحة (18).

(18) قال الشَّيخُ، رحمه الله: وأمَّا ما يُروى عن النَّبيِّ ρ أنَّه قال: "ليس في الحُليِّ زكاةٌ"، فهو حديث ضعيف. (14/78، 102، 105، 106).

تخريجه: أخرجه ابن الجوزي في التحقيق (981)، من طريق إبراهيم بن أيوب، عن عافية بن أيوب، عن ليث بن سعد، عن أبي الزُّبير، عن جابر مرفوعاً.

وإسناده ضعيف، إبراهيم بن أيوب مجهول، قال أبوحاتم في الجرح والتعديل (2/89)، "لاأعرفه".

وفيه أيضاً عافية بن أيوب، قال ابن الجوزي: "قالوا: عافية ضعيف، ما عرفنا أحداً ظفر به "، و قال الذَّهبي في الميزان (3/358): "تُكُلِّم فيه، ما هو بحُجَّة، وفيه جهالة".

ورُوي موقوفاً، على جابر، أخرجه الدَّارقطني (1931)، وابن الجوزي في التحقيق (981)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (8279)، وإسناده ضعيف أيضاً، فيه ميمون أبوحمزة الأعور، قال الإمام أحمد: "ضعيف متروك الحديث"، وقال ابن معين: "ليس بشيئ لايُكتب حديثه "، وضعَّفه الجوزجاني، والدَّارقطني

وجماعة، كما في تهذيب الكمال (239/29).

قال البيهقي: "والذي يرويه بعض فقهائنا مرفوعاً " ليس في الحُلي زكاة "، لاأصل له، إنما يرويه عن جابر من قوله، غيرمرفوع، والذي يروى عن عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزُّبير، عن جابرمرفوعاً، لاأصل له، فمن احتج به مرفوعاً، كان مغروراً بدينه، داخلاً فيما يعيب به المخالفين من الإحتجاج برواية الكذابين، والله يعصمنا من أمثاله".

∃ قال الشَّيخُ، رحمه الله: وأمَّا ما يُروى في هذا الباب من الأحاديث التي يحتجُّ بها مَنْ قال بشرعية شدِّ الرِّحال إلى قبره عليه الصَّلاة والسَّلام، فهي أحاديث ضعيفة الأسانيد، بل موضوعة، كما قد نبه على ضعفها الحفاظ، كالدَّارقطنيِّ والبيهقيِّ، والحافظ ابن حجر وغيرهم، فلايجوز أن يعارض بها الأحاديث الصحيحة الدَّالة على تحريم شدِّ الرِّحال لغير المساجد الثلاثة.

وإليك أيها القارئ شيئاً من الأحاديث الموضوعة في هذا الباب، لتعرفها وتحذر الإغترار بها: الأول: "مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي ". والثاني: "مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَمَاتِي فكأنَّما زارني في حَياتِي ". الثالث: "مَنْ زَارَنِي وَزَارَأبِي إبراهيم في عام واحِد، ضمِنتُ له على الله الجنَّة ". الرابع: "مَنْ زَارَ قَبْرِي وجبتْ له شَفاعَتي".

فهذه الأحاديث وأشباههالم يثبت منها شيئ عن النَّبيِّ ρ.

قال الحافظ ابن حجر في (التلخيص)– بعد ماذكرأكثر الرِّوايات– "طُرق هذا الحديث كلها ضعيفة ". وقال الحافظ العُقيلي: "لايصح في هذا الباب شيئ"، وجزم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أنَّ هذه الأحاديث كلها موضوعة. (114/16، 113)، (113/17)، (372/26، 310).

(82) الحديث الأول: أخرجه ابن عدي في الكامل (248/8)، من

طريق النُّعمان بن شِبْل، عن جده مالك، عن نافع عن ابن عمر، وهوحديث موضوع، كما قال الشيخ رحمه الله، النُّعمان بن شِبْل يضع الحديث، قال ابن حبان في المجروحين (3/73): "يأتي عن الثِّقات بالطَّامات، وعن الأثبات بالمقلوبات"، وذكرله ابن حبان هذا الحديث من موضوعاته.

والحديث حكم عليه الحافظ الذَّهبي بالوضع، انظر: الميزان (4/265)، وتلخيص الحبير (3/904)، والفوائد المجموعة (ص117)، والسلسلة الضعيفة (45).

(83) الحديث الثاني: أخرجه الدَّارقطني (2665)، من طريق حفص بن سُليمان، عن ليث بن أبي سُليم، عن مُجاهد عن ابن عمر.

ومن طريق حفص بن سُليمان به، أخرجه الطبراني في الكبير (13497)، وفي الأوسط (3400)، والبيهقي في الكبرى (10274، 10275)، وفي شعب الإيمان (4154، 4155)، وابن عدي في الكامل (3/272)، وإسناده ضعيف جداً، حفص بن سُليمان قال فيه الإمام أحمد، والنَّسائي: "متروك الحديث"، وكذَّبه يحيى بن معين، انظر: الكامل (3/268)، والميزان (1/558). وفيه أيضاً ليث بن أبي سُليم، وقد اختلط جداً، فتُرك حديثه، كما في التقريب (5685). فالحديث ضعيف جداً، وضعَّفه البيهقي، والهيثمي في المجمع (4/2)، وابن حجر في التلخيص (3/903)، والألباني في السلسلة الضعيفة (47)، وفي الإرواء (1128).

(84) الحديث الثالث: هذا الحديث موضوع لاأصل له، قال النووي في المجموع (8/261)، " هذا باطل ليس مروياً عن النَّبيِّ ρ، ولايُعرف في كتاب صحيح ولاضعيف، بل وضعه بعض الفجرة... "، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (27/25): "موضوع لاأصل له "، انظر: الفوائد

المجموعة للشوكاني (ص 117)، والمقاصد الحسنة (413)، وكشف الخفاء (251/2)، والسلسلة الضعيفة (46).

(85) الحديث الرابع: أخرجه من حديث ابن عمر، ابن عدي في الكامل (69/8)، من طريق مُوسى بن هلال العبدي، عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع عنه. ومن طريق مُوسى بن هلال به، أخرجه الدَّارقطني (2658)، والعُقيلي في الضعفاء (170/4)، والدولابي في الكنى (1483)، والبيهقي في شعب الإيمان (4159، 4160)، وإسناده ضعيف، مُوسى بن هلال، قال فيه أبوحاتم في الجرح والتعديل (166/8): "مجهول".

وأخرجه بنحوه من حديث ابن عبَّاس، العُقيلي في الضعفاء (457/3)، من طريق ابن جُريج، عن عطاء عنه، قال الذَّهبي في الميزان (349/3): "هذا موضوع عن ابن جُريج".

وانظر: المجموع للنووي (252/8)، ومجمع الزوائد (2/4)، وتلخيص الحبير (903/3)، والفوائدالمجموعة (ص117)، والسلسلة الضعيفة (64/1)، وضعيف الجامع (5607).

(68) قال الشَّيخُ، رحمه الله: حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: "لاتَرْمُوا الجَمْرَةَ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ "، ضعيف لانقطاعه بين الحسن العُرني وابن عبَّاس... (143/16)، (294/17)، (231/25).

تخريجه: أخرجه أبوداود في المناسك، باب التعجيل من جمع (1940)، من طريق الحسن العُرني عنه.

ومن طريق الحسن العُرني أخرجه النَّسائي في المناسك، باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس (3066)، وفي الكبرى (4070)، وابن ماجه في المناسك أيضاً، باب من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار

(3025)، والإمام أحمد (2082، 2089، 2084، 3192)، وابن حبان (3869)، وابن أبي شيبة (14785)، والطيالسي (2767)، وعلي بن الجعد في مسنده (2175)، والبيهقي في الكبرى (9564، 9565)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3898)، وفي شرح مشكل الآثار (1801، 1802)، والبغوي في شرح السنة (194، 1943)، وإسناده ضعيف، كما قال الشيخ رحمه الله، فإن الحسن العُرني لم يسمع من عبد الله بن عبَّاس، كما في تهذيب الكمال (196/6).

لكن للحديث طرق عن ابن عبَّاس وغيره، فمن طريق مقسم عنه، أخرجه الترمذي (893)، والإمام أحمد (2507، 3005، 3203)،ابن أبي شيبة (14773)، والطبراني في الكبير (2073)، وفي الأوسط (1435، 1436، 7488)، والطحاوي في مشكل الآثار 1793، 1794، 1797، 1798)، وفي شرح معاني الآثار (3893، 3894)، والبيهقي في الكبرى (9566).

ومن طريق عطاء عنه أخرجه أبوداود (1941)، والنسائي في الصغرى (3067)، وفي الكبرى (4071)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1799)، والدَّارقطني (2638)، والبزاركما في كشف الأستار (1138)، والطبراني في الأوسط (9464)، وأبونعيم في الحلية (26/9).

ومن طريق سعيد بن جبيرعنه، أخرجه الطبراني في الكبير (12390)، وفي الأوسط (9468)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1796)، فيصح الحديث بهذه الطرق، والله أعلم. قال الحافظ في الفتح (528/3): "وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً". وانظر: الإرواء (276/4).

(78) قال الشَّيخُ، رحمه الله: حديث: "إنَّ مَنْ صَلَّى فيه – يعني المسجد النبوي – أرْبَعِينَ صَلاةً، كانت له بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ "،

ضعيف عند أهل التحقيق فلايُعتمد عليه. (153/16)، (406/17)، (285/26).

تخريجه: أخرجه من حديث أنس بن مالك، الإمام أحمد في المسند (12583)، والطبراني في الأوسط (5440)، وإسناده ضعيف، فيه نُبيط بن عمرو، وهو مجهول لم يوثقه غير ابن حبان، وهو متساهل، في توثيق المجاهيل.

(88) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله عن حديث جابر: أنَّه قال: "عندما حججنا مع الرَّسُولِ ρ، لبَّينا عن الصِّبيان، ورمينا عنهم"، هل يصِّحُ هذا الحديث؟.

فأجاب رحمه الله: في سنده مقال، لكن الرَّمي عن الصِّبيان، وعن العاجزين لابأس به. (378/16).

تخريجه: أخرجه الترمذي في الحج، باب (48)، (927)، من طريق أشعث بن سَوَّار، عن أبي الزُّبير، عن جابر. ومن طريق أشعث بن سَوَّاربه، أخرجه ابن ماجه في المناسك، باب الرمي عن الصبيان (3038)، والإمام أحمد في المسند (14370)، وابن أبي شيبة (14011)، والبيهقي في الكبرى (9713)، والطبراني في الأوسط (896)، وإسناده ضعيف، أشعث بن سَوَّارقال فيه الإمام أحمد: "ضعيف الحديث"، وضعَّفه النَّسائي والدَّارقطني، كما في تهذيب الكمال (368/3)، وضعَّفه أيضاً الحافظ في التقريب (524). وفيه أيضاً أبي الزُّبيرالمكي، وهومُدلِّس، كما في التقريب (6291)، وقد عنعنه.

والحديث ضعيف، وضعَّفه ابن الملقن في البدر المنير (316/6)، والحافظ في التلخيص (907/3).

(98) قال الشَّيخُ رحمه الله: وأما حديث عائشة فهو ضعيف، كما قلت،

يقول ρ: "إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيئ إلا النساء "، وجاء في حديث آخر، عن ابن عبَّاس: "إذا رميتم". (355/17)، (233/25، 237، 238).

حديث عائشة: تخريجه: أخرجه أبوداود في المناسك، باب في رمي الجمار (1978)، من طريق الحجاج بن أرطاة، عن الزُّهري، عن عمرة بنت عبد الرَّحمن، عن عائشة.

ومن طريق الحجاج به، أخرجه الإمام أحمد (25103)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (453، 578)، وابن خزيمة (2937)، والبيهقي في الكبرى (9597)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3944، 3943)، والحارث بن أبي أسامة (377).

ومن طريق الحارث، عن أبي بكر بن عبد الله، عن عمرة به، أخرجه الدَّارقطني (4649، 4650، 4651)، وإسحاق بن راهويه (454)، وإسناده ضعيف، الحجاج بن أرطاه، صدوق كثير الخطأ والتدليس، كما في التقريب (1119)، قال أبوداود: "هذا حديث ضعيف، الحجاج لم ير الزهري، ولم يسمع منه".

وحديث ابن عبَّاس: أخرجه ابن ماجه، في المناسك، باب مايحل للرجل إذا رمى جمرة العقبة (3041)، من طريق الحسن العرني عنه. ومن طريقه، أخرجه النسائي في المناسك، باب مايحل للمحرم (3086)، و الإمام أحمد (2090، 3204)، وابن أبي شيبة (14785)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3954)، وأبويعلى (2696)، والطبراني في الكبير (12699، 12701، 12702)، والبيهقي في الكبرى (9596)، وإسناده ضعيف، الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس كما في تهذيب الكمال (196/6).

(09) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله عن حديث: "مَنْ زارني بالمدينة مُحتسباً، كُنتُ له شفيعاً شهيداً يوم القيامة".

فأجاب رحمه الله: رواه ابن أبي الدُّنيا من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ρ، بهذا اللفظ، وفي إسناده سُليمان بن زيد الكعبي، وهوضعيف الحديث، ورواه أبوداود الطيالسي، من حديث عمربن الخطاب رضي الله عنه، وفي إسناده مجهول. (416/17، 417)، (311/26).

حديث أنس: تخريجه: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (4158، 4157)، من طريق سُليمان بن يزيد الكعبي عن أنس ابن مالك.

ومن طريق سُليمان بن يزيد الكعبي به، أخرجه أيضاً البيهقي في السنن الصغرى (1750)، والسهمي في تأريخ جرجان (147/1، 433)، وإسناده ضعيف جداً، سُليمان الكعبي قال فيه أبوحاتم في الجرح والتعديل (149/4): "مُنكر الحديث".

وأما حديث عمربن الخطاب: فأخرجه أبوداود الطيالسي (65)، كما قال الشيخ رحمه الله، من طريق رجل من آل عمر عنه. ومن طريق الرجل المجهول، أخرجه العُقيلي في الضعفاء الكبير (362/4)، والبيهقي في الكبرى (10273)، وفي شعب الإيمان (415، 4151، 4153)، وإسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي من آل عمر، قال البيهقي: "هذا إسناد مجهول".

وانظر: التلخيص (904/3)، والإرواء (1127)، والسلسلة الضعيفة (4598).

(19) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله عن معنى بيع الكالئ بالكالئ؟

فأجاب رحمه الله: "بيع الكالئ بالكالئ، هو: بيع الدَّين بالدَّين، والحديث في ذلك ضعيف، كما أوضح ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله في بلوغ

المرام...". (42/19، 43).

تخريجه: أخرجه الدَّارقطني (3027)، من طريق علي بن محمد المصري، عن سُليمان بن شُعَيب الكيساني، عن الخصيب بن ناصح، عن عبد العزيز بن محمد الدَّراوردي، عن مُوسى بن عُبيدة الرَّبذي، عن نافع، عن ابن عُمر.

ومن طريق مُوسى بن عُبيدة به، أخرجه ابن أبي شيبة (22439)، والبيهقي في الكبرى (10536)، والحاكم في المستدرك (2342)، ابن عدي في الكامل (47/8)

ومن طريق مُوسى بن عُقبة عن عبد الله بن دينار عنه، أخرجه أيضاً الدَّارقطني (3028)، والبيهقي في الكبرى (10539، 10540)، والحاكم في المستدرك (2343)، وابن أبي شيبة، (22442)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (5430)،

ومن طريق الأسلميِّ عن عبد الله بن دينار عنه أخرجه عبد الرزاق في المصنف (14440)، وإسناده ضعيف، مُوسى بن عُبيدة هو: مُوسى بن عُبيدة بن نشيط الرَّبذي المدني، قال الإمام أحمد: "مُنكر الحديث"، وضعَّفه يحيى بن معين وغيره، انظر: الكامل (44/8). وفيه أيضاً الأسلمي، قال ابن الملقن: "الأسلمي هذا إن كان ابن أبي يحيى فالجمهور على تضعيفه، وإن كان الواقدي فكذلك"، انظر: البدر المنير (567/6).

تنبيه: وقع عند الحاكم والدَّارقطني مُوسى بن عُقبة، وهوخطأ، قال البيهقي: "مُوسى هذا هو ابن عبيدة الربذي، وشيخنا أبوعبد الله، قال في روايته، عن مُوسى بن عُقبة، وهوخطأ، والعجب من أبي الحسن الدَّارقطني شيخ عصره، روى هذا الحديث في كتاب السنن، عن أبي الحسن علي بن محمد المصري

هذا فقال عن مُوسى بن عُقبة... والحديث مشهوربموسى بن عُبيدة مرة عن نافع عن ابن عمر، ومرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ".

وقال ابن الملقن في البدر المنير (568/6): "مُوسى بن عُقبة وهم، وإنما هومُوسى بن عُبيدة الربذي الواهي، قال أحمد: لاتحل عندي الرِّواية عنه ولاأعرف هذا الحديث عن غيره".

فالحديث ضعيف، قال في البدر المنير (569/6)، " قلتُ: وقد قال إمامنا الشافعي في حق هذا الحديث: أهل الحديث يوهنونه "، وقال أحمد: "ليس في هذا حديث يصح، إنما إجماع الناس على أنه لايجوز بيع دَّين بدَّين "، وقال ابن المنذر: "إسناد هذا الحديث لايثبت".

(29) قال الشَّيخُ، رحمه الله: أمَّاحديث: "كُلُ قرض جرَّ منفعة فهو ربا"، فهو ضعيف. (294/19)، (256/25).

تخريجه: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، كما في البغية (436)، من طريق سوار بن مُصعب، عن عمارة الهمداني، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً. وإسناده ضعيف جداً، سواربن مُصعب، قال فيه الإمام أحمد: "متروك الحديث "، وقال أبوحاتم: "متروك الحديث، لايُكتب حديثه، ذاهب الحديث"، انظر: الجرح والتعديل (272/4). قال ابن عبد الهادي في التحقيق (8/3): "هذا إسناد ساقط، سوارهو: ابن مُصعب، وهو متروك".

فالحديث رمز له السيوطي بالضعف في الجامع الصغير (6336)، وضعَّفه الألباني في الإرواء (1398)، وفي ضعيف الجامع (4244)، وانظر: البدرالمنير (621/6)، والتلخيص (997/2)، وفيض القدير (36/5)، وكشف الخفاء (125/2).

(39) قال الشَّيخُ، رحمه الله: أمَّاحديث صاحب النخلة، فقد خرَّجه

أبوداود من حديث مُحَمَّد بن عليٍّ بن الحُسين، عن سَمُرة بن جُندب، وفي إسناده نظر، لأن مُحَمَّد بن عليٍّ لايُعلم سماعه من سَمُرة، بل الظاهرأنه لم يسمع منه كما نبه على ذلك الحافظ المنذري في مختصر السنن.... ". (19/ 318)، (376/25).

تخريجه: أخرجه أبوداود في القضاء، باب في القضاء (3636)، من طريق محمد بن علي بن الحُسين عن سمرة بن جُندب رضي الله عنه، ولفظه: عن سمرة بن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار، ومع الرجل أهله، فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به، ويشق عليه، فطلب إليه أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، فأتى النبي صلىالله عليه وسلم، فذكرذلك له، فطلب إليه النبي ρ أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، قال: "فَهَبْهُ لَهُ وَلَكَ كَذَا وكَذَا "، أمراً رغَّبه فيه، فأبى، فقال: "أَنْتَ مُضَارٌ"، فقال رسول ρ للأنصاري: "اذْهَبْ فَاقْلَعْ نَخْلَهُ".

ومن طريق محمد بن علي بن الحُسين، أخرجه البيهقي في الكبرى (11883)، وفي معرفة السنن (3770)، وإسناده ضعيف لانقطاعه، فإن محمد بن علي بن الحُسين لم يسمع من سمرة بن جندب كما قال الشيخ رحمه الله، فسمرة توفي بالبصرة سنة (59)، وولد محمد بن علي بالمدينة سنة (56)، كما في تهذيب الكمال (141/26). قال ابن حزم في المحلى (652/9): "هذا منقطع لأن محمد بن علي لاسماع له من سمرة... "، وانظرأيضاً: مختصر السنن للمنذري (240/5)، و نيل الأوطار (242/4).

(49) قال الشَّيخُ رحمه الله: نقلاً عن الحافظ في الفتح: "ولايصح من الرِّوايات – يعني في وقت تحريم نكاح المُتعة – شيئ بغير علة إلا غزوة الفتح... وأما عُمرة القضاء، فلا يصح الأثرفيها، لكونه من مرسل الحسن،

ومراسيله ضعيفة، لأنَّه كان يأخذ من كل أحد...". (331/20).

تخريجه: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (14040)،وسعيد بن منصور في سننه (845). قال السُهيلي: "وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المُتعة، فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء، والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح، كما أخرجه مسلم من حديث الرَّبيع بن سبرة، عن أبيه... " انظر: فتح الباري (169/9).

وقال الحافظ: "وأما رواية الحسن، وهو: البصري، فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد " ما كانت قبلها ولابعدها"، وهذه الزيادة منكرة من راويها عمرو بن عُبيد، وهوساقط الحديث..."، انظر: فتح الباري (169/9).

(59) قال الشَّيخُ رحمه الله: "الخامس– يعني من الأقوال في وقت تحريم نكاح المتعة– غزوة تبوك: رواه الحازميُّ من طريق عبَّاد بن كثير، عن ابن عقيل، عن جابر، قال: خرجنا مع رسول الله إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند الثنية مما يلي الشَّام، جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يطفن برحالنا فسألنا رسول الله ρ عنهن وأخبرناه، فغضب وقام فينا خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، ونهى عن المتعة فتواعدنا يومئذ ولم نعد فيها أبداً، فبها سميت يومئذ ثنية الوداع".

قال الشَّيخُ رحمه الله: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، لكن عند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة، ما يشهد له... "[1]. (335/20).

تخريجه: أخرجه الحازمي في الإعتبار في الناسخ والمنسوخ. (288)،من

(1) أخرجه ابن حبان في صحيحه (4149)، وفيه المؤمَّل بن إسماعيل البصري، صدوق سيئ الحفظ، كما في التقريب (7029).

طريق عبَّاد بن كثير، عن ابن عقيل، عن جابر، وإسناده ضعيف جداً، عبَّاد بن كثيرالثقفي البصري، متروك الحديث، كما في التقريب (3139).

(69) قال الشَّيخُ رحمه الله: وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ج9ص173: "أما ابن عبَّاس فروي عنه أنه أباحها– أي متعة النساء–، وروي عنه أنه رجع عن ذلك، قال ابن بطَّال: روى أهل مكة واليمن عن ابن عبَّاس إباحة المُتعة، وروي عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة، وإجازة المُتعة عنده أصح". (366/20، 371).

تخريجه: أخرجه الترمذي في النكاح، باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة (1122)، وإسناده ضعيف، فيه موسى بن عُبيدة الربذي، فهوضعيف الحديث، كما في التقريب (6989)، وكل الرِّوايات في رجوع ابن عباس رضي الله عنه، ضعيفة، انظر: التلخيص (1175/3)، وفتح الباري (140/9)، وغاية المرام (229).

(79) قال الشَّيخُ رحمه الله: أما الرِّواية عن عمر بذلك فعند عبد الرزاق في مصنفه ج 7 ص501، 500 روي عن ابن جُريج قال: أخبرني عبد الله بن عُثمان بن خُثيم أنَّ مُحمَّد بن الأسود بن خلف أخبره، أنَّ عمر بن حوشب استمتع بجارية بكر، من بني عامر بن لؤي، فذكرت ذلك لعمر، فسألها، فقالت: استمتع منها عمر بن حوشب، فسأله فاعترف، فقال عمر: من أشهدت؟ قال: لاأدري، قال أمها أوأختها، أوأخاها، وأمها. فقام عمر على المنبر، فقال: "ما بال رجال يعملون بالمتعة ولايشهدون عدولاً، ولم يبنها إلا حددته". قال: أخبرني هذا القول من تحت منبره حين يقوله، قال: فتلقاه النَّاسُ منه "اهـ.

وفي سندها محمد بن الأسود بن خلف، قال فيه الحافظ الذَّهبي في

ميزان الإعتدال ج3ص485: لايعرف هو، ولاأبوه، تفرد عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم. (381/20).

تحريجه: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (14031)، وإسناده ضعيف، فيه مُحمَّد بن الأسود بن خلف، كما قال الشيخ رحمه الله، وقد عرفت حاله.

(89) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: هل الحديث الذي يقول: "سَّبعة لا يُكلِّمهم الله يوم القيامة، ولايُزكيهم.... الخ الحديث. وذكر منهم: الناكح ليده، هل هذا صحيح... ؟.

فأجاب رحمه الله: الحديث الذي فيه السَّبعة الذين منهم ناكح يده، فهوحديث ضعيف، غير صحيح عند أهل العلم. (404/22)، (300/26).

تخريجه: أخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (41)، من طريق علي بن ثابت الجزري، عن مسلمة بن جعفر، عن حسان بن حُميد، عن أنس بن مالك مرفوعاً. ومن طريق علي بن ثابت الجزري به، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (5470)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (1046)، وإسناده ضعيف، علي بن ثابت الجزري، ضعَّفه الأزديُّ كما في الميزان (116/3). وفيه أيضاً مسلمة بن جعفر، وحسان بن حُميد، وهما ضعيفان أيضاً، قال الذَّهبي في ترجمة مسلمة: "مسلمة بن جعفر، عن حسان بن حُميد، يجهل هو وشيخه، وقال الأزدي: ضعيف " انظر: الميزان (108/4)، ولسان الميزان (57/8).

قال ابن الملقن في البدر المنير (662/7): "هذا حديث غريب، وإسناده لايثبت بمثله حجة، حسان بن حُميد مجهول، ومسلمة وعلي ضعَّفهما الأزديُّ، من أجل هذا الحديث".

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لايصح عن رسول الله ρ، ولاحسان يُعرف، ولامسلمة"، انظر: العلل المتناهية (144/2)، والحديث ضعَّفه أيضاً

الحافظ في التلخيص (1216/3).

(99) قال الشَّيخُ رحمه الله: ويحرم وطء البهيمة، ويجب تعزير من فعل ذلك، إذا ثبت ذلك لدى المحكمة، والتعزير يرجع فيه إلى المحكمة الشرعية.

وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى أنه يُقتل، والصواب أنه يكفي في ذلك التعزير بما يراه الحاكم الشرعي، لأن الحديث بقتله ليس بصحيح، والله ولي التوفيق. (410/22).

تخريجه: أخرجه الترمذي في الحدود، باب ماجاء فيمن يقع على بهيمة (1455، 1456)، من طريق عمروبن أبي عمرو، عن عكرمة عن ابن عبَّاس مرفوعاً، ولفظه: "مَنْ وَجَدْتُمُوه وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوه، وأقتُلُوا البَهِيمَةَ "، قيل لإبن عباس: ما شأنُ البهيمة، قال: ما سمعتُ من رسول الله ρ في ذلك شيئاً، ولكن أرى رسول الله كره أن يُؤكل من لحمها أو يُنتفع بها، وقد عُمل بها ذلك العمل. ومن طريق عمرو بن أبي عمرو به، أخرجه أبوداود في الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط (4462، 4464)، وابن ماجه في الحدود أيضاً، باب من أتى ذات محرم، ومن أتى بهيمة (2561)، والإمام أحمد (2420)، وعبد بن حميد (573)، وعبدالرزاق (13492)، والحاكم في المستدرك (8047)، والدَّارقطني (3196)، والنسائي في الكبرى (7341)، والبيهقي في الكبرى أيضاً (17017)، وأبويعلى (2462، 2463)، والبغوي في شرح السنة (2593)، وإسناده ضعيف، كما قال الشيخ رحمه الله، فيه عمروبن أبي عمرو، ضعَّفه يحيى بن معين، وقال النَّسائي: "ليس بالقوي"، كما في تهذيب الكمال (170/22). وقال الإمام أحمد: "كل أحاديثه عن عكرمة مُضطربة "، انظر: شرح علل الترمذي (644/2). فالحديث ضعَّفه أبوداود، والترمذي، وجماعة، انظر: تهذيب الكمال (170/22)، والبدر المنير (607/8).

(001) قال الشَّيخُ، رحمه الله: "وقد سُئل ابن عمر رضي الله عنهما، عن القُنفذ، فقرأ قوله تعالى: ﴿ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ..﴾، الأنعام: 145. فقال شيخٌ عنده إنَّ أباهريرة، روى عن النَّبِّي ρ، أنَّه قال: "إنَّه خبيثٌ من الخبائث".

فقال ابن عمر: "إن كان رسول الله ρ قال ذلك، فهو كما قاله ". فاتضح من كلامه رضي الله عنه أنَّه لا يعلم أنَّ الرسول ρ قال في شأن القُنفذ شيئاً، كما إتضح من كلامه أيضاً عدم تصديقه الشَّيخ المذكور، والحديث المذكور، ضعَّفه البيهقي، وغيره من أهل العلم، بجهالة الشَّيخ المذكور. (35/23).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الأطعمة، باب أكل حشرات الأرض، (3799) من طريق عيسى بن نُميلة الفزاري، عن أبيه عن ابن عمر.

ومن طريق عيسى الفزاري به، أخرجه الإمام أحمد (8954)، والبيهقي في الكبرى (19431)، وابن عبد البر في التمهيد (181/15)، وابن الجوزي في التحقيق (1968)،والمزي في تهذيب الكمال (53/23)، وإسناده ضعيف، عيسى بن نُميلة الفزاري مجهول، كما في التقريب (5336)،وأبوه أيضاً مثله مجهول، كما في التقريب أيضاً (7194)، وفيه أيضاً الشيخ الراوي عن ابن عمر، فهو مجهول أيضاً. قال البيهقي ": هذا حديث لم يروْ إلا بهذا الإسناد، وهوإسناد فيه ضعف"، وقال الخطابي في معالم السنن (229/4): "ليس إسناده بذاك"، وانظر: المجموع للنووي (13/9)، والبدر المنير (386/9)، وتلخيص الحبير (1512/4)، وإرواء الغليل (144/8).

(101) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: هل ورد أنَّ القُضاة يُحشرُون مع السَّلاطين، والعُلماء مع الأنبياء؟ فأجاب رحمه الله: لا أعلم هذا، ما عندي علم بهذا الحديث. (210/23).

تخريجه: قال الصغاني في موضوعاته (139): "موضوع"، وقال العجلوني في كشف الخفاء (65/2): "قال الصغاني: موضوع".

قلتُ: وهو أيضاً من كلام عبد الله بن وهب بن مُسلم القُرشي المصري المتوفى سنة (197)، قاله لمَّا طلبه الخليفة ليتولى منصب القضاء، فاختفى في بيته، ولم يخرج، فقيل له: ألا تخرج إلى النَّاس فتحكم بينهم بما أمر الله ورسوله، فذكره انظر: السنن الكبرى للبيهقي (20240)، وتهذيب الكمال (285/16)، وسير أعلام النبلاء (424/14).

(201) قال الشَّيخُ رحمه الله: وأخرج أبوداود، بإسناد فيه ضعف، عن أبي أُمامة رضي الله عنه، قال: خرج علينا رسُولُ الله ρ مُتوكئاً على عصا، فقمنا إليه، فقال: "لاتَقُومُوا كما تَقُومُ الأعَاجِمُ يُعَظِّمُ بَعْضُهُم بعضًا" (51/24).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الأدب، باب الرجل يقوم للرجل يعظمه بذلك، (5230)، وإبن ماجه في الدعاء، باب دعاء رسول الله ρ (3836) والإمام أحمد (22181، 22182، 22201)، والطبراني في الكبير (8072) وإبن حبان في المجروحين (159/3)، وتمام الرازي في الفوائد (296)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص: 296)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (66/24) والبيهقي في شعب الإيمان (8936، 8937)، وفي الدعاء (1442)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (831)، والمزي في تهذيب الكمال (311/4)، كلهم من طريق أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أُمامة الباهلي، مرفوعاً. وإسناده ضعيف، أبومرزوق ليِّن الحديث، كما في التقريب (8353)، وانظر: السلسلة الضعيفة (346)، وضعيف الجامع (6262).

(301) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: نسمع في بعض خطب الجمعة عندنا أن رسول الله ρ خُلق من نور، وليس من تراب كسائر النَّاس، فما صحة هذا

الكلام؟

فأجاب رحمه الله: هذا الكلامُ باطلٌ، وليس له أصل... أما ما يُروى أنه خُلق من النُّور، فهذا لا أصل له، وهو حديث موضوعٌ مكذوبٌ باطلٌ لا أصلَ له، وبعضهم يعزوه إلى مسند أحمد عن جابر، وهذا لا أصل له، وبعضهم يعزوه لمصنف عبد الرزاق، وهذا لا أصل له. (129/25، 130).

تخريجه: لم أجده، وهو باطل لا أصل له كما قال الشيخ رحمه الله، وهومن أحاديث الطُّرقية الغلاة.

(401) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله، عن حديث: إفراد يوم السَّبت بالصِّيام؟

فأجاب رحمه الله: الحديث المذكور معروف وموجود في بلوغ المرام، في كتاب الصِّيام، وهو حديث ضعيف شاذ، ومخالف للأحاديث الصحيحة. (213/25).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الصيام، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم (2421)، والترمذي في الصوم، باب ما جاء في صوم يوم السبت (744)، والنسائي في الكبرى (2760، 2761، 2762)، وابن ماجه في الصيام، باب جاء في صوم يوم السبت، (1726)، والإمام أحمد (17686) والدارمي (1755)، وابن حبان (3615)، وابن خزيمة (2164)، والحاكم (1592)، والبيهقي في الكبرى (8493، 8494، 8495)، والطبراني في الكبير (330/24)، وفي مسند الشاميين (434، 1850) وعبد بن حميد (507)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (3411، 3413، 4312)، وتمام في الفوائد (654، 655)، والضياء في المختارة (40، 41، 42)، وأبونعيم في الحلية (218/5)، والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (23/6)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (154/27)، والبغوي في شرح السنة (1806).

فهو حديث شاذ وقع فيه إضطراب شديد، فرواه بعضهم، عن خالد بن معدان، عبد الله بن بسر، عن أخته، عن رسول الله ρ.

ورواه بعضهم، عن ثور بن يزيد، عن أخت عبد الله بن بسر، وخالفهم البعض، فرواه عن خالد، عن عبد الله بن بسر، عن عمته الصماء، ورواه بعضهم، عن عبد الله بن بسر، عن أمه، ورواه بعضهم، عن عبد الله بن بسر، عن خالته، وبعضهم عن عبد الله بن بسر، عن أبيه، وبعضهم جعله من مسند عبد الله بن بسر. فالحديث فيه إضطراب شديد، فقد إختلف فيه على وجه لايمكن الجمع والتوفيف فيه، لذا قال الحافظ ابن حجر: أُعِلَّ بالإضطراب، ونقل عن النسائي، وغيره أنهم حكموا عليه بالإضطراب، وقال العلامة ابن القيم: وقد أشكل هذا الحديث على الناس قديماً وحديثاً. انظر: التلخيص (823/2)، وتهذيب السنن(298/3).

وقال أبوداود: "هذا الحديث منسوخٌ"، وقال الحافظ في البلوغ (796): "رواه الخمسة، ورجاله ثقات، إلا أنه مُضطرب، وقد أنكره مالك، وقال أبوداود: هو منسوخ".

(501) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: ما معنحديث عن النَّبي ρ: "من أفطر في رمضان مُتعمداً، لا يقبل الله منه صوماً، وإن صام الدهر كله".

فأجاب رحمه الله: الحديث المذكور ضعيفٌ...". (214/25).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الصوم، باب التغليظ فيمن أفطر عمداً، (2397، 2396) من طريق أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هُريرة.

ومن طريق أبي المُطَوِّس به، أخرجه الترمذي في الصوم، باب ماجاء في الإفطارمتعمداً، (723) والنسائي في الكبرى (3278، 3279، 3280، 3281، 3282)، وابن ماجه في الصيام، باب كفارة من أفطر رمضان (1672)، والإمام

أحمد (10080، 10081، 9014، 9706، 9908)، والطيالسي (2540)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (275)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (88)، وابن أبي شيبة (9871)، وعبد الرزاق (7475)، وابن خزيمة (1987، 19878)، والبيهقي في الكبرى (8065)، وفي شعب الإيمان (3653، 3654)، والدَّارقطني (2370)، والدارمي (1720، 1721)، وابن بشران في الأمالي (1392، 1393، 1489)، والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (462/8)، والبغوي في شرح السنة (1753)، وإسناده ضعيف أبوالمُطَوِّس، هو: يزيد، وقيل: عبد الله بن المُطَوِّس، ليِّن الحديث، كما في التقريب (8374)، وذكرله الذهبي هذا الحديث من منكراته، وقال:"لايُعرف لا هو، ولا أبوه"، انظر: الميزان (574/4)، وقال ابن حبان: "يروي عن أبيه مالم يُتابع عليه، لا يجوز الإحتجاج به إذا انفرد"، انظر: المجروحين له (157/3).

وقال الترمذي: "سمعتُ مُحَمَّداً – يعني البخاري – يقول: أبو المُطَوِّس، اسمه: يزيد بن المُطَوِّس، ولا أعرف له غير هذا الحديث ". وقال الحافظ في الفتح (161/4): "واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كبيراً، فحصلت فيه ثلاث علل: الإضطراب، والجهل بحال أبي المُطَوِّس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة... ". وقال ابن عبد البر: "وهوحديث ضعيف، لايُحتج بمثله"، انظر: التمهيد (173/7).

وانظر: العلل لإبن أبي حاتم (576/1)، وضعيف الجامع (5462).

(601) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: عن الجمع بين حديثي حفصة وعائشة في صيام النَّبيِّ ρ عشر ذي الحجة. روى النَّسائيُّ في سننه عن أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها، أنَّ رسُولَ الله ρ "كان لايدع ثلاثاً: صيام العشر، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتين قبل الغداة".

وروى مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قولها: "مارأيتُ رسُولَ الله ρ صائماً في العشر قط"، وفي رواية: "لم يصم العشر قط "[1].

فأجاب رحمه الله: قد تأملتُ الحديثين واتضح لي أن حديث حفصة فيه اضطراب، وحديث عائشة أصح منه. (25/215، 216).

تخريجه: أخرجه النسائي في الصيام، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر (2418)، من طريق أبي إسحاق الأشجعي، عن عمرو بن قيس المُلائي، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنيدة بن خالد الخُزاعي، عن حفصة أم المؤمنين.

ومن طريق أبي إسحاق الأشجعي به، أخرجه أبوداود في الصيام، باب صوم العشر (2437)، والنسائي أيضاً في الكبرى (2724)، والإمام أحمد (22334، 26468، 27376) وابن حبان (6422)، وأبويعلى (7041، 7048، 7049)، والبيهقي في الكبرى (8393)، والطبراني في الكبير (23/205، 216) وفي الأوسط(7831) والخطيب البغدادي في تأريخ بغداد (12/364)، والمزي في تهذيب الكمال (27/28)، وإسناده ضعيف، أبو إسحاق الأشجعي قال فيه الذَّهبي في الميزان (4/489): "ماعلمتُ أحداً روى عنه، غير أبي النَّضر هاشم "، وقال الحافظ في التقريب (7933)، "مقبول". والحديث ضعفه الزيلعي في نصب الراية (2/156)، والألباني في الإرواء (954).

(701) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: ما صحة حديث: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة "؟. فأجاب رحمه الله: " الحديث الذي ذكرته فهو ضعيفٌ....". (25/218).

تخريجه: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (8016) والطَّحاوي في

---

(1) أخرجه مسلم في الصيام، باب صوم عشر ذي الحجة (2790، 2789)، والإمام أحمد (25566)، والنسائي في الكبرى (2873)، وابن خزيمة (2103)،وغيرهم.

مشكل الآثار (1500)، والبيهقي في الكبرى (8574)، والطَّبراني في الكبير (9511)، وابن حزم في المحلى (195/5)، والذَّهبي في السير (81/15)، كلهم من طريق جامع بن أبي راشد، عن أبي وائل، عن حُذيفة بن اليمان.

ولفظ عبد الرزاق، قال حذيفة لعبد الله: قومٌ عُكُوفٌ بين دارك، ودار أبي مُوسى، لاتنهاهم؟، فقال له عبد الله: فلعلهم أصابوا وأخطأتَ، وحفظوا ونسيتَ، فقال حذيفة: لا إعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة، مسجد المدينة، ومسجد مكة، ومسجد إيلياء".

فهو حديث أختلف في رفعه ووقفه، وقد خالف الصحابة حذيفة، وهومما يقوي أنه موقوف، فلو كان مرفوعاً معروفاً عندهم، لما خالفوه، والله أعلم.

قال الذَّهبي: "صحيح غريب عال "، يعني غريب المتن شاذ، وهوكذلك كما قال الشيخُ، رحمه الله.

قال ابن حزم: "هذا شكٌّ من حذيفة أو من دونه، ولا يقطع على رسول الله ρ بشكٍّ، ولو أنَّه عليه السَّلام قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة "، لحفظه الله عليه، ولم يُدخل في شكٍّ، فصح يقيناً، أنَّه عليه السَّلام لم يقله قط".

(801) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: حديث ابن عبَّاس أنَّ النَّبيَّ ρ، لبى بعدما صلى ركعتين، ثم لبى بعد ذلك، ثم لبى لمَّا ركب، ثم لبى لمَّا كان بالبيداء، قلتم ضعيف، فما علة ضعفه؟.

فأجاب رحمه الله: لأن فيه خُصيفاً الذي ذكر (أنه أحرم بعدما صلى)، رواه بعض أهل السُّنن، لكنَّه ضعيف، لأن خُصيفاً ضعيف سيئ الحفظ، والمحفوظ أنه ρ، إنما لبى بعدما ركب الراحلة. (226/25).

تخريجه: أخرجه الترمذي في الحج، باب ماجاء متى أحرم النبي ρ،

(819)، من طريق خُصيف بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبَّاس. ومن طريق خُصيف به، أخرجه النسائي في الحج، باب العمل في الإهلال (2755) وفي الكبرى (3735)، والإمام أحمد (2358، 2579)، والدارمي (1812)، وأبو يعلى (2512، 2513)، والحاكم (1657)، والبيهقي في الكبرى (8978)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3472)، والطبراني في الكبير (12230)، وإسناده ضعيف، فيه خُصيف بن عبد الرحمن الجَزَري، قال فيه الإمام أحمد: "ليس بحُجَّة، ولاقوي في الحديث"، انظر: تهذيب الكمال (258/8).

(901) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: عن حديث أم سَلَمة الذِّي فيه: "أنَّ مَنْ لم يطُفِ الإفاضة قبل المساء يوم النَّحر، فإن إحرامه يعود عليه كما كان قبل الرمي....".

فأجاب رحمه الله: هذا ليس بصحيح.... فهو حديث ضعيف مخالف للأحاديث الصحيحة، وفي إسناده أبو عُبيدة بن عبد الله بن ربيعة، وهو لا يُحتجُّ به. (234/25، 235، 240).

تخريجه: أخرجه أبوداود في المناسك، باب الإفاضة في الحج، (1999)، من طريق أبي عُبيدة بن عبد الله بن ربيعة بن زُمعة، عن أبيه وأمه، عن أم سلمة.

ومن طريق أبي عُبيدة به، أخرجه الإمام أحمد (26530، 26531، 26587)، والحاكم في المستدرك (1800)، وابن خزيمة، (2940)، والبيهقي في الكبرى (9600، 9601)، وإسناده ضعيف، أبوعبيدة قال فيه الحافظ في التقريب، (8230): "مقبول". قال العلامة العيني: "هذا حديث شاذ، أجمعوا على ترك العمل به..."، انظر: عمدة القارئ (69/10).

(011) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: ما صحة حديث: "لقد صلى في مسجد الخيف سبعون نبياً "؟

فأجاب رحمه الله: لا أعرف عن صحته شيئاً. (243/25).

تخريجه: أخرجه الضياء في المختارة (309)، من طريق مُحَمَّد بن فُضيل، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عن عبد الله بن عباس مرفوعاً.

ومن طريق مُحَمَّد بن فضيل به، أخرجه الطبراني في الكبير (12283)، والأوسط (5403)، والفاكهي في أخبارمكة (2593)، وإسناده ضعيف، مُحَمَّد بن فُضيل بن غزوان، صدوق عارف رُمي بالتشيع، كما في التقريب (6227)، وروايته عن عطاء بن السائب فيها خلط، قال أبوحاتم: "صالح مُستقيمُ الحديث، قبل الإختلاط، وحديث البصريين عنه بلغني فيه تخاليط، لأنهم سمعوا منه حال الإختلاط، وماروى عنه ابن فضيل بلغني فيه غلط واضطراب، رفع أشياء عن الصحابة كان يرويها عن التابعين "، انظر: الجرح والتعديل (332/6)، والكواكب النيرات (ص 331). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (297/3): "رواه الطبراني في الكبير، وفيه عطاء بن السائب، وقد اختلط".

(111) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: مامدى صحة حديث: "مَنْ أراد أن يتقابل مع الله ويناجيه فعليه بتلاوة القرآن ". ؟ فأجاب رحمه الله: لا أعلم لهذا الحديث أصلاً، والله ولي التوفيق. (60/26).

تخريجه: لم أقف عليه، والظاهر أنَّه لا أصل له كما قال الشيخ رحمه الله.

(211) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: عن حديث: "رُبَّ قارئ للقرآن، والقرآن يلعنه".

فأجاب رحمه الله: " لا أعلم صحة الحديث عن النبي ρ". (61/26).

تخريجه: لم أقف عليه أيضاً.

(311) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: ما صحة حديث: "ألا أخبرك بأكثر من ذكرك الله اللَّيل والنَّهار... سُبحان الله عدد ما خلق، وسبُحان الله مثل ماخلق، وسبُحان الله مثل ما خلق، وسُبحان الله عدد ما في السَّموات وما في الأرض "؟ فأجاب رحمه الله: لا أعرف هذا الحديث، ولا أذكر حاله، ولاحال من رواه ". (76/26).

تخريجه: أخرجه الطبراني في الكبير (7930)، من طريق ليث بن أبي سُليم، عن عبد الكريم، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي فذكره. وإسناده ضعيف، ليث بن أبي سُليم، صدوقٌ إختلط جداً، ولم يميز حديثه، فتُرك، كما في التقريب (5685)، قال الهيثمي في المجمع (93/10): "رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سُليم، وهومُدلس".

(411) قال الشَّيخُ رحمه الله: وفيه حديث آخر، رواه أبو داود، وهو: "سُبحان الله عدد ماخلق في السَّماء، وسبُحان الله عدد ماخلق في الأرض، وسُبحان الله عدد ماخلق بين ذلك، وسبُحان الله عدد ما هو خالق، والحمد لله مثل ذلك، ولاإله إلا الله مثل ذلك، والله أكبر مثل ذلك، ولاحول ولاقوة إلا بالله مثل ذلك"، لكن في إسناده رجل غير معروف، فيكون ضعيفاً من أجل هذه العلة...". (77/26).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الوتر، باب التسبيح بالحصى (1500)، من طريق أحمد بن صالح المصري، عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن خُزيمة، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها. ومن طريق عبد الله بن وهب به، أخرجه الترمذي في الدعوات، باب في

دعاء النبي ρ وتعوذه في دبر كل صلاة (3568)، وابن حبان (837)، والحاكم (2009)، وأبو يعلى الموصلي (710)، والطبراني في الدعاء (1738)، والبغوي في شرح السنة (1279)، والدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص (88)، والمزي في تهذيب الكمال (246/8)، وإسناده ضعيف، خُزيمة هذا مجهول لا يُعرف، قال الذَّهبي في الميزان (653/1): "لا يُعرف، عن عائشة بنت سعد، تفرد عنه سعيد بن أبي هلال، حديثه في التسبيح"، وقال الحافظ في التقريب (1712): "لايُعرف". وانظر: السلسلة الضعيفة (114/1).

(511) سُئِل الشَّيخُ، رحمه الله: ما صحة هذا الحديث: "من لزم الإستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لايحتسب "؟.

فأجاب رحمه الله: الحديث المذكور رواه أبوداود، وابن ماجه، وهذا ضعيف، لأن في إسناده الحكم بن مُصعب، وهو مجهول...". (90/26).

تخريجه: أخرجه أبوداود في الوتر، باب في الإستغفار (1518)، وابن ماجه في الأدب، باب الإستغفار (3819)، كلاهما من طريق الحكم بن مُصعب، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه عن ابن عباس.

ومن طريق الحكم بن مُصعب به، أخرجه والحاكم (7677)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (456)، وابن السُني أيضاً في عمل اليوم والليلة (364)، والطبراني في الكبير (10665)، وفي الأوسط (6287)، وفي الدعاء (1774)، والبيهقي في الكبرى (6421)، وفي شعب الإيمان (645)، وأبونعيم في الحلية (211/3)وابن عساكر في تأريخ دمشق (369/13)، (36/15)، والمزي في تهذيب الكمال (136/7)، وإسناده ضعيف، الحكم بن مُصعب مجهول، كما في التقريب (1461)، وصححه الحاكم وتعقبه الذَّهبي بقوله:

"الحكم بن مُصعب فيه جهالة". وانظر: السلسلة الضعيفة (705).

(611) قال الشَّيخُ رحمه الله: أما حديث: "صلاةٌ بِسِواك أفضَلُ من سبعين صلاة بلا سِواك "، فهو حديثٌ ضعيفٌ ليس بصحيح، وفي الأحاديث الصحيحة ما يغني عنه، والحمد لله. (288/26)، (27/29).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد (26340)، من طريق مُحمَّد بن إسحاق عن الزُّهري، عن عُروة بن الزُّبير، عن عائشة مرفوعاً. ومن طريق ابن إسحاق به، أخرجه ابن خزيمة (137)، والحاكم في المستدرك (515)، والبيهقي في الكبرى (159، 161)، وأبويعلى الموصلي (4738)، وفيه ابن إسحاق، وهومُدلِّس مشهور، كما في التقريب (5725) وسبق مراراً.

وللحديث طرق أخرى كلها ضعيفة، انظر: المنار المنيف (ص: 19)، والمقاصد الحسنة (625)، ومختصره (586)، ومجمع الزوائد (98/2)، والأسرار المرفوعة (267)، وتنزيه الشريعة (115/2)، وتمييز الطيب من الخبيث (94)، وكشف الخفاء (26/2)، والفوائد المجموعة (ص: 11)، وضعيف الجامع (3519)، والسلسلة الضعيفة (1503).

(711) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: حكم الإستدلال بما ذكره العلامة ابن القيم في كتابه " الجواب الكافي"، يقول: من قال إن من صلى لله أربع ركعات ثُمَّ دعا الله فإنَّه يُستجاب له سواءً كان مكروباً، أوغير مكروب، أخذاً من قصة الصحابي الأنصاري التاجر الذي هجم عليه اللِّص؟.

فأجاب الشيخ رحمه الله: " ما وقفتُ على هذا الكلام الذي فيه أربع ركعات، وأما خبر اللِّص فخبر فيه ضعف...". (296/26).

تخريجه: أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب مُجابي الدعوة (23)، من طريق مُوسى بن وَرْدان العامري، عن الكلبي، عن الحُسين عن أنس بن مالك.

ومن طريق مُوسى بن وَرْدان به، أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (310/6)، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (318/3)، والعلامة ابن القيم في الجواب الكافي (ص: 24)، والحافظ ابن حجر في الإصابة (178/7). وإسناده ضعيف، مُوسى بن وَرْدان العامري، ضعيف الحديث، قال يحيى ابن معين: كان بمصر، ضعيفٌ الحديث، وضعفه أبوداود، وقال ابن حبَّان: كان مَمَّن فَحُش خطؤه، حتى كان يروي عن المشاهير، الأشياء المناكير. انظر: الجرح والتعديل (165/8)، والمجروحين لإبن حبان (239/2)، والميزان (226/4).

(811) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: سمعتُ من بعض النَّاس أنَّ رجلاً جاء إلى النَّبيِّ ρ، فقال له: يارسول الله إنَّ القرآن ليتفلَّتُ مني، فأوصاه عليه السَّلام بقراءة بعض السُور القرآنية، كل سُورة لعدة مرات، ففعل فلم يتفلَّت منه القرآن، فهل هذا صحيح، وماهي هذه السُور، إذا كان الأمر كذلك... ؟.

فأجاب الشَّيخُ رحمه الله: ليس بصحيح، ولابمحفوظ عن النَّبيِّ ρ فيما نعلم، ولكن يستحب للمؤمن أن يجتهد في تلاوة القرآن وتكراره حتى يستقر ويسأل ربه أن يعينه على ذلك...". (298/26، 297).

تخريجه: لم أ قف عليه، وليس له أصل كما قال الشيخُ رحمه الله.

(911) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: ما مدى صحة حديث: "اختلاف أُمَّتي رحمة "؟

فأجاب رحمه الله: ليس بصحيح، هذا من كلام بعض السَّلف، القاسم بن مُحمَّد في اختلاف أصحاب النَّبيِّ ρ، قال: ما أظنه إلا رحمة، وليس بحديث. (300/26).

تخريجه: لا أصل له، قال السبكي: "ليس بمعروف عند المحدثين، ولم

أقف له على سند صحيح، ولاضعيف ولاموضوع ". وانظر: الجامع الصغير (288)، والمقاصد الحسنة (26)، وتمييز الطيب من الخبيث (9)، وكشف الخفاء (64/1)، وضعيف الجامع (230)، والسلسلة الضعيفة (57).

(021) قال الشَّيخُ رحمه الله: وفي هذه الأيام عرض عليَّ بعض طلبة العلم نبذة مشتملة على حديث طويل في الإسراء والمعراج في أربعين صفحة قد نسبها جامعها إلى ابن عبَّاس رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ρ، ولما قرأتها وتدبرتُ ما فيها تحققتُ أنَّها مكذوبة على النَّبيِّ ρ، وعلى ابن عبَّاس... والنبذة المذكورة قد طبعت على نفقة المكتبة العربية ببغداد... رأيت الحافظ الذهبي رحمه الله في كتابه الميزان ص 230 من المجلد الرابع في ترجمة ميسرة بن عبد ربه الفارسي الترَّاس على أنَّه الواضع لهذا الحديث... قال ابن حبان: روى ميسرة بن عبد ربه عن عمر بن سليمان الدِّمشقيِّ عن الضَّحاك عن ابن عباس مرفوعاً:"لمَّا أسري بي إلى السَّماء الدُّنيا رأيتُ فيها ديكاً له زغب أخضر وريش أبيض، ورجلاه في التخوم ورأسه عند العرش"، وذكر حديثاً في المعراج نحوعشرين ورقة...".

وهذا الذي ذكره الحافظ الذَّهبي رحمه الله في ترجمة ميسرة نقلاً عن ابن حبان رحمه الله دليل ظاهر على أنَّ ميسرة المذكورهوالواضع لهذا الحديث المطول، عامله الله بما يستحق، وبهذا يعلم القراء أن هذه النبذة يتعين إتلافها وإراحة المسلمين منها، لأن وجودها منكر ظاهرتجب إزالته ولوجوب البيان والنُّصح للمسلمين...". (321/26، 320، 319، 318، 317).

تخريجه: لم أقف عليه وعلامات الوضع فيه ظاهر بيِّن، كما قال الشيخ رحمه الله، ومُوسى بن عبد ربه الفرسي التَّراس، وضاع يضع الحديث، معترف بذلك، قال مُحَمَّد بن عيسى الطباع: قلتُ لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث؟ "مَنْ قرأ كذا كان له كذا"، قال: وضعتُه أُرغِّب النَّاسَ.

وقال البخاري: يُرمى بالكذب، وقال أبوزُرعة: وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً، وقال أبوحاتم: كان يفتعل الحديث، وقال الدَّارقطني: متروك، وكذا قال النَّسائي، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع الحديث، وهو صاحب حديث فضائل القرآن الطويل.

انظر: الضعفاء الصغير (355)والضعفاء والمتروكين (580)، والجرح والتعديل (254/8) والمجروحين (11/3) والضعفاءالكبير (263/4)، والميزان (230/4).

(121) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: ما رأيكم في الحديث المنسوب عن خالد بن الوليد، ويشتمل على بضع وعشرون سُؤالاً، ويوزع على النَّاس لترقيق القلوب.. وذكر الحديث بطوله. ؟

فأجاب الشَّيخُ رحمه الله: هذا الحديث جاء في كنز العمال باختلاف عما جاء هنا... ثُمَّ ذكرالشَّيخُ رحمه الله الحديث بطوله، فقال: "والحديث المذكور موضوع ورواته مجاهيل، وكأنَّ واضعه جمع متنه من الأحاديث الصحيحة، ومن بعض كلام أهل العلم، وبعض ألفاظه مُنكرة، لاتوافق الأدلة الشرعية...". (326/26).

تخريجه: ذكره صاحب كنز العمال (127/16ح: 44154)، بدون إسناد، وأمارات الوضع فيه بيِّن، كما قال الشيخ رحمه الله تعالى.

(221) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: عن صحة حديث: "لولا مُحَمَّد ما خلقتُك"؟

فأجاب رحمه الله: هذا الحديثُ موضوعٌ كما أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، لأن الله سبحانه إنما خلق الجنَّ والإنس ليعبدوه وحده، لاشريك له، ومن جملة الإنس آدم عليه الصَّلاة والسَّلام، والله ولي التوفيق.

(328/26).

تخريجه: أخرجه الحاكم في المستدرك (4228)، من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم به، أخرجه ابن عساكر في تأريخ دمشق (437/7)، والبيهقي في دلائل النبوة (489/5)، والطبراني في الأوسط (6498)، وفي الصغير (82/2)، عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم، ضعيف الحديث كما في التقريب (3865).

وصححه الحاكم وتعقبه الذّهبي بقوله: "بل موضوع، عبد الرحمن واهٍ "، قال الهيثمي في المجمع (253/8): "رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه من لم أعرفهم ". وانظر: القاعدة الجليلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: 98، 99)، والسلسلة الضعيفة (25).

(123) قال الشَّيخُ رحمه الله: وأفيد معاليكم [1]، بأن العلماء رحمهم الله تعالى: "نصوا على أنَّ الوصايا المنسوبة إلى النَّبيِّ ρ، وأنَّه أوصى بها علياً، وكل ما صدر بياء النداء من ا لرسُول لعليٍّ كلها موضوعة، ما عدا قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "يا عليُّ أنت مني بمنْزلة هارون من موسى غير أنَّه لا نبيَّ بعدي"[2]. وممن نصَّ على ذلك ملا علي القاري في كتابه: "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة "[3]... وكذلك الشيخ إسماعيل العجلوني في كتابه:

---

(1) يعني: معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، وذلك رداً على نشرة وزعها أحد منسوبي الرابطة اشتملت على هذا الحديث الموضوع.

(2) أخرجه مسلم، في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، (2404)، والإمام أحمد (1490)، والترمذي (3731)، وغيرهم.

(3) انظر: الأسرار المرفوعة (614).

"كشف الخفاء ومزيل الألباس [1]". والحديث الذي تضمنته هذه النشرة: "يا عليّ لاتنم إلا أن تأتي بخمسة أشياء.... " ذكره المُنّذريُّ في الترغيب والترهيب[2]، والذَّهبي في الكبائر، ولم يعزواه لأحد...". (**26/328، 352**).

تخريجه: أخرجه أبونُعيم الأصبهاني في الترغيب (**1305**)، من طريق عبد العزيزبن زياد، عن أنس بن مالك مرفوعاً. وعبد العزيز بن زياد مجهول، وانظر: ضعيف الترغيب (**417**)، والسلسلة الضعيفة (**5287**).

(**421**) قال الشَّيخُ رحمه الله: فقد بلغني أن بعض الجهال يُوزع نشرة مُشتملة عل حديث مكذوب على النَّبيِّ ρ يتضمن هذا الحديث المكذوب ما نصه: عن ابن مسعود قال: قال رسُول الله ρ: "إذا كان صيحة في رمضان، فإنَّه يكون معمعة في شوال، وتميز القبائل في ذي القعدة، وتسفك الدِّماء في ذي الحجة والمحرم، وما المحرم؟ يقولها ثلاث مرات، هيهات هيهات، يقتل النَّاس فيه هرجاً هرجاً، قلنا: وما الصيحة يا رسول الله؟

قال: هذه في النِّصف من رمضان ليلة الجُمعة فتكون هذه توقظ النائم، وتقعد القائم، وتخرج العواتق من خدورهن في ليلة جمعة، في سنة كثيرة الزلازل والبرد، فإذا وافق شهر رمضان في تلك السَّنة ليلة الجُمعة، فإذا صليتم الفجر من يوم الجُمعة في النِّصف من رمضان فادخلوا بيوتكم، وأغلقوا أبوابكم، وسدوا كواكم ودثروا أنفسكم، وسددوا إذانكم، فإذا أحسستم بالصَّيحة فخروا لله سجداً، وقولوا: سُبحان القُدُوس، سُبحان القُدُوس، ربنا القُدُوس، فإنه من فعل ذلك نجا ومن لم يفعل هلك.

---

(1) انظر: كشف الخفاء (384/2).

(2) انظر: الترغيب والترهيب (1010).

فهذا الحديثُ لا أساس له من الصَّحة، بل هو باطلٌ وكذبٌ، وقد مرَّ على المسلمين أعوام كثيرة صادفت فيها ليلة الجُمعة ليلة النِّصف من رمضان فلم تقع فيها بحمد الله ما ذكره هذا الكذَّاب من الصَّيحة وغيرها مما ذكر.... ". (339/26، 340).

تخريجه: هذا حديث باطل مكذوب على النَّبي ρ، كما قال الشيخ رحمه الله، وكذبه وبطلانه بيّن ظاهر، كما قال رحمه الله.

(521) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: قرأتُ في أحد الكتب الدينية حديثاً عن النَّبيِّ ρ، يقول فيه ما معناه: "من صلى عليَّ يوم الجُمعة مئتي مرة غفر الله له ذنبه مئتي عام". فما درجة صحة هذا الحديث، وكيف تكون المغفرة مئتي عام مع أنَّ الإنسان قد لا يعيش إلى هذه السَّنة؟.

فأجاب الشَّيخُ رحمه الله: هذا الخبر لاصحة له، بل هو موضوعٌ مكذوبٌ على النَّبيِّ ρ، ولا أصل له، عامل الله واضعه بما يستحق... ". (342/26).

تخريجه: لم أقف عليه وكونه كذب موضوع على النَّبي ρ واضح، كما قال الشيخُ رحمه الله.

(621) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: ما صحة الحديث: "من صلى عليَّ في يوم ألف مرة لم يمت حتَّى يُبشر بالجنَّة "؟

فأجاب رحمه الله: لا أعلم لهذا الحديث أصلاً، وفي القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة كفاية وغنية عنه. (343/26).

تخريجه: لم أقف عليه، وهو لا أصل له كما قال الشيخ رحمه الله.

(721) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: ما صحة حديث: "إلتمس لأخيك سبعين عُذراً "؟

فأجاب رحمه الله: لا أعلم له أصلاً، والمشروع للمؤمن أن يحترم أخاه إذا اعتذر إليه، ويقبل عذره، إذا أمكن ذلك، ويحسن به الظن.... وقد روي عن عمر رضي الله عنه، أنَّه قال: "لا تظن بكلمة صدرت من أخيك شراً، وأنت تجد لها في الخيرمحملاً". (365/26).

تخريجه: لم أقف عليه، والظاهرأنَّه لا أصل له كما قال الشيخ رحمه الله، وأما أثر عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (188/4).

(821) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: عن صحة حديث: "من عصاني وهو يعرفني، سلطتُ عليه من لا يعرفني؟

فأجاب رحمه الله: هذا الأثرلانعلم له أصلاً، وإنما هو مشهور في كتب الوعظ والتذكير، وعلى ألسنة بعض الوعاظ والمذكِّرين، ولايجوز الجزم به عن الله عزوجل....". (378/26). تخريجه: لم أقف عليه، والظاهر أنه لا أصل له كما قال الشيخ رحمه الله تعالى.

(129) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: عن صحة حديث: "يَوْمُ صَوْمِكُم يَوْمُ نَحرِكُم "؟ فأجاب رحمه الله: لا أعلم له أصل شرعي، ولا أعلم أنه ورد في ذلك حديث يُعتمد عليه، والله الموفق. (369/26).

تخريجه: لا أصل له كما قال الشيخُ رحمه الله، فهي من أحاديث الأسواق التي لا أصل لها، كما قال الإمام أحمد رحمه الله.

وانظر: الأسرار المرفوعة (625)، والمقاصد الحسنة (1355)، وتمييز الطيب من الخبيث (198)،وكشف الخفاء (398/2).

(031) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: سمعتُ كلاماً، لا أدري أهو حديث أم ماإذا " الغناء زاد الراكب"، بينوا لنا جزاكم الله خيراً؟.

فأجاب رحمه الله: " ليس بحديث، بل هو كلامٌ باطلٌ.." (375/26).

تخريجه: ذكره ابن قدامة في المغني (160/14)، من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ذكره في معرض الذّم.

(131) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: ما صحة حديث: "ما رفع مُسلم منزله فوق سبعة أذرع إلا قيل له إلى أين يا فاسق".

فأجاب الشَّيخُ رحمه الله: هذا ليس بحديث، ولعله من قول بعض السَّلف...". (378/26).

تخريجه: أخرجه أبونعيم في الحلية (75/3)، من طريق الوليد بن مُوسى الدِّمشقي، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحسن، عن أنس بن مالك مرفوعاً. وإسناده ضعيف جداً، فيه الوليد بن مُوسى الدِّمشقي، قال الدَّارقطني: "مُنكر الحديث"، انظر: الميزان (349/4).

قال أبونعيم: "غريب... تفرد به الوليد بن مُوسى القُرشي، وهو ضعيف...". وانظر: الترغيب للمنذري (2803)، والجامع الصغير (8569)، والمقاصد الحسنة (1092)، وتمييز الطيب من الخبيث (159)، وكشف الخفاء (237/2)، وضعيف الجامع (420)، والسلسلة الضعيفة (174).

(231) سُئل الشَّيخُ رحمه الله: عن حكم مسح الوجه بعد الدعاء؟.

فأجاب رحمه الله: المسح للوجه لم يرد فيه أحاديث صحيحة، وإنَّما ورد فيه أحاديث لاتخلو من ضعف، فلهذا الأرجح والأصح أنَّه لايمسح وجهه بيديه... فالمقصود أنَّ المسح ليس فيه أحاديث صحيحة، فلم يفعله النَّبيُّ ρ... " (138/26).

تخريجه: الأحاديث الواردة في ذلك كلها ضعيفة كما قال الشيخ رحمه الله، فمن ذلك، حديث لعمر بن الخطاب، وآخر من حديث السائب بن يزيد

عن أبيه. فحديث عمر بن الخطاب: أخرجه الترمذي في الدعوات، باب ماجاء في رفع الأيدي عند الدعاء، (3386)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (49/20)، من طريق حَمَّاد بن عيسى الجُهني، عن حَنْظَلَة بن أبي سُفيان الجُمحي، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر. وإسناده ضعيف، حَمَّاد بن عيسى الجُهني، ضعيف الحديث، كما في التقريب (1503)انظر: إرواء الغليل (178/2)، وضعيف الجامع (4412).

وأما حديث السائب عن أبيه: فأخرجه أبوداود في الصلاة، باب الدعاء (1492)، من طريق ابن لَهِيعة، عن حَفْص بن هاشم بن عُتْبة بن أبي وقَّاص، عن السائب عن أبيه. وإسناده ضعيف أيضاً، ابن لَهِيعة صدوق اختلط، كما في التقريب (3563)، وقد سبق مراراً، وحَفْص بن هاشم بن عُتْبة بن أبي وقَّاص، مجهول الحديث، كما في التقريب (1434)، وانظر: الإرواء (179/2)، وضعيف الجامع (4399).

فالأحاديث الواردة في مسح الوجه باليدين، سواءً كان ذلك داخل الصلاة، أوفي خارجها، كلها ضعيفة، قال النووي: "لايندب.. ولايفعله إلاجاهل"، انظر: المجموع شرح المهذب (480/3).

(133) قال الشَّيخُ رحمه الله: عن عيسى بن يزداد، عن أبيه رضي الله عنهما، قال: قال: رسُولُ الله ρ: "إذا بال أحدُكُم فلينتر ذكره ثلاث مرات"، رواه ابن ماجه بسند ضعيف، قاله الحافظ في البلوغ. [1]

قلتُ: وأخرجه أحمد، وهو ضعيف، كما قال الحافظ، لأن عيسى وأباه مجهولان، قاله ابن معين، وجزم بذلك الحافظ في التقريب، ومما يدل على

---

(1) انظر: بلوغ المرام، كتاب الطهارة، باب آداب قضاء الحاجة (112).

ضعفه، أن هذا العمل يُسببُ الوسوسة والإصابة بالسلس، فالواجب ترك ذلك. (20/29).

تخريجه: أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب الإستبراء بعد البول، (326)، من طريق عيسى بن يزداد، عن أبيه. ومن طريق عيسى بن يزداد، به أخرجه الإمام أحمد (19053)، وأبوداود في المراسيل(4)، والبيهقي في الكبرى (552)، وابن أبي شيبة في المصنف (1719، 1721)، والبيهقي في الكبرى (552)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (381/3)، وابن عدي في الكامل (447/6)، وإبن قانع في معجم الصحابة (238/3)، وأبونعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (2821/5)، وإبن الأثير في أُسد الغابة(490/5).

قلتُ: إسناده ضعيف كما قال الشيخ، رحمه الله، فإن عيسى بن يزداد الفارسي الحميري، وأبوه مجهولان، قال البخاري: عيسى بن يزداد اليماني، عن أبيه، روى عنه زمعة بن صالح، ولايصح. وقال يحيى بن معين: لايُعرف أبوه، وقال أبوحاتم: لايصح حديثه، وليس لأبيه صحبة...وهووأبوه مجهولان.

وقال الحافظ في التقريب: مجهول الحال من السادسة.

انظر: التأريخ الكبير(196/6)، والجرح والتعديل(291/6)، وعلل ابن أبي حاتم (246/1)، والكامل(447/6)، وتهذيب الكمال (58/23)، والميزان (327/3)، والتقريب (5338).

فالحديث ضعيف، لما ذكر، قال ابن القطان: "وعلته أن عيسى وأباه لايُعرفان، ولايُعلم لهما غير هذا الحديث"، انظر: بيان الوهم (307/3)، ومجمع الزوائد (207/1)، ومصباح الزجاجة (133)، والمجموع شرح المهذب (106/2)، والبدر المنير(345/2)، وزاد المعاد (173/1)، وتلخيص

الحبير (161/1)، ونيل الأوطار (128/1)، والسلسلة الضعيفة (1621)، وضعيف الجامع (413).

(134) قال الشَّيخُ رحمه الله : وأفيدك بأن حديث: "اللَّهُمَّ إني أسألُك بحقِّ السائلين..."، حديث ضعيف الإسناد، لكن ذكره الشَّيخُ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، رحمه الله، في آداب المشي إلى الصَّلاة، لكونه من أحاديث الترغيب في الدعاء، وأكثر أهل العلم رحمهم الله تعالى، يتساهلون في ذكر أحاديث الترغيب والترهيب، وإن كان فيها ضعف. (238/29).

تخريجه: أخرجه إبن ماجه في المساجد، باب المشي إلى الصلاة، (778)، من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدريِّ، مرفوعاً.

ومن طريق عطية العوفي، أخرجه الإمام أحمد(11156)، وابن أبي شيبة(29690)، والطبراني في كتاب الدعاء (421)، وإبن السُني في عمل اليوم والليلة(85)، وعلي بن الجعد في مسنده (2118، 2119)، وإسناده ضعيف، كما قال الشَّيخ، رحمه الله تعالى، فإن عطية العوفي ضعيف الحديث، ضعَّفه سُفيان الثَّوريُّ، وهُشيم بن بشير، ويحيى بن معين، وأبوحاتم، والنَّسائيُّ، والدَّارقُطنيُّ، وجماعة. انظر: الجرح والتعديل(382/6)، والكامل(84/7)، وتهذيب الكمال (148/20)، والميزان (79/3).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا الحديث، هو من رواية عطية العوفي، عن أبي سعيد، وهو ضعيف بإجماع أهل العلم، وقد روي من طريق آخر، وهو ضعيف أيضاً"، انظر: مجموع الفتاوى (288/1)، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة(ص: 123).

وانظر: مصباح الزجاجة للبوصيري (393)، والترغيب للمنذري (481، 2391)، والسلسلة الضعيفة (24)، وضعيف الجامع (5571).

(135) قال الشَّيخُ رحمه الله: أمَّا ما ورد من حديث أنس رضي الله عنه، أنَّ النَّبيَّ ρ: "كانَ يَقنُت في الصُبح حتَّى فارق الدُّنيا"، فهو حديث ضعيف، عند أئمة الحديث. (317/29).

تخريجه: أخرجه الإمام أحمد في المسند(12657)، من طريق أبي جعفر الرازي، عن الرَّبيع بن أنس، عن أنس بن مالك . ومن طريق أبي جعفر الرازي به، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (4964)، وإبن أبي شيبة في مصنفه أيضاً، (7069)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(1458)، والضياء في المختارة (2127)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار(636)، والدارقطني في السنن (1674، 1675، 1676)، والبيهقي أيضاً في السنن الكبرى(3104، 3105)، وفي الصغرى (753)، وفي معرفة السنن (3956، 3957)، والبزار كما في كشف الأستار(556)، والبغوي في شرح السنة (639)، وابن الجوزي في العلل المتناهية(753).

وإسناده ضعيف، أبوجعفر الرازي، وإسمه: عيسى بن أبي عيسى التميمي مولاهم، قال الإمام أحمد: ليس بقوي في الحديث، وقال أبوزُرعة: "شيخٌ يهمُ كثيراً، وقال النَّسائيُّ: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الإحتجاج بخبره، إلا فيما وافق الثقات، ولايجوز الإعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات". انظر: العلل للإمام أحمد(233/1، 532)، والمجروحين(120/2)، وتهذيب الكمال(195/33).

فالحديث ضعيف، لما سبق، وانظر: العلل المتناهية(444/1)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (108/23)، وزاد المعاد(275/1)، ونيل الأوطار (237/2).

الخاتمة وأهمّ النتائج:

بعد دراسة وتخريج الأحاديث الضعيفة والموضوعة الواردة في "فتاوى ومقالات متنوعة"، لسماحة الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز، رحمه الله، توصلتُ إلى النتائج الآتية:

(1) أن سماحة الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز، يُعد من كبار أئمة الحديث في العصر الحاضر، وأن أحكامه على الحديث، تصحيحاً وتضعيفاً، جديرة بالاهتمام والعناية.

(2) أنَّ مجموع الأحاديث الواردة في مجموع فتاواه ومقالاته، الضعيفة والموضوعة، بلغت (135)، حديثاً.

(3) أن سماحته رحمه الله، يُعد معتدلاً في أحكامه على تلك الأحاديث، عُرف ذلك من الدراسة السابقة، حيث وافق في أغلب أحكامه على الأحاديث، كبار علماء الحديث[1].

(4) أنَّ كتابه: "فتاوى ومقالات متنوعة"، فيه مادة علمية حديثية ضخمة، جديرة بالعناية، حيث لسماحته أقوالاً في الرُّواة جرحاً وتعديلاً، وله أيضاً أحكام على الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً، كما يوجد فيه مباحث عظيمة في أصول الحديث ومصطلحه، كل ذلك جديرة بالعناية والتتبع والدراسة[2].

---

(1) ولا يعنى هذا بالطبع ألا يكون هنالك بعض الأحاديث مما ضعَّفها سماحته، أن يكون موضع نظر وتأمل، انظر: الأحاديث (7)، (35)، (43)، (46)، (77)، (80)، (86).

(2) وقد أحسنت بعض الأقسام الشرعية في بعض الجامعات وتبنت أقوال سماحته في كثير من القضايا الفقهية، وتوزيعها على الدارسين في قسم الدراسات العليا، ولعل الله يوفق بعض الدارسين في الحديث من تتبع أقوال سماحته على الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً، وكلامه على =

= الرُّواة جرحاً وتعديلاً، وغير ذلك من مباحث علوم الحديث ومصطلحه.

فهرس الأحاديث



فهرس المراجع

1. الآحاد والمثاني لإبن أبي عاصم، تحقيق د. باسم الجوابرةذ، دار الراية بالرياض، ط1 (1411).
2. أحاديث القصاص لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بدمشق، ط2 (1405).
3. الأحاديث المختارة للمقدسي، تحقيق د.عبد الملك الدهش، دار الخضر، بيروت، ط1 (1411).
4. الأحاديث الموضوعة للصغاني، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط1 (1411).
5. أحكام القرآن لإبن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1(1416).
6. أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، الدار العلمية بالهند، ط2 (1405).
7. أخبارمكة للأزرقي، تحقيق رشدي الصالح، مطابع دار الثقافة بمكة المكرمة، 8(1416).
8. أخبارمكة للفاكهي، تحقيق د. عبد الملك الدهش، مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، ط1(1407).
9. إرواء الغليل للألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ط2 (1405).
10. أسد الغابة لإبن الأثير، تحقيق، عادل الرفاعي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1 (1417).
11. الإسرائيليات في كتب التفسير د.محمد حسين الذَّهبي، دار الإيمان بدمشق، ط2 (1405).

12. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لعلي القاري، تحقيق د. الصباغ، المكتب الإسلامي بدمشق، 2 (1406).
13. الإصابة في تمييز الصحابة لإبن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تأريخ.
14. الإعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي، تحقيق أحمد طنطاوي، دار ابن حزم بيروت، ط1 (1422).
15. الإعتقاد للبيهقي، تحقيق د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1 (1408).
16. الأمالي لإبن بشران، تحقيق: عادل الغزاوي، دار الوطن بالرياض، 1 (1418).
17. الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ط2 (1403).
18. الباعث الحثيب للحافظ ابن كثير، تحقيق علي حسن الحلبي، دار العاصمة بالرياض، ط1 (1415).
19. البداية والنهاية لإبن كثير، تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر بمصر، ط 1 (1419).
20. البدر المنير لإبن الملقن، تحقيق جمال السيد، دار العاصمة بالرياض، ط 1 (1414).
21. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لإبن حجر الهيثمي، تحقيق مسعد السعدني، دار الطلائع بالقاهرة.
22. بلوغ المرام للحافظ ابن حجر، تحقيق محمد حامد الفقي، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، 1 (1407).

23. تأريخ الإسلام للذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1409).

24. التأريخ الكبير البخاري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1422).

25. تأريخ بغداد للخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1417).

26. تأريخ جرجان للسهمي، دار عالم الكتب، بيروت، ط4 (1407).

27. تأريخ دمشق لإبن عساكر، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر بيروت، 1 (1418).

28. تأريخ قزوين، للرافعي، تحقيق عزيز الله العطاردي، المطبعة العزيزية بالهند، 1 (1404).

29. تبيين العجب بما ورد في فضل رجب لإبن حجر، المطابع الأهلية بالرياض، ط1 (1400).

30. التحقيق في أحاديث الخلاف لإبن الجوزي، تحقيق مسعد السعدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 (1415).

31. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة بالرياض، 1 (1408).

32. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق عزت عطية، وموسى علي، دار الكتب الحديثة، بمصر.

33. الترغيب والترهيب للأصبهاني، تحقيق أيمن شعبان، دار الحديث بالقاهرة، ط1 (1414).

34. الترغيب والترهيب للمنذري، تحقيق محيي الدين مستو، وجماعة، دار ابن

كثير، بدمشق، ط3 (1420).

35. تفسير ابن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر بالقاهرة، 1 (1422).

36. تفسير البغوي، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة بيروت، ط3 (1413).

37. تفسير القرآن العظيم لابن كثير، إسماعيل بن كثير ط. دار العلم بيروت، بدون تأريخ.

38. تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق د. مصطفى مسلم، مكتبة الرشد بالرياض (1410).

39. تقريب التهذيب لإبن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، ط3 (1411).

40. تلخيص الحبير لإبن حجر، مكتبة الباز بمكة المكرمة، ط1 (1417).

41. التمهيد لإبن عبد البر، تحقيق أحمد أعراب، مكتبة المؤيد، ط1 (1411).

42. تمييز الطيب من الخبيث، لإبن عمر الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت ط2 (1403).

43. تنزيه الشريعة المرفوعة لإبن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار الكتب العلمية بيروت ط2(1401)

44. تهذيب الآثار لإبن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بمصر، ط1، بدون تأريخ للطبع.

45. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية بالهند، ط1 (1327)

46. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط5 (1415).

47. تهذيب سنن أبي داود لإبن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، المكتبة الأثرية بالباكستان، بدون تأريخ للطبع.
48. الجامع الصغير للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1410).
49. جامع العلوم والحكم لإبن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة بيروت، 3 (1412).
50. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق الطَّحان، مكتبة المعارف بالرياض، ط1 (1403).
51. الجرح والتعديل، لإبن أبي حاتم الرازي، تحقيق المعلمي اليماني، دار دائرة المعارف العثمانية بالهند، (بدون تأريخ).
52. جزء الحسن بن عرفة العبدي، تحقيق د.عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى بالكويت، ط1 (1406).
53. جزء القراءة خلف الإمام للبيهقي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تأريخ للطبع.
54. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لإبن القيم، تحقيق سعيد اللحام، مكتبة المعارف بالرياض، ط1 (1407).
55. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني دار الكتاب العربي بيروت (1400).
56. درة الناصحين، لعثمان الخوبري، دار الكتاب العربي بيروت، دون تأريخ للطبع.
57. دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق د. محمد قلعجي، وعبد البر عباس، دار النفائس بيروت، 3(1412).

58. دلائل النبوة للبيهقي تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1405)
59. الروض الأنف، للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، 1(1410).
60. زاد المعاد لإبن قيم، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط13 (1406).
61. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، مكتبة المعارف بالرياض، ط 1 (1412).
62. سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، مكتبة المعارف بالرياض، ط 2 (1422).
63. السنة لابن أبي عاصم، الضحاك بن مخلد، تحقيق الالباني، ط. المكتب الإسلامي دمش ط2 (1405)
64. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي بدمشق، ط4 (1405).
65. سنن ابن ماجه، دار السلام للنشر بالرياض، ط1 (1420).
66. سنن أبي داود، دار السلام للنشر بالرياض، ط1 (1420).
67. سنن البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1424).
68. سنن الترمذي، بيت الأفكار الدولية بالرياض، ط1 (1420).
69. سنن الدار قطني، تحقيق مجدي الشوري دار الكتب العلمية بيروت ط 1 (1417).
70. سنن الدارمي، تحقيق د. محمود أحمد عبد المحسن، دار المعرفة، بيروت،

ط1 (1421).

71. السنن الصغرى للبيهقي، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، 1 (1410).

72. السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين ط. دار المعرفة ط1(1413).

73. السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1411).

74. سنن النسائي، دار السلام للنشر بالرياض، ط1 (1420).

75. سنن سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تأريخ.

76. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق د. بشار عواد وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4 (1406).

77. السيرة النبوية لبرهان الدين الحلبي، دار المعرفة بيروت، بدون تأريخ للطبع.

78. شرح أصول إعتقاد أهل السنة للالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة بالرياض، بدون تأريخ.

79. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق نجيب الماجدي وأحمد عوض، المكتبة العصرية بيروت، ط1 (1422).

80. شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي بدمشق، ط3 (1403).

81. شرح علل الترمذي، لإبن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، ط: دار العطاء بالرياض، ط: 1 (1421).

82. شرح مشكل الآثار للطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1415).

83. شرح معاني الأثار للطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، ومحمد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، ط1 (1414).
84. شعب الإيمان للإمام البيهقي، دار الكتب العلمية بيروت 1سنة (1410ه).
85. الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، تحقيق علي البجاوي، دارالكتاب العربي بيروت، بدون تأريخ.
86. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1414).
87. صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي بدمشق 1 (1395)
88. صحيح الإمام مسلم، دار السلام للنشر بالرياض، ط1 (1419).
89. صحيح الجامع الصغير للألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ط 3 (1408).
90. الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، ط1 (1406).
91. الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تأريخ).
92. الضعفاء والمتروكين للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، ط1 (1406).
93. ضعيف الترغيب للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، ط1 (1421).
94. ضعيف الجامع الصغير للألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ط 3 (1410).

95. الطبقات الكبرى لإبن سعد، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1 (1418).

96. علل الحديث، لإبن أبي حاتم، تحقيق محمد بن صالح الدباسي، ط: مكتبة الرشد بالرياض، ط: 1(1424).

97. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لإبن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، 2 (1424).

98. عمدة القاري للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تأريخ).

99. عمل اليوم والليلة لإبن السني، تحقيق بشير عيون، مكتبة المؤيد بالرياض، ط3 (1414).

100. عمل اليوم والليلة للنسائي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1 (1406).

101. غاية المرام للألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ط1 (1400).

102. فتح الباري شرح صحيح البخاري لإبن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز رئاسة الإفتاء بالرياض بدون تأريخ.

103. فردوس الأخبار بمأثور الخطاب للديلمي، تحقيق الزمري دار الكتاب العربي ط1 1407هـ.

104. فضائل الأوقات للبيهقي، تحقيق عدنان القيسي، مكتبة المنارة بمكة المكرمة، ط1 (1410).

105. فضل الصلاة على النبي ρ لإسماعيل القاضي، تحقيق التركماني، دار رمادي بالدمام، السعودية، ط1 (1417).

106. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق المعلمي اليماني، مطبعة السنة بمصر، ط1 (1398).

107. الفوائد لإبن مندة، تحقيق خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية

بيروت، ط1 (1423).

108. الفوائد لتمام الرازي، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد بالرياض، ط 3 (1418).

109. فيض القدير للمُناوي، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1415).

110. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الأرناؤوط، دار البيان بدمشق، 1 (1405).

111. القراءة خلف الإمام للبخاري، تحقيق سعيد زغلول، دار الحديث بمصر، (بدون تأريخ).

112. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، الباز بمكة، ط 1 (1403).

113. الكامل في الضعفاء لإبن عدي، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1418).

114. كتاب أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، الدار العلمية بالهند، (1405).

115. كتاب الثقات لإبن حبان، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط1 (1403).

116. كتاب الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي، تحقيق عبد المجيد زكي، دار الغرب الإسلامي، ط1 (1410).

117. كتاب الدعاء للطبراني، تحقيق د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1 (1407).

118. كتاب السنة لإبن أبي عاصم الشيباني، تحقيق ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي بدمشق 2نة (1405هـ).

119. كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد تحقيق د.وصي الله بن عباس، دار

الخاني بالرياض، ط2(1422).

120. كتاب المراسيل لأبي داود السجستاني، تحقيق د. مساعد الزهراني، دار الصميعي بالرياض، ط1 (1422).

121. كتاب المعجم لإبن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، 1 (1418).

122. كتاب الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق د. نور الدين شكري، أضواء السلف بالرياض، ط1 (1418).

123. كتاب فضائل القرآن لأبي عُبيد القاسم بن سلام، تحقيق مروان العطية، دار إبن كثير بيروت، ط1(1415).

124. كتاب لطائف المعارف لإبن رجب الحنبلي، تحقيق محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي بيروت، ط1 (1414).

125. كتاب مجابي الدعوة لإبن أبي الدنيا، تحقيق زياد حمدان، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، 1 (1414).

126. كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1404).

127. كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، دار التراث العربي بيروت، 1(1351).

128. كنز العمال لحسام الدين الهندي، تحقيق بكري حياني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 (1413).

129. الكنى للدولابي، تحقيق نظر الفاريابي، دار ابن حزم بيروت، ط1 (1421).

130. الكواكب النيرات، لإبن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبينط المكتبة الإمدادية بمكة، ط2 (1420).

131. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، دار المعرفة بيروت بدون تأريخ الطبع.
132. لسان الميزان لإبن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1 (1423).
133. المجروحين لإبن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط1 (1412).
134. مجمع الزوائد للهيمثي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3 (1402).
135. المجموع شرح المهذب للنووي، تحقيق عادل عبد الموجود، وآخرون، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1423).
136. مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد بالمدينة، ط1 (1416).
137. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز، جمع وترتيب د.الشويعر، دار القاسم بالرياض، 1(1416).
138. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز، جمع وترتيب د.الشويعر، رئاسة الإفتاء، 1 (1426).
139. المحدث الفاضل للرامهرمزي، تحقيق د. عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، ط3 (1404).
140. المحلي لإبن حزم، تحقيق عبد الغفور البنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تأريخ).
141. مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني، تحقيق د. محمد الصباغ المكتب الإسلامي بدمشق 4سنة (1409ه)
142. مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن هاني، تحقيق زهير الشاويش، المكتب

الإسلامي بدمشق، 1 (1400).

143. مساوئ الأخلاق للخرائطئ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان بمصر، بدون تأريخ للطبع.

144. مساوئ الأخلاق للخرائطي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا مؤسسة الكتب الثقافية بيروت 1 (1413هـ).

145. المستدرك للحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، (بدون تأريخ).

146. مسند أبي داود الطيالسي، دائرة المعارف النظامية بالهند، ط1 (1321).

147. مسند أبي عوانة، تحقيق أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة بيروت، ط 1 (1419).

148. مسند أبي يعلي الموصلي، تحقيق حسين أسد، دار المأمون بدمشق، ط 1 (1404).

149. مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة النبوية، 1 (1412).

150. مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1416).

151. مسند الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي عالم الكتب بيروت بدون تأريخ.

152. مسند الروياني، تحقيق أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط1 (1416).

153. مسند الشاميين للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1416).

154. مسند الشهاب للقضاعي، تحقيق حمدي السلفي مؤسسة الرسالة بيروت 2 (1407).

155. مسند سعد بن أبي وقاص، للدورقي، تحقيق د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط1 (1407).
156. مسند عبد الله بن المبارك، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف بالرياض، 1 (1407).
157. مسند علي بن الجعد، تحقيق د. عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح بالكويت، ط1 (1405).
158. مصباح الزجاجة للبوصيري، تحقيق موسى محمد على، و د. عزت عطية، دار التوفيق بمصر، ط1 (1405).
159. مصنف إبن أبي شيبة، تحقيق حمدان الجمعة، ومحمد إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد الرياض، ط1 (1425).
160. مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي بدمشق، ط2 (1403).
161. المطالب العالية للحافظ ابن حجر الغسقلاني، تحقيق غنيم عباس، وزميله، دار الوطن بالرياض، ط1 (1418).
162. معالم السنن للخطابي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1(1411).
163. المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، دار المعارف بالرياض، ط1 (1415).
164. معجم الصحابة لعبد الباقي بن قانع، تحقيق صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء بالمدينة النبوية، ط1، (1418).
165. المعجم الصغير للطبراني، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تأريخ للطبع.
166. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة

بالموصل، ط2 (1405).

167. معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل الغزاوي، دار الوطن بالرياض، 1 (1419).

168. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، مكتبة دارطبرية بالرياض، ط1 (1415).

169. المغني لإبن قدامة الحنبلي، تحقيق د. عبد الله التركي، دارهجر، بمصر، 1 (1417).

170. المقاصد الحسنة للسخاوي، تحقيق عبد الله الغماري دار الكتب العلمية بيروت 1 (1407).

171. المنار المنيف لإبن القيم، تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط6 (1414).

172. المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق مصطفى العدوي، دار القلم بالكويت، ط1 (1405).

173. الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، تحقيق المعلمي اليماني، دار الفكر، ط2 (1405).

174. ميزان الإعتدال للذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (بدون تأريخ).

175. نتائج الأفكار في تخريج الأذكار لإبن حجر، تحقيق حمدي السلفي، دار ابن كثير، بدمشق ط1 (1421).

176. نصب الراية للزيلعي، دار الفضيلة للثقافة الإسلامية بجدة، ط1 (1418).

177. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، تحقيق أنور الباز، دار الوفاء بمصر، ط2 (1423).

فهرس الموضوعات

